الجمهـورية الجـزائرية الديمقـراطية الشعـبية
وزارة التعلـيم العالي والبحـث العلـمي جامعة 20 أوت 1955

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم الاقتصادية

التخصص: إقتصاد دولي

عنـــوان المذكرة

أهمية تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات واثره على النمو الاقتصادي في الجزائر

مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص اقتصاد دولي

إعداد الطالب: **بإشراف الأستاذة:**

الواهم مصابح محمد سيف الدين **د.سلامة وفاء**

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الصفة	الرتبة	الجامعة الأصلية
د.كعوان سليمان	رئيسا	أستاذ محاضر (أ)	جامعة 20 أوت1955 سكيكدة
د.سلامة وفاء	مقررا	أستاذة محاضرة(ب)	جامعة 20 أوت1955 سكيكدة
أ.نعمون مراد	ممتحنا	أستاذ مساعد(أ)	جامعة 20 أوت1955سكيكدة

السنة الجامعية: 2018/2017

شكر وعرفان

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام
على أشرف خلق الله، أما بعد:

الحمد والشكر لك يا الله على إتمامي هذا العمل بتوفيق منك، فالكمال لله وحده وهذا اجتهاد بشري وجهد إنساني يلزمه النقص ويحتاج إلى التصويب والإرشاد فإن أصبت فمن الله وحده وإن أخطأت فمن الشيطان ومن نفسي وحسبي الله إني اجتهدت

يشرفني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذة المشرفة د. سلامة وفاء على قبولها بالإشراف وتقديم الإرشادات لإتمام هذا العمل

كما يسرني أن أتقدم بخالص الشكر إلى الأساتذة الأفاضل
رئيس وأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بالموافقة على
مناقشة هذا العمل

إهداء

أهدى ثمرة جهدي إلى هؤلاء:

إلى من كان له الفضل بعد الله في تربيتي وتعليمي إلى والدي العزيز

إلى من أودع الله الرحمة وتحت قدميها الجنة والدتي العزيزة

إلى من غمرتني بعطفها وحنانها ومساندتها لي في السراء والضراء خالتي العزيزة

إلى أختي إيمان وزوجها وإلى أخي أحمد نبيل

إلى جميع أصدقائي أخص بالذكر بلال وعباس وعبد القادر وعماد وهاني وحسام وصالح

إلى كل من شجعني وكان سندا لي ولم يتركني أستسلم لأعاصير وتحديات الحياة

إلى جميع زملائي في الدراسة والعمل

شكرا لكم جميعا..أحبكم في الله

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	حجم الاستثمارات خلال الفترة (1963-1966).	32
2	تطور التجارة الخارجية الجزائرية (1963-1966)	33
3	تطور المديونية الجزائرية في الفترة(1990-1998)	42
4	التضخم في الجزائر في الفترة (1980-1986)	43
5	توزيع المبالغ المالية لتنمية المراكز الحضرية	48
6	توزيع المبالغ المالية على المناطق الغير الحظرية	49
7	السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	50
8	التركيب السلعي للصادرات غير نفطية حسب مجموعة الاستعمال خلال الفترة 2004-2009	62
9	أهم الدول المستوردة للصادرات غير النفطية خلال سنتي 2008 و2009	64
10	أهم الدول العربية المستوردة للصادرات غير النفطية خلال السداسي الأول من 2008 و 2009	66
11	تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2015	68
12	الصادرات خارج المحروقات	70

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	أشكال النمو الاقتصادي عبر الزمن	10
2	هيكل تقسيم نفقات البرنامج التكميلي لدعم النمو على مختلف القطاعات الرئيسية	52
3	القطاعات الرئيسية المعنية ببرنامج التوطيد الاقتصادي (2010-2014)	58
4	هيكل تقسيم رخصة برنامج توطيد النمو الإقتصادي حسب البرامج الرئيسية	58
5	تطور هيكل الصادرات الجزائرية	68

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	I
إهداء	II
فهرس الجداول	III
فهرس الأشكال	IV
فهرس المحتويات	V-VII
مقدمة	أ–ه
الفصل الأول: تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي	
تمهيد	7
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي	8
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وعناصره	8
المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي وأنواعه	11
المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي	13
المبحث الثاني: ماهية التصدير	14
المطلب الأول: مفهوم التصدير	14
المطلب الثاني: أنواع وأهمية التصدير	16
المطلب الثالث: دوافع ومحددات التصدير	19
المبحث الثالث: العلاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات	21
المطلب الأول: موقع الصادرات في الفكر الاقتصادي	21
المطلب الثاني: مبررات اللجوء إلى تنمية الصادرات	23
خلاصة	25
الفصل الثاني: واقع الصادرات غير نفطية في الجزائر	

تمهيد	27
المبحث الأول: تطور التجارة الخارجية في الجزائر	28
المطلب الأول: التجارة الخارجية في اطار الاقتصاد المخطط	28
المطلب الثاني: التجارة الخارجية في اطار اقتصاد السوق	37
المطلب الثالث: التجارة الخارجية في اطار برنامج الإنعاش الاقتصادي	44
المبحث الثاني: تطور الصادرات غير النفطية وتوزيعها الجغرافي	61
المطلب الأول: تطور هيكل الصادرات غير نفطية	61
المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للصادرات غير نفطية	64
المبحث الثالث: أهمية الصادرات غير نفطية في الجزائر	68
المطلب الأول: مكانة الصادرات غير نفطية	68
المطلب الثاني: هيكل حوافز التصدير في الجزائر	72
خلاصة	76
الفصل الثالث: الأفاق المستقبلية لترقية الصادرات غير نفطية لدعم النمو الاقتصادي	
تمهيد	78
المبحث الأول: تحليل العقبات التي تواجه الصادرات غير النفطية	79
المطلب الأول: العقبات المتعلقة بجانب الطلب الخارجي	79
المطلب الثاني: العقبات المتعلقة بجانب عرض الصادرات غير النفطية	80
المبحث الثاني: تجارب دولية ناجحة في ترقية الصادرات	83
المطلب الأول: تجربة كوريا الجنوبية في مجال ترقية الصادرات	83
المطلب الثاني: تجربة ماليزيا في مجال ترقية الصادرات	87
المطلب الثالث: تجربة تايلاند في مجال ترقية الصادرات	91
المبحث الثالث: الإستراتجية المستقبلية لترقية الصادرات غير النفطية	94
المطلب الأول: ماهية الإستراتجية	94

المطلب الثاني: محاور الإستراتجية	98
المطلب الثالث: إجراءات وآليات تنفيذ الإستراتجية	100
خلاصة	107
الخاتمة	109
قائمة المراجع	112
ملخص	

مقدمة

مقدمة:

يمثل النمو الاقتصادي منذ القدم هدفا تسعى جميع الشعوب والأمم بمختلف ثقافاتها وايديولوجيتها للعمل على تحقيقه والبحث عن وسائل والعوامل التي من شأنها الرفع من معدل المستوى المعيشي للفرد والتمتع به ككل.

والنمو الاقتصادي يكون بزيادة الدخل الفردي للسنة الحالية مقابل السنة الماضية، ويعتبر هذا المؤشر من اهم المؤشرات التي تفرق بين تقدم الدول وتخلفها، والتجارة الخارجية بعماليتها الاستيراد والتصدير تحظى بأهمية كبيرة في عملية النمو الاقتصادي حيث اجمع الاقتصاديون على أهمية التصدير في دفع عجلة النمو الاقتصادي وأكثر من هذا حيث اعتبروا ان الصادرات محرك النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وذلك من خلال ما تقدمه للاقتصاد من جلب للنقد الأجنبي وتصريف الفائض من الإنتاج.

والجزائر على غرار جميع الدول تطمح الى تحقيق نمو اقتصادي يؤهلها الى الاندماج في الاقتصاد العالمي، فالجزائر تعد من الدول التي ركزت بقطاع الصادرات النفطية دون غيرها مما جعل الاقتصاد الجزائري سريع التأثر بالتقلبات التي تحدث في أسواق النفط فقد أدركت خطورة الاعتماد على مصدر وحيد للإيرادات المالية المتمثلة في المحروقات خاصة بعد ازمة 1986فالاعتماد على مداخيل المحروقات الموجهة لتمويل قطاعات غير منتجة جعل اقتصاد الجزائر من اقل الاقتصاديات نموا في العالم وعليه أصبح تشجيع الصادرات خارج المحروقات امر فرض نفسه حتى يتم بناء اقتصاد وطني صلب.

لذلك أولت اهتماما كبيرا نحو تبني استراتيجية لترقية الصادرات غير النفطية، معتبرة أن تنويع الصادرات فضلا عن كونه هدفا بحد ذاته، يزيد من تنويع مصادر الدخل ويدعم الميزان التجاري ويجلب العملات الأجنبية ويزيد من فرص تشغيل الأيدي العاملة، وتزداد ضرورته مع كون الشركات الجزائرية تعتمد الى حد كبير على استيراد المواد والمعدات من الخارج، وهذا الاستيراد ينبغي ان يقابله تصدير للمنتجات لتعويض أثار هذا التمويل بالعملات الأجنبية.

إشكالية الدراسة:

تعمل الجزائر من اجل الاندماج في الاقتصاد العالمي الى تقوية موقعها في التجارة الدولية في ظل نظام دولي تجاري جديد يتصف بالتحرير السلعي، فالجزائر تعد من الدول الريعية التي تعتمد في دخلها وناتجها المحلي الإجمالي على الصادرات النفطية هذا ما جعل علاقتها بالنمو غير مستقرة وعليه نطرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير تنويع الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

ولتوضيح هذه الإشكالية قمنا بصياغة عدد من الأسئلة الفرعية التالية:

1.هل هناك علاقة نظرية بين النمو الاقتصادي والصادرات؟

2.ماهي الاستراتيجيات الملائمة لترقية الصادرات غير النفطية مستقبلا؟

3.هل فعلا تطورت الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

على ضوء العرض السابق لمشكلة الدراسة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

1. زيادة الصادرات غير النفطية تعد الوسيلة الأنسب لتدعيم التنمية الاقتصادية.

2. الصادرات غير النفطية هي المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي بالجزائر.

3.مازالت الصادرات خارج المحروقات لم تصل الى المستوى اللازم في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة الى تحليل مسار التنمية الاقتصادية في مع التركيز على القطاع غير النفطي مما تلعبه الصادرات كمحفز للنمو، وربط واقع الصادرات غير النفطية بمدى أهمية ترقية الصادرات في السياسات الاقتصادية والحوافز المعتمدة في استراتيجية ترقية الصادرات على المستوى الوطني، وبالتالي المساهمة في معالجة الاختلال الهيكلي في الاقتصاد الوطني وفي التنمية الاقتصادية ككل.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

-تبيان أهمية ترقية الصادرات خارج المحروقات،

-التعرف على واقع النمو الاقتصادي في الجزائر،

-تبيان العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي،

-التعرف على الاستراتيجية الوطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات.

أسباب اختيار الموضوع:

من بين الأسباب التي دفعتنا لاختيار الموضوع هي:

- للموضوع علاقة بتخصص الدراسة،

-المستجدات الاقتصادية الدولية الراهنة والمتمثلة في عدم الاستقرار في أسواق النفط وتذبذب أسعاره هذا ما يحتم تنويع هيكل الصادرات،

-الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد قائم على قطاع المحروقات، لذلك وجب التنبيه الى مخاطر الاعتماد على مصدر وحيد للإيرادات المالية، خاصة وأن المورد يتصف بالزوال والنضوب،

- الأهمية التي يكتسيها الموضوع خاصة بعد الاهتمام المتزايد من قبل متخذي القرار بترقية الصادرات خارج المحروقات.

الدراسات السابقة:

من بين أقرب الدراسات العلمية السابقة ذات الصلة بموضوع دراستن انجد:

– الدراسة الأولى:وصاف سعيدي" **أثر تنمية الصادرات غير النفطية علىالنمو الاقتصادي في البلدان النامية الحوافز والعوائق**"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،2004 أبرزت الدراسة دور الصادرات في العملية التنموية، وقد تمت الإشارة إلى الاستراتيجية التنموية قبل الصدمة النفطية عام1986 وبينت علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في الدول النامية .خلصت الدراسة إلى أن الأساليب المتبعة في تسويق التصدير والتي تعتمد على التصدير المباشر من بين أسباب تدني قيمة الصادرات غير النفطية في الجزائر، كما أشارت الدراسة إلى قطاعاتواعدة في مجال التصدير خارج النفط في الجزائر على رأسها القطاع الزراعي ثم يليه القطاع السياحي وبعض الصناعات البتروكيماوية.

– **الدراسة الثانية:"أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي"** مذكرة ماجستير للطالب بن جلول خالد جامعة الجزائر، بين أثر الصادرات على النمو الاقتصادي من خلال طرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن أن يتأثر النمو الاقتصادي للجزائر من خلال ترقية الصادرات خارج المحروقات؟ حيث وصلت الدراسة إلى معظم الإجراءات والتدابير المطبقة لتحسين الصادرات خارج المحروقات لم تصل إلى المستوى المطلوب بعد.

– **الدراسة الثالثة:"أثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي"** مذكرة ماستر للطالبة زير ريان جامعة محمد خيضر بسكرة، انطلقت الطالبة من الإشكالية التالية: كيف يمكن أن تؤثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي الجزائري؟ وقد توصلت إلى انه لا توجد علاقة بين نمو الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر وهذا بسبب ضالة نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي.

منهج الدراسة:

اعتمدنا في استعراض الدراسة على منهج الوصفي في تناول العلاقة بين النمو الاقتصادي والتصدير، بالإضافة إلى المنهج التحليلي الاستنتاجي لدراسة أرقام الصادرات وتحديد العلاقة التي تربط بين ترقية الصادرات غير نفطية والنمو الاقتصادي.

تقسيمات الدراسة:

للإلمام بجميع جوانب الموضوع المدروس، قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول.

الفصل الأول: جاء بعنوان **تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي،** حيث قسمنا الفصل الأول إلى ثلاثة مباحث. تناولنا في المبحث الأول مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي والمبحث الثاني تطرقنا فيه الى ماهية التصدير، اما المبحث الثالث خصصناه لتأثير الصادرات على النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني: جاء بعنوان **واقع الصادرات غير نفطية في الجزائر** وتم تقسيمه الى ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول تطور التجارة الخارجية في الجزائر، أما المبحث الثاني فتناولنا فيه تطور الصادرات غير نفطية وتوزيعها الجغرافي، وفي المبحث الثالث تم التطرق الى أهمية الصادرات غير نفطية في الجزائر.

الفصل الثالث: جاء بعنوان **الأفاق المستقبلية لترقية الصادرات غير نفطية لدعم النمو الاقتصادي،** فقمنا بتقسيمه الى ثلاث مباحث، المبحث الأول تناولنا فيه تحليل العقبات التي تواجه الصادرات غيرالنفطية، أما المبحث الثاني خصصناه لتجارب دولية ناجحة في ترقية الصادرات غير نفطية، وفي المبحث الثالث عرضنا فيه الاستراتيجية المستقبلية لترقية الصادرات غير النفطية.

صعوبات الدراسة:

تمثلت أهم الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا البحث في قلة المراجع التي تناولت الموضوع وجوانب أخرى من القسم النظري وبالتالي دعمنا الدراسة بالاعتماد على مراجع مختلفة كالملتقيات والمجلات وإضافة إلى المراجع الالكترونية، أما فيما يخص الجانب التطبيقي من الدراسة قد واجهنا صعوبة في إيجاد الإحصائيات الشاملة والوافية والحديثة التي تخدم الموضوع بشكل أوسع ومعرفة أي من الإحصائيات صحيح بالنسبة للجزائر، حيث هناك أرقام مختلفة لأكثر من موضوع وبين أكثر من مصدرين للمعلومات.

الفصل الأول
تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي

تمهيد:

في ظل التطورات التي يمر بها الاقتصاد الدولي وكذا التحولات الاقتصادية التي النظام الاقتصادي تسعى حكومات الدول المختلفة وخصوصا عندما يتعلق الأمر بالدول النامية والمتخلفة الى تحقيق معدلات موجبة للنمو الاقتصادي والمحافظة عليه من خلال مجموعة من السياسات والاليات سهرت على رسمها وتطبيقها، كون النمو الاقتصادي هو عبارة عن ذلك المفهوم الكمي المعبر عن نسبة الزيادة السنوية المسجلة في قيمة الناتج الداخلي لأي اقتصاد كان.

على هذا الأساس فلقد أشارت العديد من الأدبيات والأبحاث النظرية أهمية التصدير الذي يعد من أهم أدوات التنمية في العديد من الدول، الذي يعمل على تحسين معدلات النمو الاقتصادي مما ينعكس عليه تطور ورفاهية للبلاد.

وعلى هذا الأساس سنتطرق في هذا الفصل إلى التعرف على النمو الاقتصادي وعلى المفاهيم العامة للصادرات وأهميتها، كما سنتعرف على كيفية تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي من خلال التطرق للمباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: ماهية التصدير.

المبحث الثالث: تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

تعد المفاهيم الأساسية الخاصة بموضوع النمو الاقتصادي من أهم الموضوعات التي يتناولها الاقتصاديون، اذ يمكن اعتبار النمو الاقتصادي هو هدف بين الأهداف الأساسية لأي اقتصاد في العالم ككل وكأحد المقاييس لقياس تطورها.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي وعناصره

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

لقد تعددت المفاهيم والتعاريف التي تناولت النمو الاقتصادي، وسنحاول ذكر أهمها فيما يلي:

- "هو العملية المستمرة و التي من خلالها تزيد المقدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني عبر الزمن لرفع مستويات الناتج القومي أو الدخل القومي، و يعرف أيض اً أّنه الزيادة في سّلم متاحات الإنتاج، الناتج عن ارتفاع التوقعات في الموارد أو التطورالتكنولوجي"[1].
- النمو الاقتصادي هو: ''حدوث زيادة مستمرة في اجمالي الناتج المحلي أو اجمالي الناتج الوطني. بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي"[2]
- "النمو الاقتصادي هو عبارة عن زيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن ويعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج هو الناتج المحلي الإجمالي GDP"[3]
- "النمو الاقتصادي عبارة عن ظاهرة كمية تتمثل أساسا في الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الناتج الوطني"[4]

---

[1]- توادر ميشيل، " التنمية الاقتصادية" ، ترجمة " حسين حسن حمود" ، دار المريخ، الرياض، 2006 ، ص31.

[2]-علي مكيدوعماد معوشي، قياس اثر الانفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على الناتج الوطني مع التحليل المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 13 جامعة المدية سنة 2013،ص 174

[3]-Shapiro Edward، macro-economicanalysis, Thomson learnining,1995,P429

[4]-Maré Nouchi, croissance-histoire économique -,édition Hazan, Paris,1990,P44

- ويعرف النمو الاقتصادي أيضا بأنه ''الزيادة المضطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي"[1]. وبذلك حتى يكون هناك نمو يجب أن تكون:

1.الزيادة مضطردة: وبذلك فان الزيادة الدورية الناتجة عن ظروف معينة لا تعتبر نموا اقتصاديا

2.الزيادة حقيقة وليست نقدية: وحتى تكون الزيادة حقيقية يجب أن نستبعد أثر التضخم وبذلك نقول انه لن يكون هناك نمو اقتصادي أو أن الزيادة النقدية لا تعبر عن زيادة حقيقية الا إذا كان بمعدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم، حيث يزداد الدخل الحقيقي معبرا عنه بالزيادة في كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد في الفترة المعتبرة

وعليه فان:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي =معدل النمو الاقتصادي الاسمي–معدل التضخم

وبالتالي لن يكون هناك نمو الا إذا كانت القيمة السابقة موجبة.

واجمالا نقول بأن النمو الاقتصادي هو عبارة ظاهرة كمية تتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من فترة الى أخرى (عادة ما تكون سنة) زيادة نصيب الفرد منه

يأخذ معدل النمو الاقتصادي عموما ثلاث حالات:

1.معدل نمو ثابت أي نمو منتظم عبر الزمن

2.معدل نمو متزايد أي يزداد عبر الزمن

3.معدل نمو متناقص أي يتناقص عبر الزمن (أزمنة)[2]

[1]- مايكل ابدبجمان,الاقتصاد الكلي: النظرية و السياسة, ترجمة محمد إبراهيم منصور دار المريخ للنشر, الرياض, المملكة العربية السعودية, 1999,ص 455

[2]-وعبل ميلود, المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية و سبل تفعيلها حالة "الجزائر مصر والسعودية", مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية, غير منشورة, جامعة الجزائر 3, كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير سنة 2013-2014, ص9

الشكل رقم (1): أشكال النمو الاقتصادي عبر الزمن

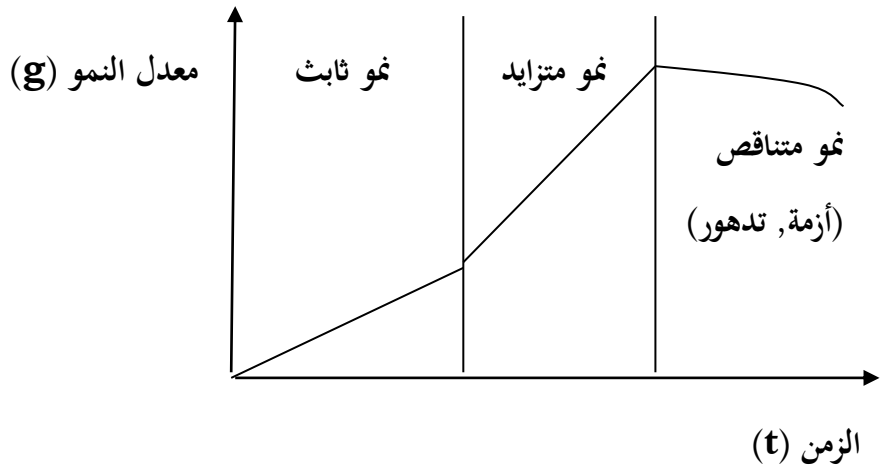

Source : Maré Nouchi,op-cit,page 45

الفرع الثاني: عناصر النمو الاقتصادي

لكي يتحقق النمو الاقتصادي في أي بلد لابد من توفر ثلاثة مكونات أساسية وهي:

آ–تراكم رأس المال: يشتمل هذا العنصر على الاستثمارات الجديدة في الأرض والمعدات المادية والموارد البشرية، ويعتبر الادخار السبيل الأمثل لتوفير رؤوس الأموال الممولة لمختلف أنواع الاستثمارات.

ب–النمو السكاني (العمل): يرتبط الأثر الإيجابي للنمو السكاني بالنمو الاقتصادي من خلال زيادة قوة العمل التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج هذا من جهة، وزيادة حجم الأسواق وسهولة تحفيز الطلي الاستهلاكي المؤدي إلى تحفيز الطلب الاستثماري من جهة أخرى، غير أن لهذا العامل أثر سلبي على النمو الاقتصادي في حالة وجود فائض في عرض العمل ومن خلال محدودية الدخ

ج–التقدم التكنولوجي: يعرف على أنه السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية، من أجل زيادة مستوى المعيشة للسكان[1]

[1]- إسماعيل عبد الرحمان, حزبي محمد موسى عريقات, مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد, دار وائل للنشر, عمان, 1999, ص 374

المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي وأنواعه

الفرع الأول: مقاييس النمو الاقتصادي

إن قياس التغير في حجم النشاط الاقتصادي الوطني يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي نعبر عن ذلك النشاط، وهذه المقاييس البسيطة عكس المقاييس المركبة المستخدمة في قياس التنمية الاقتصادية، وتتمثل هذه المقاييس فيما يلي:

أ-المعدلات النقدية للنمو: وهي معدلات يتم احتسابها استنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني, أي بعد تحويل المنتجات الخدمية إلى ما يعدلها بالعملات النقدية المتداولة, و كذلك تحويل المنتجات الخدمية إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة, ورغم العديد من التحفظات على ذلك الأسلوب التي يرجع أغلبها إلى سوء التقدير, أو إغفال أثر التضخم أو إغفال نسب التحويل فيما بين العملات المختلفة, إلا أنه لا يزال أفضل و أسهل الأساليب المتاحة خاصة بعد التعديلات التي تجرى على هذه التقديرات, ومن أهم هذه المعدلات هي:

- معدلات النمو بالأسعار الجارية، وهذا الأسلوب يصلح عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترة قصيرة ومن اهم المعدلات المستخدمة: معدل نمو الناتج الوطني ومعدل نمو الناتج الوطني الإجمالي، وعادة ما يتم قياس الاقتصاد الوطني باستخدام العملات المحلية ويتم نشر البيانات الخاصة به سنويا، وبذلك يمكن قياس معدلات النمو السنوي أو معدلات النمو الخاصة بفترات معينة اعتمادا على البيانات.
- معدلات النمو بالأسعار الدولية، وهذا الأسلوب يستخدم العملات المحلية ولفترات زمنية طويلة، ومع ارتفاع الأسعار، فعلى سبيل المثال أصبحت الأسعار الجارية لا تعبر بصفة دقيقة عن زيادة في الإنتاج أو الدخل وتبعا لذلك فإنه يتم استخدام نفس المؤشرات السابقة بحيث يتم تقديرها بالأسعار الجارية.
- ومعدلات النمو بالأسعار الدولية، وهذا الأسلوب يستخدم عادة في الدراسات الخاصة بالتجارة الخارجية، وهذا عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة، حيث لا يمكن استخدام العملات المحلية نظرا لاختلاف أسعار تحويل العملات من دولة لأخرى لذلك يجب تحويل العملات المحلية بعد إزالة أثر التضخم منها إلى ما يعادلها بعملة واحدة.

ب-المعدلات العينية للنمو: فنظرا لعدم دقة المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لابد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تغبر عم النمو الاقتصادي، حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقته بمعدلات النمو السكاني مثل معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الوطني ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي.....الخ.

ج–مقارنة القوة الشرائية: وهو عبارة عن مقياس قيمة الناتج الوطني مقوما بسعر الدولار الأمريكي، وهذا الأسلوب يستخدم من طرف المنظمات والهيئات الدولية عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي لبلدان العالم، حيث يتم ترتيب البلدان من حيث درجة التقدم و التخلف، ولقد تنبه خبراء صندوق النقد الدولي إلى عيوب هذا المقياس حيث يخفي القيمة الحقيقية لاقتصاديات الدول النامية بحيث يربط بطريقة تعسفية بين قوة الاقتصاد في حد ذاته و بين معدل تبادل العملة الوطنية داخل حدودها[1]، فعند قياس النمو الاقتصادي يجب الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات في القدرة الشرائية من بلد لآخر بغض النظر عن ارتفاع الأسعار و ذلك من أجل إظهار نسبة النمو بالحجم

(القياس عن طريق أمثلية القدرة الشرائية la parité de pouvoir d'achat).

فالنمو الاقتصادي إذن يقاس بفضل الناتج المحلي الإجمالي، بحيث عند قياسه يصعب الأخذ بعين الاعتبار السلع المنتجة لدى العائلات و كذلك الظواهر الخارجية التي تؤثر فيه مثل التلوث و غيرها[2], بالإضافة إلى مشكلة الاقتصاد الموازي, حيث يعتبر حجم الاقتصاد الموازي هاما في بعض الاقتصاديات إذ يصل فيها إلى 20% من الناتج المحلي الخام [3], و بالتالي فإن النمو الاقتصادي يجب أن ينظر له بوصفه مؤشرا لمستوى معيشة الأفراد في البلد و ليس مقياسا مطلقا.

الفرع الثاني: أنواع النمو الاقتصادي

إذا كان النمو الاقتصادي يتمثل في الزيادة الحقيقية للناتج الوطني الفردي خلال فترة زمنية معتبرة، فأنه يتوجب علينا التمييز بين ثلاثة أنواع للنمو:

• **النمو الطبيعي:** وهو النمو الذي يحدث تاريخيا بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية، في مسارات تاريخية اجتماعية قادت عبر عمليات موضوعية إلى التقسيم الاجتماعي للعمل، التراكم الأولى لرأس المال، سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة، تكوين السوق الداخلية بحيث يصبح لكل منتج سوق فيها عرض وطلب.

•**النمو العابر أو غير المستقر:** وهو نمو لا يملك صفة الاستمرارية وإنما يتصف بكونه ناتجا عن ظروف طارئة عادة ما تكون خارجية لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته، ويمثل هذا النمط للنمو حالة الدول النامية حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة ومواتية في تجارتها الخارجية، وهو يحصل في إطار بنى اجتماعية وثقافية

---

[1]- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد (1999)، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، ص 119-120

[2]- HUART J.M (2003), Croissance et développement, BREAL Edition, France, p 25

[3]- قدي عبد المجيد (2005)، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص 35

جامدة، لذلك نجده غير قادر على خلق الكثير من آثار المضاعف والمعجل ويؤدي في أحسن حالاته إلى نمو لا تنمية.

•**النمو المخطط**: وهو النمو الذي حصل نتيجة لعمليات تخطيط شامل لموارد المجتمع ومتطلباتهّ، غير أن قوته وفعاليته ترتبط ارتباطا وثيقا بقدرة المخططين وبواقعية الخطط المرسومة وفعالية التنفيذ والمتابعة، وتفاعل المواطنين مع تلك الخطط، وهو نمو ذاتي الحركة إذا استمر خلال فترة طويلة تزيد عن بضعة عقود يتحول إلى نمو مضطرد، وبالتالي يتحول إلى تنمية اقتصادية.[1]

المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي

هناك عدة عوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي ومن أهم هذه العوامل ما يلي:

•**كمية ونوعية رأس المال البشري**: فكلما كان معدل الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الوطني الحقيقي أكبر وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي، حيث إن زيادة عدد السكان يؤدي إلى زيادة حجم القوى العاملة، كما تستخدم إنتاجية العامل عادة كمؤشر لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية إلى سلع وخدمات، أي إنتاجية العمل تؤثر على معدل النمو الاقتصادي، إذن فنمو السكان يعتبر المصدر الرئيسي للعنصر البشري, كما يمثل مصدرا رئيسيا للطلب في المجتمع, فالإنسان يعد الركيزة الأساسية للمجتمع وهو في الوقت ذاته الهدف الأساسي الذي تسعى عملية النمو لتوفير حياة كريمة له.

•**كمية ونوعية الموارد الطبيعية**: إن نمو اقتصاد معين في أي بلد وكذا إنتاجه يعتمد على كمية ونوعية موارده الطبيعية مثل درجة خصوبة التربة، المياه، وفرة المعادن.... إلخ، نحو مجالات الأبحاث وذلك لتمكين الاقتصاد من الوصول إلى مستوى أعلى من القدرات الإنتاجية في المستقبل.

• **تراكم رأس المال**: إن تراكم رأس المال يتعلق بصورة مباشرة بحجم الادخار، أي أنه كلفة أو ثمن النمو الاقتصادي الذي يضحى به من أجل الادخار لغرض تراكم رأس المال، والعوامل المحددة لمعدل تراكم رأس المال هي تلك التي تؤثر في الاستثمار وأهمها:

[1]-كميل حبيب, حازم البني, من النمو و التنمية إلى العولمة واللغات, المؤسسة الحديثة للكتاب, طرابلس, لبنان, 2000, ص 23

- توقعات الأرباح، السياسات الحكومية اتجاه الاستثمار[1],فالنمو في رأس المال المادي يعني توفر الآلات الحديثة والمصانع و وسائل النقل وسهولة الاتصالات التي زيد من عملية الاستثمار[2]

•**معدل التقدم التقني:** ويعني التقدم التكنولوجي الذي يحدث نتيجة للاختراعات والابتكارات ويؤدي إلى تطوير منتجات جديدة وطرق إنتاج جديدة أكثر كفاءة من الطرق القديمة.

•**عوامل بيئية:** النمو الاقتصادي في أي بلد يتطلب بيئة سياسية، اجتماعية، ثقافية أو اقتصادية. أي لابد من وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو، ونظام قانوني لتثبيت قواعد التعامل التجاري، ونظام ضريبي لا يعيق الاستثمارات الجديدة، واستقرار سياسي وحكم يدعم النمو الاقتصادي.

•**التخصص والإنتاج الواسع:** وهو الذي دعا إليه "Adam Smith" في كتابه "ثروة الأمم" (1776)، فقد أوضح أن التحسين في القوى الإنتاجية ومهارة العامل يرجع إلى تقسيم العمل، هذا الأخير يزيد من كمية الإنتاج وبالتالي يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي.[3]

المبحث الثاني: ماهية التصدير

يعتبر التصدير منذ زمن طويل من القضايا الأساسية التي أولتها الدول أهمية كبيرة وذلك بالنظر الى الدور الذي كان يلعبه في جلب الثروة حيث برزت أهم أفكار التجاريين في هذا المجال ثم تلتها مدارس متعددة أعطت له أهمية كبيرة على غرار المدرسة الكلاسيكية التي هي الأخرى قدمت عدة إسهامات للسعي وراء تطوير نشاط التصدير في العالم باتخاذ عدة سياسات واستراتيجيات تناسب واقع وإمكانيات الدول وهذا ما عملت به العديد من الدول النامية من خلال تجاربها بالاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستغلال الميزة النسبية المحلية.

المطلب الأول: مفهوم التصدير

ويمكن تقديم عدة تعاريف للتصدير نوجزها فيما يلي:

-"هي تلك العمليات إلي تتعلق بالسلع والخدمات التي يؤديها بصفة نهائية المقيمون والغير المقيمين في البلد"[4]

---

[1]-حربي محمد موسى عريقات (2006), مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي), دار وائل للنشر و التوزيع, الطبعة الأولى, عمان, الأردن, ص 270-272

[2]-حسين بن عارية، بطاهر سمير (ديسمبر 2011)، دور التعليم في النمو الاقتصادي، مجلة السياسات الاقتصادية، العدد رقم 02, جامعة تلمسان،ص 53

[3]-طالب محمد معوض، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية، الأردن, 2006, ص 183

[4]- KADA AKACEM, **comptabilities, nationale**, opu, ALGER, 1990, p138.

وبصيغةأخرى"تمثل الصادرات انفتاحا أجنبيا عل السلع والخدمات المنتجة داخل البلد الأمر الذي يؤدي إلى الزياد ةفي دخل البلاد ولذا تصنف الصادرات ضمن عوامل الإضافة أي التي تضيف قوة جديدة إلى تيار الإنفاق الكلي عن طريق أثر المضاعف"[1]

-كما يعرف بأنه: "عملية نقل وبيع المنتجات الوطنية خارج حدود القطر الوطني، كما يمكن تعريفه على أنه التدفقات العينية والنقدية العابرة للحدود، بحيث يتم نقلها من المقيمين في الدولة تجاه المقيمين في دولة أخرى"[2]

-"تتمثل الصادرات في القيام بعمليات تجارية لبيع السلع والخدمات من مراكز إنتاجها المحلية إلى مراكز تسويقها بالخارج"[3]

-كما يعرف على انه: الأسلوب الأكثر انتشارا من التجارة العالمية، ويعتبر أسلوب مرن وسهل الاستخدام، والتصدير لا يحتاج إلى استثمارات مالية كبيرة و بأقل ما يمكن من الموارد البشرية المتاحة. [4]

وعليه فان التصدير يحقق ميزتين أساسيتين هما:

- عدم تحمل تكاليف إنشاء تسهيلات إنتاجية في السوق الأجنبي، وهي تكاليف عادة ما تكون كبيرة.
- إن هذا الأسلوب قد يتماشى مع رغبة الشركة في تحقيق اقتصاديات الحجم الكبير، والموقع الاقتصادي المفضل بالنسبة للشركة. [5]

-وكتعريف عام: فإن التصدير تعني قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدمية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحيةوبشرية إلى دول وأسواق عالميةودولية أخرى، بغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيمة مضافة وتوسع ونمو وانتشار وفرص عمل والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيا جديدة.....إلخ. [6]

---

(1)- محموديونس،**مقدمةفينظريةالتجارةالدولية،الدارالجامعية**،بيروت،1987،ص11

(2)- نعيميفوزي،**التجارةالدولية**،دروسفيقانونالأعمالالدولي،ج1 .(،ديوانالمطبوعاتالجامعية، 1999 ،ص65

(3)- فؤاد مصطفى محمود (1993)، التصدير والاستيراد علميا وعمليا، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، القاهرة، مصر، ص 23

(4)- جعفر عبد الله موسى إدريس، **الإدارة الاستراتيجية**، دار ناشرون ومكتبات خوارزم العلمية، بدون بلد نشر, 2013, ص 226

(5)-شارلز هل، جارديث جونز، **الإدارة الاستراتيجية (مدخل متكامل)**، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية, 2008-2010, ص 629

(6)-فريد النجار (2002)، تسويق الصادرات العربية: آليات تفعيل التسويق الدولي ومناطق التجارة الحرة العربية الكبرى، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص 15

المطلب الثاني: أنواع وأهمية التصدير

الفرع الأول: أنواع التصدير

هناك ثلاثة أنواع للتصدير، تصدير مباشر وتصدير غير مباشر وتصدير مشترك.

●**التصدير المباشر**: هو دخول الشركة بصورة مباشرة في عمليات التصدير مع تحملها تكاليف الاستثمار والمخاطرة، ومفترضة بأن العوائد المحققة من وراء دخولها المباشر يغطي تكاليف الاستثمار، فضلا عن عدم رغبتها في إعطاء حصة من عوائدها المتحققة إلى الوسطاء.[1]

وتتم عملية التصدير المباشر من خلال:

-إنشاء إدارة متخصصة للتصدير ويكون مسؤول عنها مدير المبيعات الخارجية (مدير التصدير) ومجموعة من المساعدين له، وهدفهم البحث عن أسواق خارجية.

-وجود فرع لإدارة المبيعات في الأسواق الخارجية وذلك حتى تتمكن المؤسسة من تحقيق وجود فعلي لها على أرض الأسواق الدولية، وللتعرف عن كثب على طبيعة هذه الأسواق وحاجات ورغبات الزبائن فيها.

-تعيين مديرين وممثلين في الأسواق الخارجية وتكون مهمتهم السفر للأسواق الدولية.

-وكيل أجنبي في السوق الدولية، حيث يقوم بالبيع لصالح المؤسسة نيابة عنها في سوقه الدولية. [2]

•**التصدير الغير مباشر**: يتم التصدير غير المباشر من خلال قيام الوسطاء (وكلاء البيع أو وكلاء التصدير) بشراء المنتج مباشرة من المصنع ومن ثم إعادة بيعها إلى دولة أجنبية وتحت اسم وكيل البائع أو وكيل التصدير، وعليه فإن المصدرين غير المباشرين ليس لديهم اتصال مباشر مع المستهلكين في الأسواق الأجنبية. [3]

•**التصدير المشترك أو المنظم**: هو عبارة عن تضامن عدة مصدرين، ذوي اهتمام مشترك للتصدير معا، وهو يشكل أسلوبا فريدا في تنظيم نشاط التصدير، حيث تقوم الشركات بالاشتراك في تنظيم معين لتحسين أنشطتها التصديرية. [4]

---

(1)-ثامر البكري، التسويق (أسس ومفاهيم معاصرة)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن, 2003 , ص 363

(2)-نظام موسى سويدان، شفيق إبراهيم حداد، التسويق (مفاهيم معاصرة)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن, 2003, ص 25

(3) -نظام موسى سويدان، التسويق المعاصر (بمفاهيم جديدة طرأت بعد عامي 2004 و2007)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن, 2003, ص25

(4)-رضوان المحمودالعمر، التسويق الدولي، دار وائل للنشر والتوزيع،عمان، الأردن, 2007,ص 141

الفرع الثاني: أهمية التصدير

تتجلى أهمية الصادرات من خلال قدرتها على خلق فرص عمل جديدة، وإصلاح العجز في ميزان المدفوعات، وجذب الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، ومن ثم تحقيق معدلات نمو مطردة.

-خلق فرص عمل جديدة: يعتبر قطاع التصدير المستوعب الأساسي للعاملة الجديدة وقد أكدت ذلك تجارب العديد من الدول، فقد تمكنت عدة دول من شرق آسيا وهي اليابان وهونكونغ وتايوان واندونيسيا وماليزيا وتيلاند من خلق فرص عمل جديدة والرفع من معدلات نموها باستخدام التوجه التصديري بحيث ساعد ذلك على انخفاض مستوى البطالة إلى مستويات متدنية تتراوح ما بين 2 إلى 4 بالمائة في سنة 1998.

- إصلاح العجز في ميزان المدفوعات: تعتبر الصادرات أحد الموارد الهامة لجلب النقد الأجنبي مما يؤثر بصورة مباشرة على التوازن المالي والاستقرار النقدي للعملة المحلية للبلد وأسعار الصرف، فالصادرات تلعب دورا رئيسيا ومباشرا في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق معالجة الخلل في ميزان التجاري.

- جذب الاستثمار المحلي والأجنبي: يعتبر الاستثمار كمحرك أساسي لنجاح عملية التصدير وهذا ما أكدته العديد من التجارب الدولية الناجحة في عملية التصدير, فالاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة و الخبرة بالإضافة إلى الارتباط بالأسواق العالمية, فالتكنولوجيا الحديثة تساهم في تطوير المنتج و خفض تكلفة إنتاجه, كما يسمح أيضا توافر رأس المال بالتوسع في الإنتاج وتنوع المنتج و تحسين جودته, فالاستثمار يعمل على إنشاء صناعات جديدة و تحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة وربط المنتجين المحليين بالأسواق الدولية وهذا ما تحتاجه أي دولة للنهوض باقتصادها وتحقيق معدلات نمو مرتفعة, كما أن وجود قطاع تصديري قوي يعمل على جذب مزيد من التدفقات الاستثمارية التي تترجم في شكل زيادة في الصادرات الخدمية والسلعية وتقوم بدورها هي أيضا بجذب استثمارات جديدة, فالعلاقة بين التوجه التصديري للساسة الاقتصادية و جذب الاستثمارات الجديدة لا تتحقق إلا بعد فترة من الزمن وذلك بعد أن تستقر قناعة بأن السياسة الاقتصادية توجهت بلا رجعة للتصدير من خلال استمرار التوجه التصديري سنة بعد أخرى.

-تحقيق معدلات نمو مطردة: إن هدف أي سياسة اقتصادية هو تحقيق معدلات نمو مرتفعة، فالاهتمام بالصادرات عن طريق تنميتها وتطويرها وتشجيعها من خلال خلق فرص عمل جديدة وإصلاح العجز في الميزان

التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات، ولا يتم ذلك إلا بالعمل على حل المشكلات التي تعوق نمو الصادرات ورسم السياسات المتناسقة والمتكاملة والواضحة المعالم بين مختلف الكيانات المؤسسية الي تؤثر على التصدير في البلد. [1]
لقد أثبتت العديد من الدراسات التجريبية أن النمو السريع للصادرات يعجل النمو الاقتصادي، كما أثبتت تجارب العديد من الدول النامية كدول شرق آسيا التي تبنت استراتيجية تشجيع الصادرات كخيار تنموي أن هذا الخيار يوفر وسائل النمو الاقتصادي على نحو أسرع مما يتحقق في ظل سياسات إحلال الواردات. [2]
وتتمثل الفوائد التي تعود على الدول من الصادرات فيما يلي:
إن فتح المجال أمام الصناعات وتنمية الصادرات من أكثر المكاسب التي تعود على الدولة والدول التي تمارسها مقارنة مع أمثالها من الدول المتقدمة، فبعد أن تصل الصناعات إلى تحقيق الفائض في الإنتاج في الأسواق الخارجية ومن اجل النمو والتوسع و البقاء في السوق, إذ أن تصدير الفائض من إنتاج الصناعات المختارة قد يرجع إلى مزايا عدة منها: توفر اليد العاملة الفنية الماهرة القادرة على الإنتاج وبتكاليف نسبية مميزة, ظروف المناخ, وفرة الموارد الطبيعية, ومن هذا المنطلق فالصادرات تؤدي إلى تحقيق مكاسب للدولة وللمجتمع ككل, وتؤدي تنمية صناعات التصدير إلى رفع مستوى المعيشة للدولة بالإضافة للدولة بالإضافة إلى توفير الموارد المستمرة للاستثمارات, فنمو تلك الصناعات كنتيجة لتوسع أسواقها محليا ودوليا, يعني توسيع قاعدة تحميل التكاليف الثابتة مما يؤدي إلى تخفيض التكلفة الإجمالية, وبالتالي إتاحة الفرصة لتحديد أسعار اقل وتنمية أكثر وهكذا...,
وكل ذلك يمكن لهذه الصناعات من دفع أجور عالية نسبيا للعاملين فيها بالمقارنة مع الأجور في القطاعات الأخرى وبمرور الوقت قد يؤدي ذلك إلى أثر إيجابي على رفع الأجور في تلك القطاعات, والصادرات في الدول النامية تلعب دورا كبيرا في النمو الاقتصادي من خلال مساهمتها في نمو الدخل الوطني وذلك عن طريق الاستغلال الأمثل للإمكانات والموارد المتاحة, كما تؤدي إلى إعادة التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق الحصول على العملات الصعبة.[3]

[1]-وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المصرية، استراتيجية تنمية الصادرات المصرية،مصر،(2001)، ص 4-7
[2]-قدي عبد المجيد، وصاف سعيدي، آليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات –حالة الجزائر- مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني، جامعة بسكرة،(2002)، ص218
[3]-حاسم محمد، التجارة الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع،عمان، (2008)،الأردن، ص 20

المطلب الثالث: دوافع ومحددات التصدير

نتطرق في هذا المطلب إلى أهم الدوافع المشجعة على التصدير والمحددات نذكر منها:

الفرع الأول: دوافع التصدير

يمكن تلخيصها فيما يلي:

- نعجز السوق المحلية عن تحقيق هدف النمو المتواصل أي أن إيجاد قطاع تصديري يمكن أن يشكل النواة الاستراتيجية لتنمية أشمل
- يعتبر التصدير مخرج لما تعاني منه بعض المؤسسات من فائض طاقتها الإنتاجية
- نمو الطلب في السوق الأجنبي وكذا ضعف التنافسية فيه، وهو عامل مهم لاقتحام السوق الخارجية وهناك دوافع أخرى نابعة من داخل المؤسسة منها:
- **عوامل تجارية:** تتمثل في تشبع السوق، موسمية السوق، تخصص المؤسسة.
- **عوامل مالية:** تتمثل في البحث عن غلة الحجم واسترجاع الاستثمارات من خلال التوسع في المبيعات. وتخفيض تكاليف الإنتاج وتخفيض الخطر من خلال التدويل والتواجد في عدة أسواق دولية.
- **عوامل بيئية:** تتمثل في طلب تلقائي من الزبائن الأجانب وتغير المحيط الدولي نتيجة إزالة القيود وكذلك رغبة المسير في تدويل المؤسسة لامتلاكه الخبرة وحبه على تحمل المخاطر.
- يمنح الدفاع عن جود المؤسسة ومواجهة المنافسة الأجنبية حيث المؤسسات تخشى من فقدان الأسواق الخارجية التي تتعامل معها فهي تسعى دوما للاحتفاظ على هذه الأسواق عن طريق التصدير
- عالمية الطلب على منتوجات المؤسسة وبالتالي تقوم المؤسسة بتلبية هذه الطلبات في الوقت المناسب. [1]

الفرع الثاني: محددات الصادرات

إن حجم الصادرات لأي دولة في أي وقت وتغيراته مع الزمن يتحدد عن طريق ثلاث محددات هي:

-**الطلب العالمي:** فالطلب العامي مع بقية العالم يعتبر عالم مفسر مهم لزيادة قيمة الصادرات لأي دولة فهو يعتبر الفرق نمو الطلب الخارجي ونمو الطلب الداخلي الذي يزاد قياسه.

(1)- علاوي عمر، **تشخيص التصدير بالمؤسسة وتحليل البيئة الخارجية ودورها في تحديد استراتيجية غزو الأسواق**، الملتقى العربي الخامس في التسويق الدولي،**المنظمة العربية للتنمية الإدارية**، تونس 2007 ص150

-**حجم الإنتاج أو طاقات الإنتاج:** فإذاكان حجم التشغيل غير تام (يقترب من التشغيل الكامل) وطاقات الإنتاج الضروري منخفض، فان زيادة الطلب الخارجي سوف يحدث ارتفاع طفيف في حجم صادرات تلك الدولة، وبالعكس فإذا كانت هناك طاقات متوفرة فسوف يترجم ذلك إلى تشغيل عوامل الإنتاج مما يحفز على نمو الصادرات.

-**تنافسية المنتجات المصدرة:** إن التنافسية تتمثل في قدرة اقتصاد أو صناعة ما على بيع منتوجاتها في السوق الخارجي، حيث يعتمد ذلك على مدى مقاربة الأسعار الداخلية والخارجية ونوعية المنتجات وأوقات التسليم، الشبكات التجارية والمالية.... الخ، حيث تعتبر تنافسية الأسعار وتنافسية التكاليف المؤشرين الرئيسين المستعملين:

أ) – تنافسية الأسعار: وتقاس بالعلاقة لأسعار الصادرات للشركاء التجاريين (بالأورو أو سعر الصرف المستعمل) بالنسبة لأسعار الصادرات المحلية، وتقاس بالعلاقة التالية:

$$\frac{Pe_x}{Pf_x}$$

Pe_x : مؤشر أسعار الصادرات الأجنبية,

Pf_x : مؤشر أسعار الصادرات الوطنية.

ويعتبر التضخم وسعر الصرف العاملين الرئيسيين اللذان يحفزان تنافسية السعر للصادرات.

فإذا كان سعر الصرف لدولة معينة مستقر فان التضخم في تلك الدولة سوف ينخفض مقارنة مع الخارج ومع وجود تضخم مستقر ينخفض مقارنة مع باقي العملات الأخرى وبالتالي فإن تنافسية السعر للصادرات سوف تتحسن فإذا كان:

01 دولار = 100 دينار فإن المستهلك الأمريكي يستطيع بدولار واحد أن يشتري ما قيمته 100 دينار جزائري من السلعة الوطنية، فإذا انخفضت قيمة العملة المحلية وأصبح 01 دولار أمريكي = 120 دينار جزائري فإن المستهلك الأمريكي يستطيع أن يشتري بدولار واحد ما قيمته 120 دينار (تزداد الصادرات) فانخفاض قيمة العملة المحلية تؤدي إلى تحسين إمكانية زيادة الصادرات للاقتصاد الوطني.

ب) – تنافسية التكاليف: وتقاس بالعلاقة بين تكاليف الأجور الابتدائية للخارج على تكاليف الأجور الابتدائية في الداخل، فإذا كانت هذه العلاقة متزايدة فإن تنافسية التكاليف للصادرات الوطنية ترتفع والعكس صحيح. [1]

المبحث الثالث: العلاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات

يرتبط النمو الاقتصادي بالصادرات ارتباطا وثيقا، وهو ما يفسر الاهتمام الكبير بنشاط التصدير في الفكر الاقتصادي تاريخيا، كما أن هناك جملة من الدراسات التي تمت لتحديد مدى أو طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي من خلال عدة زوايا، ومن خلال هذا المبحث سوف نسعى إلى إبراز هذه العلاقة وبعض الدراسات التي قامت بتحليلها.

المطلب الأول: موقع الصادرات في الفكر الاقتصادي

الفرع الأول: الصادرات في الفكر الاقتصادي التجاري

رأى التجاريون أن تحقيق قدر كبير من المعادن النفيسة (الثروة) يأتي من خلال الميزان التجاري الذي يكون في صالح الدولة، مما يحتم على الدولة أن تقلل من وارداتها من الدول الأخرى و ان تزيد من صادراتها إلى تلك الدول, وبذلك فقد تمثلت السياسة التجارية لديهم في إنعاش و تشجيع الصادرات وتقييد الواردات من الخارج, واعتبر التجاريون أن تحقيق وتكوين فائض مستمر في الصادرات هو المصدر الرئيسي لتعزيز القدرة الشرائية التي تستطيع الدولة من خلالها الحصول على احتياجاتها من الخارج, وقد تمثلت سياسة تشجيع الصادرات لديهم من خلال التالي:

-تشجيع الصادرات من السلع الصناعية بكافة الوسائل

-تقديم الدعم والمعونة المالية لبعض الصناعات التصديرية لمواجهة المناسفة الخارجية

-رد بعض الرسوم أو الضرائب التي سبق أن تم تحصيلها عند استيراد المواد الخام لها من الخارج

-تخفيض نفقات إنتاج السلع التي تصدر إلى الخارج من خلال سياسة الأجور المنخفضة

-إنشاء المستودعات الكبيرة للسلع الجاهزة للتصدير

-إنشاء المناطق الحرة والموانئ التي من شأنها مساعدة الصادرات على التطور

---

[1]-Bernard Bernie, Yves simo (2007), Initiation a la Macroéconomie, 9éme édition, Dunod, Paris, France, P170-171 .

الفرع الثاني: الصادرات في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي

منذ مطلع القرن الثامن عشر بدأت تتراجع أفكار التجاريين، وبدأت أفكار الكلاسيك التي نادت بالحرية الاقتصادية الكاملة في مجال التجارة الخارجية، وأبدى الكلاسيك اهتماما بالغا في نشاط التجارة الخارجية ولكن ليس بالأسلوب الذي كان عليه التجاريون، حيث رأى الكلاسيك أن تنمية التجارة الخارجية على أساس الكفاءات النسبية لا يتعارض أبدا مع التنمية الاقتصادية بل يساهم فيها بشكل فعال وكبير, وتناول مفكرو مدرسة الكلاسيك دور الصادرات في توسيع القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد وتحقيق الغلة المتزايدة وتحريك الاستثمار على وجه يضمن الحصول على أكبر كفاية ممكنة من استخدامات الموارد المحلية إلى جانب اجتذاب رؤوس الأموال الخارجية للاستثمار في ميدان إنتاج السلع التصديرية, فقد أوضح الفكر الكلاسيكي أثر التجارة الخارجية على تراكم رأس المال عن طريق ما يترتب على التخصص الأكفأ للموارد الاقتصادية من ارتفاع في الدخل الحقيقي وزيادة الادخار وتوفير حوافز الاستثمار كنتيجة لاتساع إطار السوق والاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير, ومن خلال ما سبق عرضه عن الفكر الاقتصادي لدى الكلاسيك فيما يتعلق بنظرتهم إلى التجارة الخارجية وخاصة الصادرات بأنها لم تكن مجرد أداة لإعادة تخصيص الموارد أو تحقيق التوزيع الأمثل لها, بل تعتبر عندهم قوة محركة للنمو.

الفرع الثالث: الصادرات في الفكر الاقتصادي الحديث

عندما جاء كينز برز الاهتمام البالغ في تحليل أهمية دور الصادرات كأحد مكونات الدخل القومي حيث تسهم الصادرات من خلال عمل المضاعف بزيادة الدخل بصورة أكبر من قيمتها المباشرة, أما "Myrdal" فإنه يرى أن التجارة الخارجية بين الدول النامية والدول المتقدمة تعمل على زيادة التفاوت القائم في المستويات الاقتصادية بين المجموعتين, ويرى الأسواق الكبيرة التي تخلقها التجارة الخارجية تعمل في المقام الأول على تعزيز وضع الدول المتقدمة التي تتمتع أصلا بصناعة قوية مقابل ضعفها في الدول النامية, إلى جانب أن الطلب على صادرات الدول الأخيرة وغلبا ما تكون مواد خام أو أولية تتصف بعدم المرونة ويرى أن أي تقدم يحدث في قطاع الصادرات في الدول النامية غالبا ما يرجع أثره إلى الدول الصناعية المستوردة للمواد الأولية وتصديرها أما "Nurkse" فإنه يرى أن التجارة الخارجية أداة لانتشار النمو الاقتصادي فضلا عن كونها وسيلة لتوزيع المواد توزيعا أكثر كفاءة, وضرب مثالا على ذلك بالدور الذي لعبته التجارة الخارجية في البلدان الحديثة مثل كندا وأستراليا وجنوب إفريقيا والأرجنتين, كما أكد على ضرورة الاهتمام بهذا الجانب في الدول النامية خاصة عندما تكون ظروف الطلب

الخارجي على مواد التصدير وسلعة غير مواتية, وإزاء ذلك بين تشاؤمه بما يتعلق بإمكانية قيام التجارة الخارجية بدور إنمائي للدول النامية, وذلك نتيجة ما تواجهه صادراتها إلى أسواق الدول المتقدمة من عقبات عديدة هذا ما يجعل اللجوء إلى تنمية الصادرات أكثر من ضرورة.[1]

المطلب الثاني: مبررات اللجوء إلى تنمية الصادرات

تشير تقارير البنك الدولي عن التنمية في العالم أن عجز الحساب الجاري لمجموعة الدول النامية قد شهد اتجاها متزايد للعجز، هذا العجز أدى إلى تعثر مسار النمو وزيادة حالة الركود التضخمي وارتفاع الأسعار مع تزايد حدة الضغوط وتدهور مستويات المعيشة في الدول التنمية وخاصة منخفضة الدخل، ويرجع عجز موازين مدفوعات الدول النامية ومنخفضة ومتوسطة الدخل إلى مجموعة من الاعتبارات:

الفرع الأول: النزعة الحمائية

اتجهت الدول الصناعية المتقدمة إلى زيادة النزعة الحمائية أمام وارداتها من السلع الأولية والصناعية، نتيجة الأزمات المالية التي سادت في عقد الثمانينات بالإضافة إلى فترات الركود العالمي الذي ساد معظم الدول الصناعية، هذا وقد اتجهت هذه الدول إلى تبني القيود الحمائية غير التعريفية، وقد أثرت هذه القيود تأثيرا واضحا في منتصف السبعينات على صادرات الدول النامية. ويرجع الاتجاه المتزايد للنزعة الحمائية من جانب الدول الصناعية المتقدمة إلى الطبيعة الديناميكية للميزة النسبية, فالمعروف أن الدول المتقدمة هي صاحبة السبق في الاختراعات الحديثة بل هي منبعها, غير أن هذه الميزة سرعان ما تنتقل إلى دولة أو دول أخرى قد تكون أقل تقدما, حيث يتم إنتاج السلع فيها وتصديرها إلى الخارج استنادا إلى وفرة عوامل الإنتاج في تلك الدول, فتبدأ الدولة صاحبة الاختراع في مواجهة منافسة شديدة ليست فقط في الأسواق العالمية, بل أيضا في أسواق الدولة صاحبة الاختراع الذي يحدو بالعديد من هذه الدول الى البحث عن وسائل جديدة للحماية

الفرع الثاني: معدل التبادل

شهدت معدلات التبادل الدولية تدهورا، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى اتجاه أسعار السلع الصناعية التي تصدر من الدول المتقدمة الصناعية إلى الدول النامية، إلى الارتفاع الشديد، مقابل اتجاه أسعار المواد الأولية باستثناء البترول إلى الانخفاض، ويرجع السبب وراء الانخفاض النسبي في أسعار المواد الأولية إلى تراخي الطلب

---

(1)- سامية سرحان, رسالة ماجيستر بعنوان, **آثر السياسة البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية "دراسة للآثار المتوقعة على تنافسية الصادرات الجزائرية"** جامعة فرحات عباس, 2011/2010, ص44

العالمي على هذا النوع من المنتجات نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي الذي حققته هذه الدول الصناعية المتقدمة بما ساعدها على تخفيض نسبة المواد الأولية المستوردة.

الفرع الثالث: الدين الخارجي

لقد تزايدت أعباء الديون الخارجية في الفترة الأخيرة، فالديون الخارجية هي نتيجة لتزايد عجز المدفوعات، فتزايد عجز الحساب الجاري تترتب عليه ضرورة لجوء الدولة الى الاقتراض الخارجي لتمويل هذا العجز، وتحقيق فائض ميزان العمليات الرأسمالية يترتب عليه أعباء والتزامات واجبة السداد بعد فترة زمنية، الأمر الذي ينعكس في زيادة العجز في الحساب الجاري، وهذا يزداد الأمر سوءا نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة على هذه القروض، وقد عانت الدول النامية غير البترولية في الآونة الأخيرة من أزمات مالية حادة نتيجة لتراكم الديون الخارجية مما أثر على العجز الجاري في الموازين مدفوعات معظم الدول النامية, مما سبق يتضح لنا أن السبيل إلى مواجهة العجز المتراكم في موازين مدفوعات هذه الدول هو الاهتمام بالتصدير واستراتيجيات التسويق الدولي له.[1]

[1]-وصاف سعيدي,**تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر (الواقع والتحديات),** مجلة الباحث, العدد 1, جامعة ورقلة, 2002, ص8-9

خلاصة الفصل:

لقد أوضح تطور الأدب الاقتصادي التجريبي في بحث العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي أن هناك إجماعاً بين الاقتصاديين لأهمية دور الصادرات في دفع عجلة النمو الاقتصادي وأثارها الإيجابية على التنمية، وهذا نتيجة اعتبار الصادرات آلة النمو في كافة قطاعات الاقتصاد، حيث جاءت نتائج معظم الدارسات التطبيقية لتؤكد على الدرجة العالية من الارتباط بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ممثلا للنمو الاقتصادي في عدد كبير من الدول، مما يدل على أهمية نشاط التصدير في رفع معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية خصوصا في الدول النامية.

الفصل الثاني
واقع الصادرات غير نفطية في الجزائر

تمهيد:

يعتبر الاقتصاد الجزائري من أهم الاقتصاديات الإفريقية بحكم حجم وطبيعة الموارد التي يتميز بها, إضافة إلى الإمكانات التنافسية الممكنة, إلى أن توالي الاختيارات الاقتصادية المتناقضة أحيانا و الآثار السلبية للسياسات الاقتصادية غير الكفؤة المرتبطة بها قد افرز أوضاعا اقتصادية جعلت الاقتصاد الجزائري يتميز بخصائص سلبية تساهم في إضعاف كفاءته الاندماجية في الاقتصاد العالمي, والجزائر كبقية الدول النامية تحاول تجاوز الأحادية في التصدير من خلال طرح جملة من الحوافز تصب جلها في تحفيز المؤسسات الوطنية نحو اختراق الأسواق الدولية, بهدف الانفتاح على الخارج لتحقيق الانتعاش الاقتصادي والاستعداد لمرحلة ما بعد النفط تحسبا للأزمات المالية الدولية التي تؤثر سلبيا على أسعار المحروقات, فالانفتاح لم يعد يطرح كاختيار بديل بالنسبة للجزائر, بل كمعطى واقعي يوجب تبني استراتيجية تمكن من التحكم فيه للاستفادة من إيجابيات و تفادي سلبياته.

وعلى هذا الأساس سنتطرق في هذا الفصل إلى التعرف على تطور التجارة الخارجية والصادرات غير نفطية في الجزائر وأهميتها في الاقتصادي الجزائري من خلال التطرق للمباحث التالية:

المبحث الأول: تطور التجارة الخارجية في الجزائر،

المبحث الثاني: تطور الصادرات غير نفطية وتوزيعها الجغرافي،

المبحث الثالث: أهمية الصادرات غير نفطية في الجزائر.

المبحث الأول: تطور التجارة الخارجية في الجزائر

من بين الإصلاحات التي بادرت إليها الجزائر والتي تدل على انفتاحها الخارجي، وتوجهها نحو اقتصاد السوق والسير في درب العولمة الاقتصادية، لقد تم اعتماد تدخل الدولة الجزائرية على مستوى التجارة الخارجية تدريجيا بدء بالمراقبة، ثم تلتها مرحلة الاحتكار، وأخيرا مرحلة التحرير.

المطلب الأول: التجارة الخارجية في اطار الاقتصاد المخطط

شهدت التجارة الخارجية عدة تحولات وإصلاحات خلال هذه المرحلة من المخططات، سعت من خلالها جاهدة إلى تحقيق النمو الاقتصادي والخروج من الأزمات التي كانت تتخبط فيها

الفرع الأول: وضعية الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال

بعد خروجها من الجزائر، ورثت فرنسا الدولة الجزائرية الفتية معضلات أثرت إلى أبعد الحدود في مسارها وأداءها السياسي والاقتصادي، فلقد ترك الاستعمار الخزينة الجزائرية خالية وخاوية بعد أن قام بسلب كل ما فيها وسحب معه كل الودائع والأموال والسيولة التي كانت موجودة في البنوك، كما أنه ونكاية بالثورة الجزائرية والجزائريين حطم معظم الجرارات والآلات الزراعية الأمر الذي ألحق أكبر الأضرار بالزراعة الجزائرية، وأبقى الجزائر تابعة زراعيا لفرنسا, وفوق هذا وذاك فقد خلفت فرنسا في الجزائر مرضا ظل ومازال يفتك بالجزائر وهو مرض الأمية التي قدرت سنة 1962 ب 80% , إضافة إلى نقص المعلمين والأساتذة, أما بالنسبة للفئة القليلة المتعلمة من أبناء الجزائر فمعظمهم مثقفون باللغة الفرنسية بإدارة مفرنسة أيضا 100%

فقد ورثت الجزائر وضعا اقتصاديا مترديا، حيث سادت المشاكل والتخلف في جميع الميادين، إضافة إلى العجز والركود بسبب رحيل الإطارات الفرنسية (حوالي 50000 إطار سام, 35000 إطار محكم) والانتقال الكبير لرؤوس الأموال إلى الخارج، وهشاشة الاقتصاد الذي كان يعتمد في صادراته على المواد الأولية والمنتجات الفلاحية نحو الخارج، فقد ربطه المستعمر باقتصاده الذي كان الممول الأول للجزائر.

إضافة إلى ذلك فقد تم تخريب هياكل البلاد، وترك 900.000 هكتار من أحسن الأراضي الفلاحية بالبلاد من طرف المعمرين، مع معظم الوحدات الصناعية التحولية في حالة شغور، لخلق البلبلة والعجز في الإنتاج الوطني، وتفريغ الإدارة من الموظفين الفرنسيين ومن الوثائق الضرورية لشل العمل الإداري للبلاد.

إنّ اقتصاد الجزائر، في تلك الفترة وبصفة عامة؛ كان خاضعا للنّشاط الأولي الذي يعتمد على 80% من إنتاجه على الزراعة والصناعة الاستخراجية كما تميّز بتبعيته الكاملة لفرنسا. إضافة إلى ذلك فقد ورثت الجزائر حوالي 02 مليون جزائري عاطل عن العمل، من ضمنهم 120 ألف مجاهد كان لهم الدور الفعال خلال حرب التحرير.

كما تميزت الفترة التالية لاستقلال الجزائر بفراغ في النموذج المراد إتباعه، وللخروج من هذه الوضعية، عقدت السلطات برنامج طرابلس 2 في جوان 1962 بهدف إرساء الاستقلال الاقتصادي من خلال تطبيق النظام الاشتراكي كخيار سياسي واقتصادي حتى تكون تنمية الجزائر سريعة ومنسجمة وموجهة نحو تلبية حاجات الجميع، وفي إطار التعاون، يجب أن تكون متصورة بالضرورة ضمن أفق اشتراكي، والذي ينتهج التخطيط المركزي للاقتصاد الوطني قصد تحقيق الأهداف التنموية وبناء اقتصاد قوي، من خلال اتخاذ إجراءات ضرورية وعاجلة لتنظيم التّجارة ومراقبتها قصد القضاء على التبعية التجارية ومن ثمّ القضاء على التبعية الاقتصادية للخارج.

جاء التأكيد على هذا الخيار مرة ثانية في ميثاق الجزائر بتاريخ 21 أبريل 1964، لتجديد دوره الحيوي في تحقيق التغيرات الكمية والنوعية في سير انجاز المهام الاقتصادية للبناء الاشتراكي، إذ وفي نفس السياق من التفكير والتوجّه، جاء ميثاق 1976 ليحدد دور التخطيط بوضوح أكثر في إطار سياسة التنمية، "فينبثق مباشرة من الاختيار الاشتراكي، فهو يقتضي تدخل السلطة السياسية لتوجيه الأعمال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتقرير استخدام الوسائل التي تستخدمها الأمة في الاتجاه الذي يتطلب انجاز أهداف الثورة حسب الأولويات المطابقة لمقتضيات البناء الاشتراكي، ومن بين هذه المتطلبات يأتي بطبيعة الحال التراكم، ودفع النمو في اتجاه تلبية مطامع الجماهير الشعبية ورقيّ الأمة و تنميتها.[1]

[1]-زيرمي نعيمة, رسالة ماجيستر بعنوان, **"التجارة الخارجية في الجزائر من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق"** جامعة ابي بكر بلقايد,تلمسان 2011/2010, ص57-59

الفرع الثاني: التخطيط كأداة لتنظيم العمل وتحقيق أهداف الاشتراكية في الجزائر

لقد تميز النظام الاشتراكي الذي تقرر اتخاذه منهجا للمجتمع في الجزائر بميزات خاصة تجعله ينفرد عن الأنظمة الاشتراكية، سواء في البلدان النامية أو بلدان أوربا الشرقية، وذلك لأسباب وخصوصيات المجتمع الجزائري الذي تضرب جذورها في عمق التاريخ، بعدّة مميزات:[1]

- نظام مبتكر: أي يسمح بوجود قطاع خاص جد هام
- نظام واقعي (ممارسة قبل أن يكون نظرية)
- نظام اشتراكي، عاطفي ووطني،
- نظام مطابق للقيم الإسلامية.

كما أنّ الاشتراكية كانت تهدف أساسا لتحقيق دعم الاستقلال الوطني، وإقامة مجتمع متحرر من استغلال الإنسان للإنسان، وترقية الإنسان وتوفير أسباب تفتح شخصيته. [2]

بعدما استخدم التخطيط كأسلوب لحل المشكلة الاقتصادية في الاتحاد السوفيتي عام 1928، وانتشر المنهج بعد ذلك في الدول الاشتراكية بأوروبا الشرقية، واعتبر آنذاك كنظام بديل ونقيض لليد الخفية في النظام الرأسمالي المعتمد لآلية السوق وجهاز الأسعار، واستخدامه عمليا في العديد من الدول على اختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية، باعتباره منهجا علميا لإدارة الأنشطة على كافة المستويات، فقد طبقته الدول النامية من بينها الجزائر التي كانت تنتهج النهج الاشتراكي والذي يقتضي أولا تدخل القيادة السياسية من خلال التخطيط الوطني لتوجيه الأعمال الاقتصادية والاجتماعية، وتقرير استخدام مجموع الوسائل التي تملكها الأمة في الاتجاه المطلوب، لتحقيق أهداف التنمية الشاملة حسب ترتيب الأولويات وفقا لما يقتضيه البناء الاشتراكي.

إنّ هذا التصوّر للتخطيط يستلزم إرادة سياسية حازمة، يعززّها وعي متبصّر بأهداف التشيّيد الاشتراكي، ونظرة إستراتيجية موفرة للشروط اللازمة، كما يقتضي أيضا تقديرا سليما للمراحل المتلاحقة التي يجب أن يقطعها

(1)- ناصر دادي عدون، **"اقتصاد المؤسسة"**، الطبعة الثانية، دار المحمدية العامة ، الجزائر، 1998، ص156
(2)-الميثاق الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 1986 ، ص 41

النشاط، ومعرفة مضبوطة لطاقات البلاد، اعتمادا على إحصاء دقيق للموارد الوطنية؛ كما أن التخطيط يتطلب جهدا كبيرا وتفكيرا عميقا من أجل اكتشاف الإمكانيات الجديدة واستثمارها وجعل الوسائل المستخدمة أكثر فعالية وأوسع أثرا، احتياطا للصعاب وتجنبا للمخاطر وتأمين النجاح العمل في نهاية المطاف.

في ظل هذا النظام، كان على السلطة المفاضلة بين أحد الخطرين: إما تحمل التحرير الكلي للتجارة، حيث كانت هناك مقاومات شرسة داخل السلطة تعمل على عدم ترك هذه الوظيفة للمبادرة الخاصة، سواء كانت وطنية أم أجنبية، أو تحمل مخاطر الاحتكار الكلي، وهو مغامرة غير مؤمنة العواقب، مثل فرض العزلة على الاقتصاد الجزائري حديث النشأة، والذي لا يمكنه أن يتحمل أي وقف للتموين.

لدرء هذين الخطرين، تبنت السلطة مبدأ الاعتدال في تنظيم التجارة الخارجية، أي أنها اكتفت بالرقابة، بمعنى وضع مجموعة إجراءات إدارية وتقنية تسمح للدولة بمراقبة تدفقاتها السلعية على أساس رقابة سابقة، تتمثل في منح الرخص، ورقابة لاحقة، والتي تتطور إلى صورة تفتيش دون فرض الاحتكار، وخاضت الجزائر تجربة التخطيط ولمدة لا يستهان بها، إذ عرفت جملة المخططات التنموية تمثلت في:

- المخطط الثلاثي: 1967-1969
- المخطط الرباعي الأول: 1970-1973
- المخطط الرباعي الثاني: 1974-1977
- المخطط الخماسي الأول:1980-1984
- المخطط الخماسي الثاني: 1984-1989

لكن قبل الخوض في غمار المخططات، مرت الجزائر بمرحلة مهدت وهيأت الظروف لعملية التخطيط المركزي امتدت من1963-1967.[1]

[1]- عبد العزيز وطبان، **الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضر (1830-1985)**, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, بدون سنة طبع, ص 131

الفرع الثالث: : التجارة الخارجية الجزائرية في الفترة 1963-1966

تميزت هذه الفترة بفراغ في النظرية الاقتصادية، والنموذج المراد إتباعه ،لذلك يصطلح على هذه المرحلة بمرحلة الانتظار[1]. ولعل أهم ما يميز هذه المرحلة ضعف المقومات المالية، وكذا تدمير البنى التحتية الضرورية للنمو الاقتصادي للدولة، فقد كانت الاستثمارات المعتمدة في هذا المخطط ضئيلة رغم وجود وزارة الصناعة، حسب ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (01): حجم الاستثمارات خلال الفترة (1963-1966).

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات / القطاعات	1963	1964	1965	1966	المجموع
- الفلاحة	60.8	147.9	98.2	338.8	645.7
- الصناعة	151	131.6	156.8	370.9	810.3
-كل القطاعات	179.2 1	829.7 1	562.7 1	404.8 2	976.4 6

Source : Hocine BENISSAD la reforme économique en Algérie , Algérie OPU , 2éme édition 1991. P 16.

من خلال الجدول السابق نستنتج أن قطاع الصناعة ورغم كونه أحد أبرز أقطاب التنمية التيكانت منتهجة في تلك الفترة إلا أن الاستثمارات المخصصة له مقارنة بالحجم الكلي كانت ضئيلة، ولم تحقق النتائج المرجوة منه عدا سنة 1966 أين وصلت إلى 370.9 مليون دينار ج ا زئري، أما الزراعة فقد عرفت تقهقراً، و يعود ذلك إلى:

-سوء استعمال القوى العاملة,

-ضعف التجهيزات في هذا القطاع,

-قلة التمويل.

(1)- حاكمي بوحفص، عبد القادر دربال، **أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر**، دفاتر MECAS، مخبر البحث إدارة المؤسسات وتسيير رأس المال الاجتماعي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد, تلمسان, العدد رقم 03, 2007, ص 330

لقد حاولت الدولة في هذه الفترة إحداث نوع من التكامل بين الصناعة والزراعة، على اعتبار أن المصدر الأساسي لتراكم رأس المال هو قطاع المحروقات.

يوضح الجدول التالي تطور الصادرات والوارادات ضمن هذه الفترة:

الجدول رقم (02):تطور التجارة الخارجية الجزائرية (1963–1966)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات / البيان	1963	1964	1965	1966
الصادرات	610.0 3	589.0 3	146.0 3	070.0 3
الواردات	887.0 2	471.0 3	314.0 3	154.0 3

Source : Abdelhamid BRAHIMI : l'économie Algérienne. OPU. Algérie. 1991. Page 109.

نلاحظ من خلال الجدول أن الميزان التجاري لسنة 1963 و 1964 سجل فائضا ب 723 مليون دينار جزائري و 118 مليون دينار جزائري على التوالي، بسبب الإجراءات الرقابية على التجارة الخارجية، وبالعكس فقد عرف ميزان الجزائر أول عجز في سنة 1965 ، فقدر ب 168 ميلون دينار جزائري ، ثم في سنة 1966 ب 84 مليون دينار جزائري، وهذا راجع إلى ارتفاع الواردات الذي عاد أساسا إلى الزيادة في . الواردات من سلع التجهيز والمنتجات النصف مصنعة لتلبية احتياجات البلاد.[1]

نشير في هذه الفترة إلى أنّ التجارة الوطنية محتواة من طرف التجارة الخارجية الفرنسية سنة 1962لعدم امتلاك الجزائر وسائل ضرورية لتنفيذ سياسة اقتصادية جديدة و مستقلة. من أجل التخلص من هذه التبعية لفرنسا في هذا المجال تمكنت الجزائر في أكتوبر 1963 من الخروج من الفرنك (Zone Franc) بوضع مجموعة من الإجراءات مكنت النشاط التجاري من تحقيق استقلاله التام.[2]

(1)- صالح تومي وعيسى شقبقب، **"النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1970-2002** مجلة الباحث, جامعة ورقلة العدد 04, 2006, ص 32

(2)- العيدي خليفة، تحرير التجارة الخارجية وانعكاساتها على تطور ميزان المدفوعات الجزائري، ماجستير علوم اقتصادية فرع التخطيط، جامعة الجزائر 2001-2002 ص 77

الفرع الرابع:التجارة الخارجية خلال فترةالمخططات التنموية(1967-1989)

عرف الاقتصاد خلال الفترة 1967-1989 مخططات تنموية حيث هدفت إلى مجموعة من الأهداف كان أهمها تحويل الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد تام بالإضافة إلى القاعدة الصناعية وضمان النمو الذاتي المعتمد على المصادر المحلية.[1]

1-المخطط الثلاثي الأول 1967-1969:

جاء هدا المخطط بهدف تحضير الوسائل المادية والبشرية لإنجاز المخططات المقبلة وأعطية الأفضلية في هذه الفترة إلى الهياكل القاعدية للصناعات والمحروقات[2]إلا أنه هناك عدة نقائص فيه افتقر هذا المخطط إلى شروط التخطيط كالتمويل وتحديد الأهداف والدقة...وقد تم تحقيقه بصورة مرضية.[3]

2-المخطط الرباعي الأول 1970-1973:

خصص له 30 مليار دينار من أجل تنفيذ برنامج التصنيع وإنشاء كتابة الدولة للتخطيط وقد بلغ مقدار الاستثمار الفعلي 36.31 مليار دج.[4]... ويعتبر هذا المخطط أول... اقتصادية شاملة حيث جاء بهدف دعم البناء الاشتراكي وجعل التصنيع في المرتبة الأولى.

وقد ارجعت زيادة الاستثمارات في هذه المرحلة إلى قرار الدولة لإنشاء صناعات جديدة تخص المحروقات والفروع الميكانيكية, ولقد سعى هذا المخطط إلى تحقيق مجموعة من الأهداف.[5]

-تحقق معدل نمو سنوي يقدر ب 9% من الناتج المحلي الخام.

-تعميم الاستقلال الاقتصادي عن طريق تدعيم وإنشاء الصناعة.

-تحسين ورفع مستوى المعيشة للسكان عم طريق أسعار المواد الواسعة الاستهلاك ونوعية الاستهلاك العام والخاص.

3-المخطط الرباعي الثاني 1974-1977: [6]

هو عبارة عن استمرار للمخطط السابق إلا أنه يتميز بمبلغ الاستثمارات التي زادت بشكل كبيربسبب ارتفاع أسعار النفط فقد توسع إنتاج النفط بشكل كبير فقد انتقل إنتاج النفط الخام من 22.8 مليون طن سنة 1963

---

(1)-وليد عبد الحميد العايب, الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي, مكتبة حسين العصرية, الطبعة الأولى 2010.ص 209

(2)-صالح مفتاح (2002-2003), النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة (90-2000) رسالة دكتوراه, جامعة الجزائر, ص 169

(3)-وليد عبد الحميد العايب, مرجع سابق, ص 209-210

(4)-علاوة نواري, اثار برامج الإصلاح الاقتصادي على الاقتصاد الجزائري, رسالة دكتوراه, كلية الاقتصاد, جامعة حلوان,2008 ص69

(5)- وليد عبد الحميد العايب, مرجع سابق, ص 210

(6)-عبد الله دعيدة, التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية, بيروت, 1999,ص356

إلى 63 مليون طن سنة 1979 وقد تم التركيز أكثر على زيادة الإنتاج وتوزيع الاستثمارات بهدف رفع الإنتاج وتوفير مناصب شغل, كما أعيد هيكلة القطاع فلاحي عميق وقد ارتفع معدل الاقتصاد 10%

4-المخطط الخماسي الأول 1980-1984:

يقوم هذا المخطط على الحصيلة المقدمة والتي تتميز بتقديم الإنجازات العامة للعشرية السابقة وبالتالي إعداد مخطط تنموي من شأنه تحقيق الأهداف التنموية التي عجزت المخططات التنموية السابقة.

ولقد كانت لدولة الجزائرية اهداف تسعى إلى تحقيقها من خلال هذا المخطط تمثل مراجعة سياسة التنمية على أساس اعتماد أولوية الاستثمار في قطاع الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية بنسبة عالية هي أكثر من 51% من مجموع استثمارات الفترة.

-وتطبق لامركزية التخطيط بالرجوع إلى مخططات الأعوان الاقتصادية كالمؤسسات في إعداد المخططات الوطنية,

-رفع قيمة الاستثمارات العمومية في قطاع الفلاحة والري,

-إدماج القطاع الخاص في عملية التنمية الشاملة,

-تطور صناعات متنوعة ومتطورة.

وقد خصص لهذا المخطط الخماسي استثمارا مقداره 400.6 مليار دج وهي أقل من حجم الاستثمار التقديري والبالغ 560.6 مليار دج.[1]

5-المخطط الخماسي الثاني 1985-1989:

تم تخصيص 550 مليار دج الاستثمارات وقد هدف هذا المخطط إلى تطوير الصناعة الصغيرة والمتوسطة مع تنظيم مشاركة فعالة للقطاع الخاص في تنميتها, دعم وتوسيع الإنتاج من أجل تلبية حاجيات السكان والتحكم في التوازنات الخارجية.[2]

خلال هذه الفترة, عرف الاقتصاد الجزائري أزمة حقيقية رجعت إلى انخفاض في مداخيل المحروقات حيث بلغ هذا الانخفاض مستوى قياسي 39% في 1986 ثم 42% في 1988 حيث اضطرت السلطة على أساسه إعادة النظر في الخطة القائمة وتعويضها بإصلاحات شاملة تمثلت في:

-إعادة النظر في طريقة التخطيط لتصبح أكثر مركزية

---

(1)- مراد زايد, دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق, أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية, كلية العلوم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة بن يوسف بن خدة, الجزائر 2005_2006 ص 69_74

(2)- مراد زايد, دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق, أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية, كلية العلوم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة بن يوسف بن خدة, الجزائر 2005_2006 ص 74

-خوصصة القطاع الزراعي

-إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية وإعادة تنظيمه

-إعادة النظر في التشريع الخاص بعلاقات العمل

-الإصلاح المالي والبنكي وإعادة النظر في معدل الصرف.[1]

إذن يمكن القول أن سياسة التخطيط المركزي حملة من الإيجابيات ساهمت في تطوير الاقتصاد الجزائري كاهتمامها بتكوين قاعدة صناعية وكذلك اهتمامها باستحداث مناصب شغل من خلال الدولة في توفير مناصب العمل للشباب, ولكن مع هذا ظهرت عدة عيوب أثرت على حس أداء هذه المخططات فقد كان ينظر إلى المؤسسات في الثمانينات أنها جاءت لسد احتياجات السوق الداخلية والخارجية ولكن مع وجود عجز في الميزانية العامة للدولة وهو ما جعل المؤسسات العامة عاجزة عن زيادة النمو الاقتصادي وبالإضافة إلى هناك عدة نقائص أخرى اتسمت بها التجربة الجزائرية في التخطيط نذكر منها:

-الاهتمام المبالغ بقطاع الصناعات الثقيلة منذ سنة 1967 الذي استفاذ بحصة الأسد من المبالغ الموجهة الاستثمار على حساب قطاعات أخرى كالري والفلاحة والصناعات الخفيفة.

-عدم توفر الإطارات المؤهلة والكفيلة بتحمل مسؤولية التنمية.

-سوء تقسيم المشاريع

-وجود تبعية تكنولوجية

-ضعف التخطيط الراجع إلى الأخطاء في الحساب الاقتصادي

-غياب العناية بالريف الجزائري مما يزيد من المستوى البيروقراطية

-مديونية خارجية وتبعية مالية حيث عرفت المديونية بالقيمة المطلقة نموا مفرطا خلال تنفيذ المخططات

-ارتفاع نسبة الاستيراد من السلع الاستهلاكية نتيجة ارتفاع الطلب الوطني الذي يرجع إلى ارتفاع النمو الديموغرافي.[2]

---

(1)-كمال بوصافي (2005-2006), حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية, دكتوراه دولة, جامعة الجزائر, ص109

(2)- مراد زايد, دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق, أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية, كلية العلوم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة بن يوسف بن خدة, الجزائر 2005_2006 ص 74

المطلب الثاني: التجارة الخارجية في اطار اقتصاد السوق

الفرع الأول: مفهوم اقتصاد السوق

على الرغم من كثرة و تشابه التعاريف التي أوردها الكثير من المفكرين, إلا أنه لا يوجد إجماع حول تعريف شامل لاقتصاد السوق, وبناء على ذلك يمكن حصر هذا المفهوم من خلال العناصر الأساسية التي يجب أن يتصف بها وبذلك فإن اقتصاد السوق يمثل:

- الاقتصاد الذي تظهر فيه حقيقة الأسعار, ولكي تؤدي الأسعار دورها يجب تحريرها وتطوير آليات المنافسة والقضاء على الاحتكار, وانفتاح الاقتصاد الوطني على الخارج, ليصبح الضابط للندرة على المستوى الوطني هو نظام الأسعار العالمي,
- الاقتصاد الذي تنمو فيه الوساطة المالية المعتمدة على سوقي النقد والمالية
- الاقتصاد الذي تهيمن فيه الملكية الخاصة للوسائل الإنتاج وهذا يعني أن مهمة الدولة في السوق تبقى هامة, إلا أن عملها يجب أن يباشر في ظل احترام مبدأ التوافق مع سوق أي دولة بقدر ما هو ضروري.

ويعرف ضياء مجيد الموسوي اقتصاد السوق بأنه النظام الذي يفترض في الواقع زيادة أوضاع الحرية الاقتصادية, حرية الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج, وحرية المنتج في توجيه رأسمالي بهدف تعظيم الربح, وحرية المستهلك في استخدام دخله, شريطة أن يتولى جهاز الأسعار عن طريق حرية المنافسة الكاملة تحقيق اللقاء بين المنتج والمستهلك بغية التوفيق بين العرض والطلب من خلال تغيرات الأسعار, وحينئذ فإن المتكفل على مستوى الاقتصاد القومي بتوزيع الموارد توزيعا وباستخدامها استخذاما كاملا هو نظام السوق.[1]

الفرع الثاني: تحول الجزائر نحو اقتصاد السوق

إنّ نية الدخول في اقتصاد السوق في الجزائر كانت ظاهرة بوضوح كبير في بيان السياسة العامة للحكومة في ديسمبر 1990 ، أمام المجلس الشعبي الوطني، وفي رسالة النية والمذكرة اللتين وجهتهما وزارة الاقتصاد إلى صندوق النّقد الدولي حول السياسة الاقتصادية والمالية للجزائر في 21 أوت 1990 ؛ وقد وافق مجلس إدارة المؤسسات على هذه السياسة في 03 جوان 1991[2]، وبما أنّ الجزائر كانت تعول على أسلوب التخطيط – في تسيير اقتصادها– الذي يعتمد التوجه المركزي من حيث توزيع عناصر الإنتاج في مختلف الاستخدامات، فإنّ تطبيق

(1)- محمد الطاهر سعودي, تجارة الجزائر الخارجية والمنظمة العالمية للتجارة "الحتمية والرهانات" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة منتوري, قسنطينة, 2003-2004, ص 188

(2)- حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية (تشريح وضعية) مطبعة حلب، الجزائر، 1993 ، ص 208

اقتصاد السوق لم يكن بالأمر الهين، حيث تكمن الصعوبة في إخضاع حرية اقتصاد السوق لقيود التوجّه المركزي، فلتغيير الاقتصاد من نظام موجه إلى آخر حرّ ، لا بد من إحداث تغيرات كبيرة في العلاقات الإنتاجية القائمة، ولابد من وقت للتكيف مع العلاقات الجديدة.

مما لا شك فيه هو أن دور الدولة في الاقتصاد يختلف في النظام الاشتراكي عّما هو في النظام الرأسمالي، فلا تستطيع أن تكون المنتج والمسير، وفي نفس الوقت تؤدي وظائفها في تنظيم وممارسة السلطة، و إرضاء جميع الأطراف (في مجال التربية، الصحة، البنى التّحتية الاقتصادية والثقافية والعدالةوالأمن،...الخ) [1]، كما تختلف الآثار والنتائج المترتبة عن ذلك في كلا النظامين حيث يتطلب بناء اقتصادالسوق من الدولة أن تنسحب من المجال الاقتصادي، وفتح المجال أمام المبادرة الخاصة وذلك بتكريسمجموعة من المبادئ الليبرالية التالية: [2]

– **مبدأ حرية التّجارة والصناعة:** قامت الجزائر بتكريس هذا المبدأ في المادة 37 من دستور 1996 [3] والتي تنص على أن:"حرية التجارة والصناعة مضمونة، وتمارس في إطار القانون".

– **خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية:** تطورت نظرة برنامج الإصلاح الاقتصادي للخوصصة، حيث انتقلت منالتخلص من الاحتكار الحكومي في إدارة المشروعات العامة إلى تأجير هذهالمشروعات، تم التخلص منها جزئيا أو كليا، وتهدف هذه العملية إلى تكثيف النسيج الصناعي، إعادةالتوازن للقطاعات، وتخليص الدولة من الثقل المالي الذي يتسبب دائما في الخسائر الدائمة للقطاعالعام، ومن هنا تأتي وصفة صندوق النقد الدولي حيث يوصي بتصفية الوحدات أو بيعها للقطاعالخاص[4]، وقد ظهرت فكرة الخوصصة في الجزائر لأول مرة في قانون المالية التكميلي لسنة 1994 الذي نصّ على إمكانية فتح رأسمال المؤسسة للمساهمين الخواص، بالإضافة إلى إمكانية التنازل عن أصول المؤسسات العامة لفائدة الخواص، ثم صدر دستور 1996 الذي نصّ على اختصاص السلطة التشريعية في وضع القواعد الخاصة لنقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، بذلك انطلقت عملية الخوصصة منذ سنة 1996 بمجموعة من المؤسسات، وذلك بعد المصادقة على برنامج الخوصصة في سنة 1995

---

[1]-MOUHOUBI Salah, « L'Algérie à l'épreuve des reformes économique », Edition Office des publications Universitaires Algérie, 1998, Page51.

[2]-لمياء زكري ، فضيلة عكاش ، "آثار الانفتاح الاقتصادي على مسار الإصلاحات السياسية في الجزائر", الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات كلية العلوم القانونية و الإدارية, جامعة حسيبة بن بوعلي, الشلف, أيام 16 و 17 ديسمبر 2008.

[3]- www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution96.htm

[4]-مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، التجربة الجزائرية، دار الحامد للنشر والتوزيع,2008 ص 58

– **إزالة الاحتكارات العمومية**: دخلت الجزائر مرحلة الإصلاحات الاقتصادية، في سبيل إزالة الاحتكاراتاالعمومية بصفة تدريجية، وفتح معظم النشاطات – التي كانت حكرا على الدولة –أمام المبادرةالخاصة.

– **إلغاء النصوص المقيدة للاستثمار**: يتضح جليا أن الاستثمار الخاص في الجزائر طوال هذه الفترة عانى من الإقصاء والتهميش، فلم يسمح له بالتدخل سوى في قطاعات ثانوية، وأخضع لنظام رقابةاصارم، ثم استمر الوضع إلى غاية صدور قانون الاستثمارات سنة 1993 ، وبذلك انسحبت الدولة بصفة تدريجية من تنظيم الاستثمارات التي أخضعتها لنظام قانوني استثنائي لتصبح بعد ذلك خاضعة لإجراءات بسيطة من شأنها تشجيع الخواص للاستثمار سواءا المحلي أو الأجنبي، الذي يعرف بأنه "تلك المشاريع التي يقيمها ويملكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب الملكية الكاملة للمشروع أو نتيجة لإشراكه في رأس مال المشروع لجزء كبير له حق الإدارة، وحسب معيار صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار الأجنبي مباشر إذا امتلك المستثمر الأجنبي 10 % أو أكثر من أسهم أ رسمال إحدى مؤسسات الأعمال". [1]

– **تكريس مبدأ حرية الأسعار**: تندرج عملية تحرير الأسعار في إطار بناء اقتصاد السوق، بحيث وجب التخفيف من حجم تدعيم الدولة للأسعار لأسباب سياسية أو اجتماعية، وتفادي أخطار التضخم، من أجل ذلك وفي سنة 1989 صدر قانون 12/89 المتعلق بالأسعار، الذي اعتبر لبنة أولى في تحرير الأسعار، ثمّ بعدها تمّ التحرير الحقيقي للأسعار السلع والخدمات، اعتمادا على قواعد المنافسة، إلا أن الدولة تتدخل لتقيد من مبدأ الحرية العامة للأسعار إذا توفرت بعض الشروط مثل حدوث كارثة طبيعية

. أو صعوبات في التموين بالنسبة لقطاع نشاط معين أو في منطقة جغرافية معينة [2]

– **مبدأ حرية التعاقد**: صدر القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، والذي أخضعها للقانون المدني والتجاري، وبذلك أصبحت تتمتع بحرية في التعاقد. لكن عند تغي ير النظام الاقتصادي يجب أيضا تغيير المجتمع، ففي اقتصاد السوق مفهوم الملكية يصبح فكرة واضحة، فهناك من ناحية الملكية العامة والخاصة، كلاهما محميتان من طرف القانون، وتصبح مسؤولية الفرد كاملة، والمبادرة الخاصة أساسا لتكوين الثروة، وشيئا فشيئا تفقد الدولة احتكارها على الأنشطة الاقتصادية، ثمّ عن احتكارها لاتخاذ القرارات، سواءا فيما يخص الاستثمار أو الاستهلاك.[3]

---

[1]- منور أو سرير وعليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، ديوان المطبوعات الجامعية ،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 2 ماي 2005 ، ص 97

[2]- ناصر مراد،"الإصلاحات الضريبية في الجزائر"، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة ، العدد 02 2003 ص 25

[3]- Nordine GRIM, L'Algérie, Interminable Transition, CASBAH édition, Alger 2009, page 27.

الفرع الثالث: دوافع وأسس التحرير التجاري في الجزائر

دوافع التحرير التجاري:

إنّ حرية التّجارة الخارجية لم تكن خيار بالنسبة للجزائر، وإنما فرضها التّحول نحو اقتصاد السوق، وبما أنّ سياسة الحماية المطبقة ضمن المسار الاشتراكي لم تثبت نجاعتها في النهوض بهذا القطاع، حيث بقي الاقتصاد يشهد تبعية مطلقة في ميدان الواردات، من مواد غذائية وأولية ومستلزمات الإنتاج، إضافة إلى الاعتماد على النفط كأداة للتصدير. فالانتقال من اقتصاد الأوامر إلى اقتصاد المبادرة ليس بالمهمّة السهلة، حيث أن العادات الموروثة من النظام القديم تمثل مجموعة من القيود التي تعرقل سيرالتقدم، لكن ما زاد الأمور تعقيدا هو أزمة 1986 التي انهارت فيها أسعار البترول، وانفجرت أزمة المديونية وأدت إلى اختلالات اقتصادية خطيرة. عرف الاقتصاد الوطني في ظلّ سياسة الاحتكار التي طبقتها الدولة ظاهرة الندرة مسّت السلع ذات الاستهلاك الواسع والسلع الوسيطية المستعملة من طرف المؤسسات العامة والخاصة ذات الطابع الاقتصادي، والتي نتجت عن سوء برمجة الصادرات، وضعف الّتخطيط، إلى غيرها من العوامل؛ إضافة إلى هذا فإن الاقتصاد لم يتمكن من تحقيق الاستقلالية المنشودة، بل على العكس زاد التبعية نحو الخارج، كما انتعشت ظاهرة الاقتصاد الموازي، ممّا أكّد للدولة فشل نظام الاحتكار، ودفع بها إلى التّفكير في أسلوب جديد يحّقق الاستقرار الاقتصادي والذي تمثل في انسحاب الدولة من الحقل الاقتصادي واكتفاءها بلعب دور السلطة الضابطة المقيدة، وإلغاء سياسة الاحتكار، والانفتاح نحو الخارج، وإحلال الخواص مكان الدولة في التجارة الخارجية.

اعتبر دستور 23 فبراير 1989 النواة الأولى للتخلص من النظام الاشتراكي، وذلك بإلغاء جميع النصوص والمواد الخاصّة به، كما تمّ إدخال العديد من التغيرات على علاقة الدولة بالاقتصاد؛ حيث نصّ على القضاء على احتكار الدولة للتجارة الخارجية

–ما عدا الميادين الإستراتيجية – وحرية الاستيراد والتصدير لكل المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين الأجانب إضافة إلى إخضاع السوق لآليات العرض والطلب الحرة، ومن أهم الأسباب التي دفعت الجزائر إلى التّحرير نجد أسبابا داخلية وأخرى خارجية منها:

أ) الأسباب الخارجية:

1. **التحولات الاقتصادية العالمية،** والتي من أهمها وجود أسواق خارجية معتبرة، إضافة إلى النمو الهائل للاقتصاديات الغربية خاصّة بعد الحرب العالمية الثانية، وانعدام السيطرة على البنوك المركزية نتيجة لثورة المعلومات والاتصالات، واختلال توزيع الثروات بين الفقراء والأغنياء.

2. **انهيار الإتحاد السوفيتي:** وذلك سنة 1989 ، وتوحيد الألمانيتين سنة 1990 ، أحدث صدمة على العالم عامة، وعلى الجزائر خاصة، إذ فرض عليها إعادة النظر في سياستها الاقتصادية بعد خروج العالم من القطبية الثنائية إلى القطبية الأحادية التي تزعمها المعسكر الليبرالي، والذي فرض سياسته الاقتصادية على العالم بأسره.

3. **الأزمة البترولية لسنة 1986** : إنّ اعتماد الجزائر على موارد المحروقات بنسبة تفوق 95 % من إيرادات الصادرات و 60 % من إيرادات الميزانية أحدث أزمة حقيقية عندما انخفضت أسعار المحروقات في سنة 1986 ، إضافة إلى انخفاض سعر صرف الدولار – عملة تسديد الصادرات الجزائرية من المحروقات – حيث وصل هذا الانخفاض إلى 05 دولار سنة 1986[1] بعدما كان 30 دولار في نهاية 1985 ، فوقع الاقتصاد الجزائري في الأزمة.

ب) الأسباب الداخلية:

1. **أزمة المديونية:** إنّ المخططات التّنموية التي اتبعتها الجزائر والقائمة أساسا على الصناعات الثقيلةتطلبت مبالغ باهظة لتجسيدها، وبالتالي قامت الدولة باستثمارات مالية ضخمة تطلبت لتمويلهاقروض معتبرة مقابل أن يتم تسديدها من إيرادات النفط، إلا أن سوء استعمال هذه القروض فيمعظم الحالات، أدّى إلى فقدان التّوازن في الاستثمار؛ وتطور الديون ومعدل خدمتها التياستنزفت الجزء الأكبر من الاحتياط من الذهب والعملات الأجنبية، من جهة والنمو الديمغرافيوعدم فعالية طرق التسيير، من جهة ثانية، كلها عوامل أدّت إلى تصعيد الأزمة، إضافة إلى انخفاض معدلات النمو، عجز الجزائر عن الاستيراد، وتدهور مستويات الإنتاج والاستثمار والتوظيف، فقد كانت الجزائر تختنق بجبل من الديون بالعملة الصعبة التي غالبا ما أبرمتها باستخفاف [2] مع المؤسسات الدولية حسب الجدول التالي:

---

[1]- NADIM NOUR, «Algérie : économie cherche diversification», L'ACTUEL N°104, magazine de l'économie et du partenariat international, les nouvelles revues algériennes, ANEP, régie Presse, Alger juin 2009,ALGERIE,page 14.

[2]- عبد اللطيف بن أشنهو, عصرنة الجزائر حصيلة و أفاق 1999-2000 ألفاديزيان, باريس, فرنسا, فيفري, 2004 ص 4

الجدول رقم (03): تطور المديونية الجزائرية في الفترة(1990-1998)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات / الديون	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
ديون متوسطة الأجل وطويلة الأجل	26.588	26.636	25.886	25.024	28.850	31.317	33.230	31.060	30.261
ديون قصيرة الأجل	1.791	1.239	0.792	0.700	0.636	0.256	0.421	0.162	0.212
المجموع	**28.379**	**27.875**	**26.678**	**25.724**	**29.486**	**31.573**	**33.561**	**31.222**	**30.473**

المصدر: مدني بن شهرة, الاصطلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل, التجربة الجزائرية, الطبعة الأولى, دار الحامد للنشر والتوزيع, الأردن, 2009, ص144

نلاحظ من هذا الجدول أن الديون تراجعت بحوالي 750 مليون دولار لتصل إلى 30.47 مليار دولار مقابل 31.22 مليار دولار بين سنتي 1997 و 1998 ، فإّن انهيار أسعار البترول وتراجع مداخيله أفرز ارتفاع في خدمات الديون، إضافة إلى تراجع الديون المتوسطة و طويلة الأجل، إذ بلغت سنة 1998 حوالي 30.26 مليار دولار مقابل 31.06 مليار دولار عام 1997 ، في حين ارتفعت في نفس الفترة قيمة الديون قصيرة الأجل إلى 212 مليون دولار مقابل 162 مليون عام 1997.

2. **عجز الميزان التجاري**:"يتكون الميزان التجاري من الصادرات والواردات من السلع والخدمات، ويعتبر أهم عناصر ميزان المدفوعات، حيث أن ارتفاع حصيلة الصادرات يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات من جهة وإلى زيادة القدرات الاستثمارية في الاقتصاد الوطني من جهة ثانية" [1]، فبذلك يعتبر أهم بنود ميزان المدفوعات، ومؤشر ذو أهمية بالغة الدلالة على الوضع الاقتصادي للدولة، فنجد أنه منذ سنة 1967 ، كان الميزان التجاري الجزائري في حالة عجز دائم، لكنه عرف تغيرات في سنة 1979 ، حيث سجل فائضا خلال سنوات متتالية إلى غاية 1985 السنة التي عاود فيها العجز.

3. **التّضخم**: يشكل التّضخم – باعتباره انعكاسا طبيعيا الإختلالات الحاصلة في القوى الاقتصادية المتوازية – أحد أهم المظاهر الاقتصادية التي اتّسمت بها معظم الاقتصاديات العالمية سواء المتقدمة منها أو النامية، وإن كانت

[1]- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2006 ، ص 244

بدرجات متفاوتة في الحجم والتأثير [1]، فتعدّ هذه الظاهرة منأعقد الظواهر في اقتصاديات الدول، ولقد عملت الجزائر على وضع سياسات مختلفة للحد منهاخاصة و أنها عرفت معدلات مختلفة لل تّضخم في هذه الفترة مثلما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (04):التضخم في الجزائر في الفترة (1980-1986)

الوحدة: %

السنوات / التضخم	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
التضخم %	9.2	14.7	6.2	6	8.2	10.5	12.3	7.5	5.9	9.3

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر على الموقع: *www .ons.dz*

أسس التحرير التجاري:

لقد كان لعملية التحرير التجاري أسسا لا تكون إلا بها تمثلت فيما يلي:

أ) الخوصصة: حاولت الجزائر تفعيل الخوصصة بسنّ العديد من القوانين، إضافة إلى استحداث جهازين مكلفين بهذه العملية وهما:

- المجلس الوطني لمساهمات الدولة.
- المجلس الوطني للخوصصة.

وبلغ مجموع المؤسسات والأصول المتنازل عنها في الجزائر في الفترة الممتدة من شهر جوان 2003 إلى نهاية 2005 [2] حوالي 238 منها 124 لمتعاملين خواص ووطنيين، و 81 لمجموعات من الأجراء و 31 لشركاء أجانب، كما بلغ السعر الإجمالي لعمليات التنازل 63.4 مليار دينار جزائري، ورغم أن هذه العملية باءت بالفشل نتيجة تعدد الإجراءات الإدارية والبيروقراطية، وانعدام السوق المالي الحقيقي، إضافة إلى الحالة الأمنية التي كانت تعيشها الجزائر، إلاّ أنّ القطاع الخاص يمثل حاليا في الجزائر، حوالي 80% من الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات ويشغّل أكثر من مليون عامل رسمي وحوالي 02 مليون، إذا ما تمّ إحصاء العمال غير المصرح بهم، لكنه بالمقابل يعاني من عدة عراقيل ، مثلا فيما يتعلق بمنتجي الدواء في الجزائر، الذين يعانون من عدم دعم الدولة

(1)- أحمد فتحي عبد الحميد وبشار أحمد العراقي، التضخم وآليات تأثيره في معدلات الفقر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية و مركز دراسات الوحدة العربية، مصر، العدد 42 2008 ، ص 71

(2)- قلش عبد الله، أثر الشراكة الأوروجزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة علوم انسانية السنة الرابعة، العدد 29 جويلية 2006 جامعةحسيبة بن بوعلي ،الشلف، على الموقع www.ulum.nl

وعدم تدخلها لحماية الإنتاج الوطني للأدوية – مبررة ذلك بشروط منظمة التجارة العالمية، رغم عدم انضمامها بعد– جعل نسبة تغطية السوق الوطنية بالإنتاج المحلي لا تتجاوز 30 % و 10 % فقط للأدوية الأساسية، مقابل ارتفاع فاتورة استيراد هذا المنتوج بأكثر من 100 % بين سنتي 2001 و 2006 . إضافة إلى قرار وزارة الصحة برفع كلّ أنواع الحماية عن الصناعة الصيدلانية وتصريحات بعض المسؤولين فيما يخص عدم ثقتهم في المنتوج الوطني للأدوية، هذه الوضعية – التي لا يحسد عليها أرباب العمل المنتجين بالجزائر– جعلت هذه الصناعة مهددة بالإفلاس و 50 مؤسسة مهددة بالغلق إضافة مشكل العقار الصناعي، وتحسين محيط الأعمال التي تمثل أهم مطالب جمعيات أرباب العمل في جولات الحوار الوطني وهي المطالب التي لمتتجسد بعد.

ب) تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر: من أجل خلق مناخ استثماري جديد، وضعت الجزائر كافة الشروط من حيث الإمكانات البشرية والطبيعية، كما أنها سنت القوانين التي من شأنها ترقية هذا الاستثمار وذلك في 1993 ثم 2001 ، تمحور مضمونها حول إلغاء المميزات التي كان يستحوذ عليها المستثمر العام على حساب المستثمر الخاص، كما أ نّها ألغت المميزات التي كانت بينهما، إضافة إلى وضع حد لتدخلات الدولة في منح بعض الامتيازات الضريبية، الجمركية والمالية من أجل جذب الاستثمار الخاص لتحقيق الإصلاح والنمو الاقتصادي.

ج) الشراكة: تعتبر الشراكة الأجنبية "عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء، ويتعلق بنشاط إنتاجي(مشاريع تكنولوجية وصناعية) أو خدمي أو تجاري وعلى أساس ثابت ودائم وملكية مشتركة، وهذا التعاون لا يقتصر فقط على مساهمة كلا منها في رأس المال (الملكية)، وإنما أيضا المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج واستخدام براءات الاختراع العلامات التجارية والمعرفة التكنولوجية."[1] ولعل أهم أوجه الشراكة بالنسبة للجزائر هي الإتحاد الأوربي، والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الثالث: التجارة الخارجية في اطار برنامج الإنعاش الاقتصادي

شهد الاقتصاد الجزائري تحولا جديدا مع بداية ارتفاع أسعار النفط بداية من الثلاثي الأخير من سنة 1999 حيث أضفى نوع من الراحة المالية على الاقتصاد الجزائري تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية على الاقتصاد الجزائري تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية .

[1]- بن عزوز محمد، الشراكة الأجنبية في الجزائر، واقعها وآفاقها، رسالة ماجستير في التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2001 ، ص 426

1-برنامج دعم الانعش الاقتصادي

الذي استغرق تنفيذه 3 سنوات (2001 الى غاية 2004) و الذي كان من أهدافه الحد من الفقر و توفير مناصب الشغل و تحقيق التوازن الجهوي وإعادة بعث مسار النمو الاقتصادي [1]

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي يمتد على الفترة 2001-2004 و يتمحور حول الأنشطة موجهة لدعم المؤسسات و الأنشطة الإنتاجية الفلاحية و أخرى, كما خصصت لتعزيز المصلحة العامة في الميدان الري النقل و المنشآت و لتحسين المستوى المعيشي, التنمية المحلية ولتنمية الموارد البشرية[2]

وتطبيقا لبرنامج الحكومة, فإنه يدفع بالأنشطة الاقتصادية عبر كل التراب الوطني وعلى وجه الخصوص في المناطق الأكثر حرمانا كما ترمي تلك الأنشطة إلى خلق مناصب شغل وتحسين القدرة الشرائية [3], حيث أن برنامج الإنعاش الاقتصادي لا يطمح فقط إلى التقليل من حدة المشاكل الموجودة, ولكن يرمي الى تدارك التأخر المسجل, والذي تراكم خلال عشرية كاملة من الأزمة, كما يعمل على التخفيف من الكلفة الاجتماعية للإصلاحات والمساهمة في النمو الاقتصادي بمبلغ قدره 525 مليار دج, أي ما يعادل 7.5 مليار دولار ولفترة تمتد من السداسي الثاني لسنة 2001 إلى نهاية 2004,يضاف إلى هذا غلاف مالي يفوق خمسة مليار دج كإنفاق عمومي سنوي, يكمل دعم في إطار برامج أخرى, مثل صندوق تنمية مناطق الجنوب, وبرامج الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية[4] و أرادت الحكومة من خلال هذه العملية الوصول الى مستويات من النمو الاقتصادي لا تقل عن 6% في السنة[5]

فمن خلال هذا البرنامج تم تسطير مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:[6]

-اختتام العمليات التي هي في طور الإنجاز

-إعادة الاعتبار وصيانة البنى التحتية

-مستوى نضج المشاريع

-توفير الوسائل وقدرات الإنجاز, ولاسيما منها الوطنية

---

(1)-الطيب لوح, مناقشة تقرير المدير العام في الدورة 96 لمؤتمر العمل و الضمان الاجتماعي الجزائري, جينف 30 ماي / 15 جوان 2007, 3

(2)-عبو عمرو عبو هودة, مداخلة بعنوان "جهود الجزائر في الآلفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة" الملتقى الوطني حول التحولات السياسية و إشكالية التنمية في الجزائر واقع و تحديات, كلية العلوم الإدارية ة القانونية, جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف, يومي 16 و17 ديسمبر 2008

(3)- عبو عمر وعبو هودة, نفس المرجع ص 1

(4)- عبد الرحمان تومي, الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق 2000-2009 دراسات اقتصادية, مركز البصيرة, دار الخلدونية للنشر, الجزائر, العدد رقم 12 فيفري 2009 ص 216

(5)- زرزار العياشي, مرجع سابق, ص 124

(6)-عبو عمر وعبو هودة, مرجع سابق, ص 1

-العمليات الجديدة المستجيبة لأهداف البرنامج والمستعدة في الانطلاق فيها مباشر

محتوى برنامج الإنعاش الاقتصادي:

يعتبر هذا البرنامج كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها بلادنا قصد, إنشاء محيط ملائم لاندماجه في الاقتصاد العالمي, حيث تميز بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية, وتجسد ذلك في إنجازات عديدة نذكر منها ما يلي:

1-دعم النشاطات الإنتاجية

1-1الفلاحة

يندرج هذا البرنامج في إطار مخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) ويتمحور حول البرامج المرتبطة ب:[1]

-تكثيف الإنتاج الفلاحي خاصة المواد واسعة الاستهلاك وترقية الصادرات من المنتجات الفلاحية

-إعادة تحويل أنظمة الإنتاج للتكفل أحسن بظاهرة الجفاف في إطار إجراء خاص

-حماية الأحواض المنحدرة و المصبات وتوسيع مناصب شغل الريفي

-حماية النظام البيئي الرعوي وتحسين نوعية العلف

-مكافحة الفقر والتهميش, لاسيما عن طريق مشاريع تجريبية للتنمية الجماعية ومعالجة ديون الفلاحين

حيث خصص هذا البرنامج غلاف مالي قدر بحوالي 65 مليار دج من أجل النهوض بقطاع الفلاحة[2]

1-2 الصيد و الموارد المائية

بالرغم من طاقته, فإن هذا القطاع لا يحضى بالعناية المستحة له نظرا لطول الساحل الجزائري, يمكن القول أن الصيد مصدر ثروة لم يستغل بكفاية إن البرنامج يتضمن أساسا في أول وهلة (البناء, تصليح و صيانة البحرية...إلخ) وأخرا (التكييف, التقييم,التبريد والنقل...إلخ) للأنشطة الإنتاجية إن الإنجاز هذا البرنامج يتطلب إجراءات تأسيسية وهيكلية مرفقة يجب التكفل بها, في إطار قانون المالية 2001 و بواسطة آليات أخرى مناسبة. يتعلق الأمر هنا على وجه الخصوص ب:[3]

-تخصيص الموارد للصندوق الوطني المساعد في الصيد التقليدي و الصيد البحري (FNAPAA), الوسيلة المفضلة لتشغيل و تنفيذ البرنامج.

---

(1)-زرمان كريم, التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009, أبحاث اقتصادية وإدارية, كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير, جامعة محمد خيضر بسكرة, العدد السابع جوان 2010, ص 200-201

(2)- شرقرق سمير, نظام سعر الصرف والنمو الاقتصادي في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية حالة الجزائر, رسالة دكتوراه, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة باجي مختار عنلبة, 2011, ص 176

(3)-زرمان كريم, مرجع سابق, ص 201

-إنشاء مؤسسة للقرض من أجل الصيد و تربية المائيات, بفتح فرع لدى صندوق التعاون الفلاحي (CNMA) الذي يتمتع بشبكة للصناديق الواقعة على مستوى مراكز الصيد و تربية المائيات

-إدخال لإجراءات جبائية, شبه جبائية, جمركية رامية إلى دعم نشاط المتعاملين

-معالجة ديون المهنيين المتعاقدين من طرف المستفدين من مشاريع CEE وFIDA

وقد قدر المبلغ الإجمالي لتمويل هذا البرنامج بحوالي 9,5 مليار دج

2-التنمية المحلية والبشرية

2-1 التنمية المحلية[1]

إن البرنامج المقترح يحدد نشاط الدولة في التكفل بالانشغالات المحلية على عدة مستويات, التدخل فيما يخص التحسين النوعي والمستدام للإطار المعيشي للمواطنينوكذلك يتضمن البرنامج انجاز مخططات بلدية (pcd) موجهة أغلبيتها لتشجيع التنمية و التوزيع التوازني للتجهيزات والأنشطة على كل التراب الوطني حيث ان المشاريع المرتبطة بالطرق طرق ولائية وبلدية تطهير الماء و المحيط, وكذلك الخاصة بإنجاز البنى التحتية للاتصال تشجع كلها على استقرار ورجوع السكان, ولاسيما منها المناطق التي مسها الإرهاب.

وأيضا يستجيب هذا البرنامج لحاجات ملموسة, معبر عنها بمشاريع رامية إلى تنمية مستدامة على صعيد المجموعات الإقليمية.

2-2 التشغيل و الحماية الاجتماعية

إن البرنامج المقترح بالنسبة لهذه الفترة في الميدان الشغل والحماية الاجتماعية يتطلب غلاف مالي يقدر ب 16 مليار دج فهو يخص برامج الأشغال ذات الكثافة العالية و المتعلقة بالولايات المحرومة (TUP- HUMO) لليد العاملة

إن هذه البرامج من شأنها أن تسمح بعرض إضافي ل 70.000 منصب شغل دائمين لتلك الفترة, أما عن النشاط الاجتماعي, يتعلق الأمر بنشاطات التضامن اتجاه السكان الأكثر ضعفا وإعادة الاعتبار للمؤسسات المتخصصة و اكتساب 500 حافلة نقل مدرسي للبلديات الحرومة و أخيرا 3 ملايير دج ترمي إلى تأطير سوق العمل

[1]-عبو عمرو عبو هودة, مرجع سابق, ص2

3-تعزيز الخدمات و تحسين الاطار المعيشي

في إطار الأشغال الكبرى للتجهيز والتهيئة العمرانية قدر الغلاف المالي ب 210.5 مليار دج هذا البرنامج يشكل من ثلاثة جوانب: التجهيزات الهيكلية للعمران, إعادة إحياء الفضاءات الريفية في الجبال, الهضاب العليا والواحات والسكن والعمران.

3-1 التجهيزات الهيكلية للعمران [1]

تهدف إلى تحسين إطار معيشة حياة سكان المراكز الحضرية الكبرى حيث يتمركز الفقر و العزلة تم تقدير هذا البرنامج ب 142.9 مليار دج تتوزع على الشكل التالي:

الجدول رقم (05): يوضح توزيع المبالغ المالية لتنمية المراكز الحضرية

(الوحدة مليار دج)

البنى التحتية للموارد المائية	31,3 مليار دج
البنى التحتية للكة الحديدية	54,6 مليار دج
الأشغال العمومية	45,3 مليار دج

المصدر : عبو عمرو عبو هودة, مرجع سابق, ص 4

3-2 تأمين الموانئ والمطارات والطرقات

يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز الأمن عبر نقاط دخول الموانئ والمطارات والطرقات بواسطة وسائل الكشف والمراقبة قصد حماية الاقتصاد الوطني من الغش و المساس بكل أنواعه حيث قدرت تكلفته ب 1,7 مليار دج

أما بخصوص الاتصالات فقد تم وضع مشروع لانجاز حظيرة تكنولوجية وتكلفة هذا المشروع تقدر ب 10ملايير دج.

3-3 إحياء الفضاءات الريفية بالجبال, الهضاب العليا و الواحات[2]

إن هذا البرنامج ينص على حماية الفضاءات الساحلية على طول الخط الساحلي والمحافظة على مستوى مناطق الهضاب العليا والجنوب, و إعطاء نفس جديد للأحياء المحرومة على مستوى المراكز الحضرية سيسمح هذا البرنامج بتحسين ملحوظ في حياة السكان المعنيين, سيكون السبب في خلق مناصب الشغل.

(1)- زرمان كريم, مرجع سابق, ص 202
(2)-عبو عمر و عبو هودة, مرجع سابق, ص 3

هذا البرنامج يتوزع كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): يوضح توزيع المبالغ المالية على المناطق الغير الحظرية (الوحدة مليار دج)

المحيط	6,1 مليار دج
الطاقة	16,8 مليار دج
الفلاحة (حماية الأحواض المنحدرة)	9,1 مليار دج
السكن	35,6 مليار دج

المصدر : عبو عمرو عبو هودة, مرجع سابق, ص 5

4-تنمية الموارد البشرية [1]

تقدر تكلفة البرنامج ب 90,3 مليار دج تم اختيار المشاريع وفقا لانعكاسها المباشر على حاجيات السكان, وكذلك لتقييم الإمكانيات والقدرات الموجودة (منشآت الصحة والتربية) كما احتفظ بالبرامج التي تقدر الإمكانيات العلمية والتقنية والتي تقلص من ضغط تدفق الطلبة عند الدخول الجامعي يتوزع هذاالبرنامج على الشكل التالي:

-التربية الوطنية 27 مليار دج, التكوين المهني 9,5 مليار دج, التعليم العالي 18,9 مليار دج, البحث العلمي 12,38 مليار دج, الصحة والسكان 14,7 مليار دج, شباب ورياضة 04 ملايير دج, الثقافة والاتصال 2,3 مليار دج, الشؤون الدينية 1,5 مليار دج.

إن تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي قد يتطلب تجنيد موارد هامة, ومن أجل إنجازه وبأقل تكلفة والحصول على نتائج مرضية, وجب تطبيق مجموعة من التعديلات المؤسسية و الهيكلية التي سوف تسمح بإنشاء محيط يسهل تطبيق قوى السوق بصفة فعالة, وفي هذا الإطار تم اتخاذ مجموعة من التدابير الجبائية والأحكام المالية والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

[1]- زرمان كريم, مرجع سابق, ص 203

الجدول رقم (07): السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة إدارة الضرائب	0,2	2,5	7,5	9,8	20
صندوق المساهمة والشراكة	5,5	7	5	5	22,5
تهيئة المناطق الصناعية	0,3	0,8	0,5	0,4	2
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	0,3	1	0,7	-	2
نموذج التنبأ على المدى المتوسط و الطويل	0,03	0,05	-	-	0,08
المجموع	6,33	11,35	13,7	15,2	46,58

المصدر: شرقرق سمير, مرجع سابق, ص 176

يتبين لنا من الجدول أعلاه, من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة في البرنامج, ثمة عدة تغيرات وجب التطرق إليها لجعل المحيط الاقتصادي يتلاءم من الاقتصاد العالمي, من أجل ذلك قامت الحكومة بتبني مجموعة من السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أي تخصيص موارد مالية التي ترمي إلى تشجيع الاستثمار وتحسين عمل المؤسسة والإسراع في إجراءات الشراكة وفتح رأس المال, بالإضافة إلى التحضير لانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي

نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

تميزت السنوات 2001-2004 بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية رافق الأمن عبر ربوع بلادنا وتجسد هذا الإنعاش من خلال نتائج عديدة هامة نذكر منها على الخصوص ما يأتي:

-استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار أي 3.700 مليار دينار, منها حوالي مليار دولار أي 2.350 مليار دينار من الإنفاق العمومي

-نمو مستمر يساوي في المتوسط 3,8 % طوال السنوات الخمس بنسبة 6,8% في سنة 2003

-تراجع البطالة أكثر من 29% إلى 24%

-إنجاز الالاف من المنشات القاعدية وكذلك بناء وتسليم الالاف من المساكن الجاهزة

لقد خرجت الجزائر بسلام من هذه التجربة, اذ أن التوازنات الاقتصادية الكلية قد استرجعت,وحققت الجزائر في سنة 2003 نسبة نمو قدره 6,8% واحتياطات صرف قدرها 32,9 مليار دولار في زيادة مستمرة, وبالمقابل فإن ديون الجزائر الخارجية قد انخفضت من 28,3 مليار دولار إلى 22 مليار دولار كما تقلصت الديون العمومية الداخلية للدولة من 1059 مليار دج في سنة 1999 إلى 911 مليار دج في سنة 2003

لم يقال إن هذا البرنامج سيحل كل المشاكل العالقة -الخفية والجلية- المسجلة في مختلف المجالات ولكن من الطبيعي جدا انه من شان هذا البرنامج أن يخفف من الانعكاسات الفاسدة لازمة عميقة و يخلق الظروف الملائمة لإستراتيجية حقيقية للتنمية المستدامة.[1]

2-البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):

بعد النتائج الإيجابية المترتبة عن تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي, وجب على القائمين على تسطير السياسة الاقتصادية بالجزائر مواصلة استخدام الأدوات المختلفة لسياسة الإنعاش الاقتصادي, وعلى رأسها برامج التنمية لكن هذه المرة تستوجب إطلاق برامج ضخمة, ومن هنا جاء الإعلان, عن برنامج جد طموح يهدف إلى تعزيز معدلات النمو الاقتصادي, وكان البرنامج المنطلق بالتالي هو برنامج التكميلي لدعم النمو.

2-1 محتوى البرنامج التكميلي لدعم النمو:

لقد بلغت المبالغ المالية المخصصة للبرنامج التكميلي لدعم النمو مبالغ جد ضخمة, والتي بلغت في شكله الأصلي 4203 مليار دج, حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين أحدهما بمناطق الجنوبقيمة 377 مليار دج, والآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 693 مليار دج, بالإضافة الى برنامج تكميلي موجه لإمتصاص السكن الهش ب 270000 وحدة سكنية بمبلغ 800 مليار دج, و حوالي 200 مليار دج من البرامج التكميلية المحلية من خلال الزيارات التفقدية للسيد الرئيس عبر 16 ولاية, زيادة على المبالغ إعادة التقييم للمشاريع قيد الإنجاز التي تدخل ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و المقدرة ب 1071 مليار دج وقد تم تقسيم النفقات المخصصة ضمن البرنامج بين القطاعات وفقا لما يوضحه الشكل الآتي:

[1]- زرمان كريم, مرجع سابق, ص 204-205

الشكل رقم (02):هيكل تقسيم نفقات البرنامج التكميلي لدعم النمو على مختلف القطاعات الرئيسية

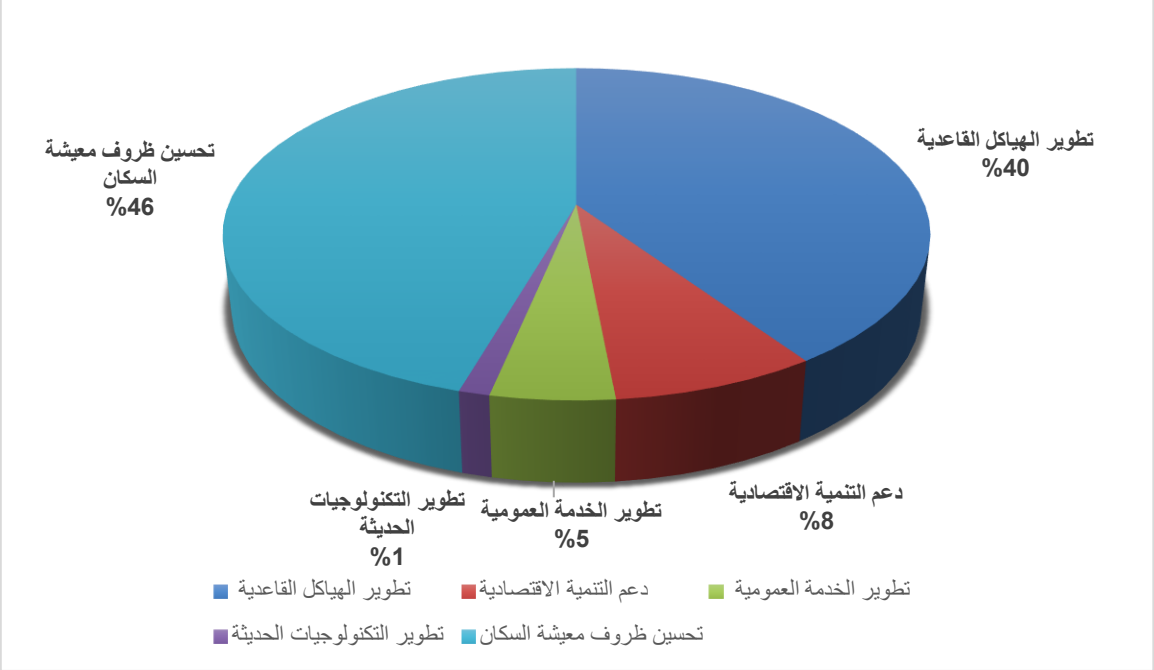

المصدر: بشكير عابد, دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة (2001-2014), المركز الجامعي أحمد زبانة, غيليزان, ص 22

ويبرز البرنامج التكميلي لدعم النمو رغبة الدولة فب خلق ديناميكية متواصلة في فعاليات النشاط الاقتصادي, وذلك من خلال المحاور التي يشملها:

-تحسين ظروف معيشة السكان: حيث يمثل 45,5% من قيمة البرنامج أي ما يعادل 1908,5 مليار دج, وهو يعتبر تكملة لما جاء به برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في برنامج التنمية المحلية والبشرية, ووزعت هذه الحصة على عدة قطاعات كان النصيب الأكبر فيها لقطاع السكن ب 555 مليار دج و ذلك راجع لتحسين ظروف المواطن الذي يعاني من أزمة السكن الخانقة, ويليه قطاع التربية ب 141 مليار دج لتوفير أفضل ظروف البحث العلمي و التحصيل على مستوى الجامعة الجزائرية.

-تطوير الهياكل القاعدية: حيث يمثل 40,5% من قيمة البرنامج أي ما يعادل 1703,5 مليار دج, وهذه النسبة تؤكد الأهمية التي تعطيها الدولة لقطاع البنى التحتية و المنشآت الأساسية, ووزعت هذه الحصة على عدة قطاعات فرعية كان النصيب الأكبر فيها لقطاع النقل ب 700 مليار دج و ذلك راجع دائما لتحسين ظروف المواطن, ويليه قطاع الأشغال العمومية ب 600 مليار دج, ثم يأتي قطاع المياه من سدود وتحويلات ب 393 مليار دج, وقطاع التهيئة العمرانية ب 10,15 مليار دج

–دعم التنمية الاقتصادية: يتضمن ستة قطاعات رئيسية وهي:

1.**الفلاحة والتنمية الريفية:** حيث خصص له مبلغ 300 مليار دج, لتنمية هذا القطاع الذي يعتبر أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات بعد قطاع الخدمات

2.**الصناعة:** حيث خصص لها 13,5 مليار دج وذلك قصد تحسين و تطوير الملكية الصناعية.

3.ترقية الإستثمار: حيث خصص له 4,5 مليار دج وذلك لتهيئة المناخ الإستثماري لجلب الإستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية,

4**–الصيد البحري:** خصص له ما قيمة 12 مليار دج و ذلك لدعم مشاريع الصيد البحري التي لم تعطى لها الأهمية الكبرى من خلال البرنامج السابق.

5.**السياحة:** حيث خصص لها مبلغ 3,2 مليار دج بهدف إنشاء 42 منطقة توسع سياحة إعطاء أولوية لهذا القطاع الحساس.

6.المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية: خصصت لها الدولة 4 مليار دج، وذلك لإعطاء دفعة قوية لهذا القطاع نظرا للدور الذي يلعبه في إحداث مناصب شغل و التقليل من حدة البطالة و تعزيز القاعدة المؤسساتية من خلال خلق مؤسسات جديدة.

– تطوير الخدمة العمومية: خصصت لها قيمة 203,9 مليار دج موزعة على القطاعات التالية :

1.**العدالة** : حيث يمثل الضمان الأمثل و الكامل لمصالح الأفراد و المؤسسات و هو يعتبر قطاع جد حساس

2.**الداخلية** : و الغرض منه تطوير مصالح الأمن الوطني و الحماية المدنية

3.**التجارة** : من أجل تحسين السوق التجارية و ذلك من خلال إنجاز مخابر مراقبة النوعية واقتناء تجهيزاتها

4.**المالية** : وذلك من أجل عصرنة الإدارة المالية في قطاع الجمارك و الضرائب على وجه الخصوص.[1]

نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو :

ويمكن تلخيص أهم النتائج الخاصة بالبرنامج التكميلي لدعم النمو الخاصة بمختلف القطاعات على النحو التالي :

–السكن : ويعتبر هذا القطاع جد حساس لما له من أهمية كبرى في تحسين ظروف المواطن، حيث بلغت مجموع السكنات المنجزة خلال فترة البرنامج 1.045.269 سكن موزعة على مختلف الصيغ (العمومي الإيجاري،

(1)- بشكير عابد, دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة (2001-2014), المركز الجامعي أحمد زبانة, غيليزان, ص22-23

الإجتماعي التساهمي، الريفي، البيع بالإيجار، الترقوي، البناء الذاتي) ، وبذلك عرفت الجزائر من خلال تطبيق هذا البرنامج قفزة نوعية من ناحية السكن .

– **التربية الوطنية** : هذا القطاع لا يقل أهمية عن مختلف القطاعات الأخرى، فقد تم انجاز 6058 مؤسسة منها: 379 ثانوية، 1013 إكمالية، 1800 ابتدائية، 358 داخلية، 2508 مطاعم مدرسية و نصف الداخلي، مع العلم أن هذا الإنجاز مضاف إليه المشاريع التي كانت قيد الإنجاز و تدخل ضمن البرنامج السابق، لكن تمويلها من خلال إعادات التقييم الخاصة برخص البرنامج تدخل ضمن هذا البرنامج، وبالتالي يمكن القول أن هذا القطاع أيضا من خلال المشاريع الخاصة به و المنجزة، عرف تطورا ملحوظا في هذه الفترة و خاصة البنية المؤسساتية وتقريب المؤسسات التربوية للمتمدرسينخاصة أصحاب المناطق المعزولة لتحسين ظروف التمدرس.

– **التكوين المهني** : تم انجاز 388 مركز تابع لهذا القطاع منه : 11 معهد للتكوين المهني، 103 مراكز للتكوين، 116 ملحقات، 158 داخليات ، وبالتالي يمكن القول في هذا الشأن أن هذا القطاع له دور كبير في تكوين اليد العاملة المؤهلة في جميع الميادين، والتي تساهم في إنعاش مختلف القطاعات و خاصة الصناعة والفلاحة.

– **التعليم العالي** : تم انجاز 351020 مقعد بيداغوجي ، بالإضافة الى 202814 سرير و 149 مطعم جامعي، وهذا من خلال السياسة المتبعة من طرف الدولة من أجل تقريب الجامعة حيث في هذا الشأن تم إنشاء مراكز جامعية في مختلف الولايات حتى ينقص نوعا ما الضغط المسجل في مختلف الجامعات و في مختلف التخصصات، وبالتالي تحسين ظروف التحصيل المعرفي.

– **الشباب و الرياضة** : يعتبر هذا القطاع من بين أهم القطاعات التي لها أهمية كبرى في تحسين ظروف المواطن وفك العزلة و خاصة فئة الشباب من خلال إنجاز ملاعب رياضية و مسابح و بيوت الشباب ,,,إلخ، و بالتالي من خلال هذا البرنامج تم إنجاز 1769 وحدة تابعة للشباب و الرياضة منها : 24 ملعب متعدد الرياضات، 212 مركب رياضي جواري، 14 قاعة متعددة الرياضات، بالإضافة الى 118 مسبح و 114 بيت الشباب، ومختلف المشاريع الخاصة بفضاءات اللعب ...إلخ .

– **الصحة** : تم انجاز 23 مستشفى و 83 عيادة متعددة الخدمات بالإصتفة الى 126 مركز صحي، 11 عيادات الولادة، 402 قاعات العلاج ، وفي هذا الشأن يمكن القول أن معظم المشاريع أنجزت، لكن المشكل هي نوعية الخدمات المقدمة خاصة في هذا القطاع نظرا لنقص التأطير في بعض المستشفيات و في بعض التخصصات.

– **الثقافة** : عرف هذا القطاع أيضا انجاز 207 مكتبة و 13 دور للثقافة بالإضافة 29 مركز ثقافي وإعادة تأهيل بعض المنشآت القاعدية الثقافية، ولكن يبقى دائما نقص في الإستخدام الأمثل لهذه المرافق خاصة المراكز الثقافية التابعة في تسييرها للبلديات.

– **الطاقة والمناجم** : في هذا الصدد تم ربط ما يقارب 708857 بيت بشبكة الغاز بالإضافة الى 147259 بيت بشبكة الكهرباء و إنجاز 15 محطة لتوليد الكهرباء، و ذلك من أجل رفع الغبن عن المواطن و تحسين ظروفه المعيشية .

– **الموارد المائية** : حيث يعتبر هذا القطاع من بين القطاعات الكبيرة ، نظرا للمشاريع الضخمة التي يشرف عليها من أجل إيصال المياه الصالحة للشرب الى المواطن بالدرجة الأولى ، بالإضافة الى الدفعة القوية التي يعطيها الى القطاع الفلاحي من خلال المشاريع الخاصة بتوفير المياه، حيث تم انجاز خلال فترة البرنامج 1015 خزان للمياه ، 1516 آبار، 416 حواجز مائية و 4 محطات تحلية ماء البحر بالإضافة الى 25 سد و 44 محطة للتصفية .

– **النقل** : حيث نجد في هذا القطاع كل من إنجاز شبكة السكك الحديدية و عصرنتها(1625 كلم) من أجل تسهيل التنقل بالنسبة للأشخاص بالإضافة الى السلع و الخدمات، بالإضافة كهربة السكك الحديدية(300 كلم).

– **الأشغال العمومية** : هذا القطاع لا يقل أهمية أيضا عن القطاعات الأخرى الحساسة، حيث يعتبر الركيزة الأساسية للمنشآت القاعدية و البنية الطرقية، وفي هذه الفترة الخاصة بالبرنامج تم إنجاز 460 كلم من الطريق السيار شرق غرب، بالإضافة الى – 1860 كلم من الطرق الوطنية و 1658 كلم من الطرق الولائية ، كما نجد أيضا في هذا القطاع من إنجازات كل من صيانة الطرقات و إعادة تأهيلها، و إنجاز منشآت المطارات و إعادة تأهيلها

–**الفلاحة** : ويعتبر هذا القطاع من بين القطاعات التي تعول عليه الدولة نظرا لنسبة مساهمته في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات، ومن خلال هذا البرنامج تم توسيع ما يقارب 235510 هكتار من المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة و 156512 هكتار من الأشجار المثمرة، بالإضافة الى الزراعة الرعوية و فك العزلة عن طريق فتح المسالك، ولكن رغم المجهودات المبذولة و التسهيلات الممنوحة من طرف الدولة في هذا القطاع إلا أنه لم يصل الى المستوى المطلوب نظرالنقص اليد العاملة المؤهلة في هذا الجانب .

– **الداخلية** : في هذا المجال تم إنشاء 102688 محل موجه للعاطلين عن العمل، حيث كان الهدف من هذه المحلات امتصاص البطالة و إعطاء دفعة قوية للنشاط التجاري المنظم و القضاء على الأسواق الموازية.

– **التشغيل** : حيث يعتبر هذا القطاع من بين القطاعات المستهدفة في هذا البرنامج و من بين الأوليات، حيث تم استحداث 5031692 منصب شغل منها : 3166374 منصب شغل مستحدث من قبل الإدارات العمومية و المؤسسات، بالإضافة الى 1865318 منصب شغل في إطار الورشات ذات اليد العاملة الكثيفة.

ومن أهم الملاحظات التي يمكن إعطاؤها على هذه النتائج هي:

– الإنجازات الخاصة بالسكن، و خاصة السكن الريفي الذي أعطى نتائج جيدة من خلال تراجع نسبة النزوح الريفي نحو المدن، بالإضافة الى التحسن الملحوظ في المناطق الريفيةمن خلال المشاريع الموجهة لتحسين ظروف معيشة المواطن من شبكات المياه و طرق و قاعات علاج ...لخ

– الإنجازات الخاصة بالتربية و التكوين و التعليم العالي و البحث العلمي، كلها كانت في المستوى المطلوب رغم بعض النقائص إلا أن مجهودات الدولة فيما يخص هذه القطاعات يبقى متواصلا للرفع من المستوى التعليمي و التحصيل المعرفي.

– الإنجازات الخاصة بالموارد المائية و الأشغال العمومية ، فنظرا لضخامة المشاريع الخاصة بالقطاعين فمعظم المشاريع لم تنجز في آجالها المحددة، وتسليمها سيكون في الخماسي المقبل، في حين أن المشاريع التي انجزت و استلمت أعطت دفعة قوية للبنية التحتية و خاصة الطرقية .

– الإنجازات الخاصة بالنقل و الداخلية ، فالقطاع الأول لم يعرف تطورا ملحوظا في هذه الفترة نظرا لنوعية الخدمات المقدمة في هذا المجال، وهذه الفترة أيضا عرفت تحويل تسيير إنجاز المحطات البرية من التسيير المركزي الى التسيير اللامركزي من أجل الإسراع في الإنتهاء من الأشغال و تسليم المشاريع الخاصة بالمحطات في آجالها، أما فيما

يخص المشاريع الخاصة بالداخلية و التي تتمثل في المحلات التجارية، فلم تعطي ثمارها من خلال التقليل من البطالة و أصبحت معظم هذه المحلات مغلقة نظرا لتماطل السلطات المعنية في توزيعها، وانتشرت بذلك الأسواق الفوضوية.

– أما فيما يخص التشغيل فقد كان في المستوى المطلوب من خلال المناصب المستحدثة و التقليل من حدة البطالة خاصة خريجي الجامعات من خلال عقود ما قبل التشغيل. وبالتالي من خلال مختلف الملاحظات السابقة، يمكننا

القول أن الإنجازات التي تمت أعطت دفعة قوية للنمو الإقتصادي ، في حين أن النقائص المسجلة و المشاريع التي لم تستلم بعد و تعرف تأخرا، سيتم أخذها كبرنامج متبقى في البرنامج الخماسي 2010 – 2014 [1]

3–برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010–2014):

ويندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الإقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة أنذاك، وتواصلت هذه الديناميكية ببرنامج آخر للفترة الممتدة 2005 – 2009 وهو البرنامج التكميلي لدعم النمو و الذي تدعم هو الآخر ببرامج إضافية خاصة بولايات الجنوب و الهضاب العليا، ومن أجل استكمال ما كان مبرمجا خلال هذا الأخير تم استحداث برنامج جديد للفترة 2010– 2014 و ذلك من أجل تدارك التأخر و استكمال المشاريع التي قيد الإنجاز أي امتداد للبرنامج السابق، بالإضافة الى برنامج جديد و طموحات و آفاق تدخل ضمن هاته الفترة.

3 – 1 : محتوى برنامج توطيد النمو الإقتصادي : إن برنامج الإستثمارات العمومية للفترة 2010 – 2014 يمثل تصورا لنفقات بمبلغ 21.214 مليار دج (أي ما يعادل 286 مليار دولار)، ويشمل :

- برنامج جاري الى غاية نهاية 2009 بمبلغ 9.680 مليار دج (يعادل 130 مليار دولار)
- برنامج جديد بمبلغ 11.534 مليار دج (يعادل 155 مليار دولار)

ويمكن تلخيص محتوى هذا البرنامج من خلال الشكلين المواليين:

[1]- بشكير عابد, مرجع سابق, ص 23-25

الشكل رقم (03): القطاعات الرئيسية المعنية ببرنامج التوطيد الاقتصادي (2010-2014)

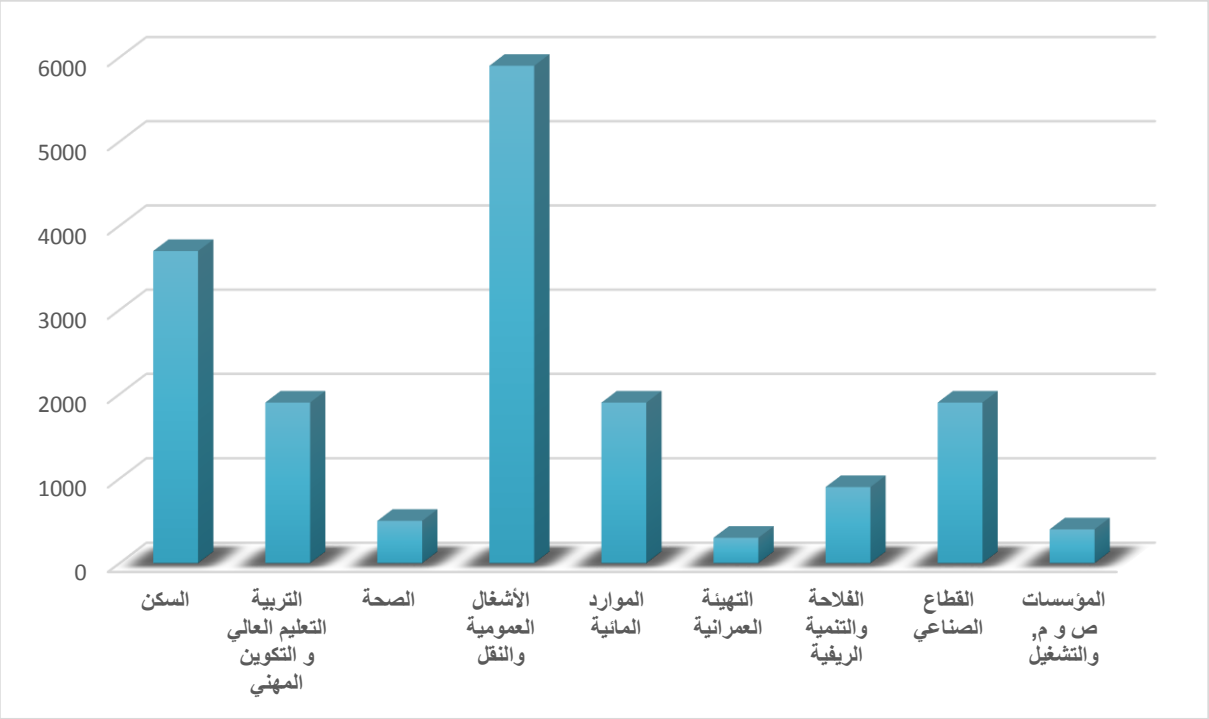

الشكل رقم (04): هيكل تقسيم رخصة برنامج توطيد النمو الإقتصادي حسب البرامج الرئيسية

الوحدة: ملياردج

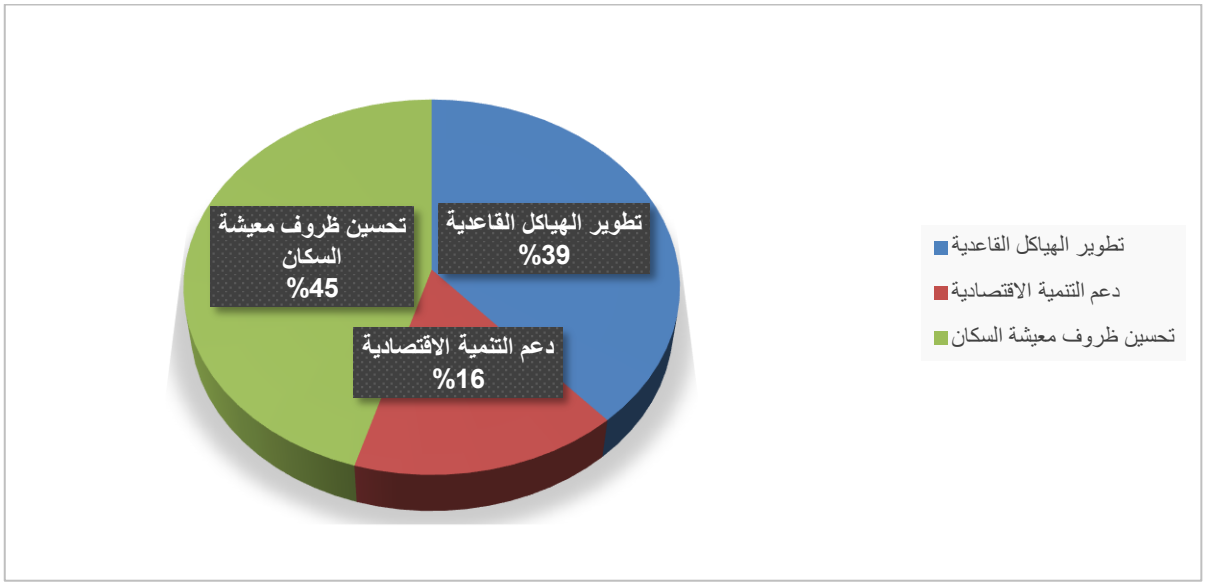

المصدر: بشكير عابد, دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة (2001-2014), المركز الجامعي أحمد زبانة, غيليزان, ص 26

و من خلال الشكلين السابقين نلاحظ :

– **قطاع السكن** : حيث استفاد هذا الأخير من 3700 مليار دج بغرض تمويل ودعم إنجاز مليوني سكن تتوزع كمايلي : 500000 سكن إجتماعي إيجاري، 300000 سكن موجه لإمتصاص السكن الهش، 500000 سكن ترقوي مدعم، 700000 سكن ريفي .

– **التربية ، التعليم العالي و التكوين المهني** : حيث منح للتربية الوطنية مبلغ قدره 852 مليار دج وذلك بغرض إنجاز 840 ثانوية، 1130 إكمالية، أزيد من 3000 مدرسة إبتدائية بالإضافة الى الداخليات و نصف الداخليات و المطاعم المدرسية، وسيكون تعزيز الوسائل هذا مرفوقا بزيادة التأطيرو إقتناء عدد من الوسائل التعليمية الضرورية. وخصص للتكوين المهني مبلغ قدره 178 مليار دج من أجل إنجاز أكثر من 300 مؤسسة جديدة للتكوين، و توسيع أزيد من 130 مؤسسة أخرى، بالإضافة الى الداخليات و نصف الداخليات وعصرنة التجهيزات البيداغوجية. أما التعليم العالي والبحث العلمي فقد خصص له مبلغ قدره 868 مليار، وذلك من أجل توفير 600000 مقعد بيداغوجي و 400000 مكان للإيواء و إنجاز 44 مطعم جامعي، وكذا إنجاز 6500 سكن للأساتذة، بالإضافة الى تعبئة مخصص مالي عمومي جديد بمبلغ 100 مليار دج قصد إنجاز برنامج وطني جديد للبحث.

– **الصحة** : حيث خصص له مبلغ 619 مليار دج ، وجه خصوصا لإنجاز 172 مستشفى عام و متخصص، و 377 عيادة متعددة الإختصاصات، 1000 قاعة علاج، الى جانب تحديث التجهيزات الطبية.

– **قطاع الأشغال العمومية و النقل** : فيما يخص قطاع الأشغال العمومية فقد تم تخصيص مبلغ قدره 3100 مليار دج ، وذلك من أجل السهر على صيانة الشبكة الهامة للطرقات، بالإضافة الى زيادة وتحديث شبكة الطرق الوطنية وتحسين حركة المرور الحضرية. أما قطاع النقل فقد استفاد هو الآخر من مبلغ 2800 مليار دج لمختلف منشآت النقل الأساسية، وذلك

من أجل إنجاز خطوط أساسية جديدة للنقل بالسكك الحديدية بالإضافة الى تحديث و تأهيل خطوط موجودة، و سيكون الأمر كذلك بالنسبة للنقل البحري الذي شهد عمليات توسعة وعصرنة في هذا المجال، بالإضافة الى تعزيز قدرات النقل الجوي من خلال توسعة المطارات و عصرنتها.

– **قطاع الموارد المائية** : حيث استفاد هذا القطاع من مبلغ 2000 مليار دج ، وذلك من أجل تنفيذ أزيد من 3000 عملية تزويد بالماء الشروب، والتطهير وحماية المدن من الفياضانات.

– **الفلاحة والتنمية الريفية** : حيث استفاد هذا القطاع من مبلغ 1000 مليار دج، ويرمي هذا الدعم خصوصا إلى الإبقاء على الأثر التحفيزي الهام لتسعيرات جمع القمح و الشعير والبقول و الحليب لفائدة المنتجين، بالإضافة الى دعم تنمية النشاطات الزراعية من خلال إعانات مالية تتراوح ما بين20% و 30 % .

– **القطاع الصناعي العمومي** : خصص له 2000 مليار دج، و ذلك من أجل إعادة التأهيل المالي للمؤسسات العمومية التي توجد في وضعية صعبة، تحديث شبكة مصانع الإسمنت والمجمع الطبي "صيدال "، بالإضافة الى تحديث جل المؤسسات العمومية للصناعة الميكانيكية.

– **دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل** : بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة فقد تم تخصيص مبلغ 150 مليار دج و ذلك من أجل ترقيتها، حيث تمت برمجة لتدعيم تأهيل 20000 مؤسسة صغيرة و متوسطة بالإضافة الى تيسير القروض البنكية. أما قطاع التشغيل فخصص له مبلغ 350 مليار دج لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات و مراكز التكوين المهني، ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة و تمويل آليات إنشاء مناصب وستضاف نتائج التسهيلات العمومية لإنشاء مناصب شغل الى الكم الهائل من فرص التوظيف و الذي كان الهدف منه بلوغ ثلاث ملايين منصب شغل خلال الخماسي

3–1 نتائج برنامج توطيد النمو الاقتصادي:

إن تقييمنا برنامج توطيد النمو الإقتصادي من حيث الآثار التي أحدثها على مستوى النشاط الاقتصادي سيعتمد أساسا على معرفة مدى نجاحه في تحقيق الأهداف الرئيسية التي أنشأ لأجلها والمتمثلة في رفع معدل النمو الاقتصادي، واستكمال ماتبقى من البرامج السابقة بالإضافة تحسين الظروف المعيشية. ويمكن القول أن الجزائر نجحت إلى حد بعيد في تحقيق التوازنات الكلية للاقتصاد، خاصة بعد تطبيق هذا البرنامج، حيث تم ال تحكم في معدلات ال تضخم و البطالة، بالإضافة الى تقليص المديونية الخارجية كما شهد احتياطي الصرف تحسنا كبيرا . أما فيما يخص النتائج المتعلقة بحصيلة المشاريع الخاصة بالقطاعات الرئيسية فنجد :

– **التربية الوطنية** : في هذا المجال تم تسجيل إنجاز 24504 مؤسسة تربوية بمختلف الأطوار في سنة 2010 ، أما فيما يخص 2014 فنجد حوالي 26012 مؤسسة تربوية.

– **التعليم العالي** : هذا القطاع أيضا عرف قفزة نوعية من حيث عدد المؤسسات التابعة للقطاع حيث نجد في 2010 ما يقارب 82 مؤسسة في حين سنة 2014 تم إنجاز ما يقارب 99 مؤسسة تابعة لقطاع التعليم العالي.

– **التكوين المهني** : حيث تم تسجيل إنجاز ما يقارب 274 معهد للتكوين المهني خلال هذه الفترة، بالإضافة الى 2100 مركز للتكوين المهني.

– **الموارد المائية** : هذا القطاع أيضا عرف تحسنا كبيرا، حيث بلغت النسبة الوطنية للربط بشبكة المياه الشروب 98 % سنة 2014 بينما كانت تقدر بنسبة 93 % سنة 2010 .

– **الأشغال العمومية** : حيث تم تسجيل 117498 كلم كطول إجمالي لشبكة الطرقات سنة 2014 بالإضافة الى 1132 كلم من الطرق السيارة و الطرق السريعة في نفس السنة.

–**الطاقة** : عرف هذا القطاع أيضا إنتعاشا من خلال الأرقام المسجلة فعلى سبيل المثال تم ربط 4.137.612 بيت بشبكة الغاز و7.978.226 بيت بشبكة الكهرباء سنة 2014 .

– **السكن** : عرف تطورا ملحوظا، خاصة حجم المشاريع السكنية التي استلمت و التي مازالت قيد الإنجاز و ستسلم خلال البرنامج المقبل، كصيغة البيع بالإيجار (AADL) التي منحت الدولة كل الإمكانيات من أجل إتمامها في الآجال المحددة، والتي ستقضي بنسبة كبيرة على أزمة السكن في الجزائر.[1]

المبحث الثاني: تطور الصادرات غير النفطية وتوزيعها الجغرافي

يعكس الهيكل السلعي للتجارة الخارجية إلى حد ما جوانب مهمة من التطورالاقتصادي الذي يحققه البلد، إذعادة ما تنعكس التغيرات في هيكل الإنتاجالاقتصادي لاقتصاد ما على التكوين السلعي لحركة التجارة الخارجية لهذا البلد، ومايهمنا هنا شق الصادرات السلعية بصفة عامة و الصاد ا رت غير النفطية بصفة خاصةوذلك للتعرف على تركيبها السلعي في الجزائر.

المطلب الأول: تطور هيكل الصادرات غير نفطية

للوقف على حقيقة تنويع الصادرات الجزائرية من حيث هيكلتها نستعرضالتركيب السلعي للصادرات غير النفطية حسب مجموعة الاستعمال خلال الفترة الممتدةبين سنة 2004 إلى غاية سنة 2009 كما يوضحها الجدول التالي :

(1)- بشكير عابد, مرجع سابق, ص 26-28

الجدول رقم (08):التركيب السلعي للصادرات غير نفطية حسب مجموعة الاستعمال خلال الفترة 2004-2009

الوحدة: مليون دولار

السنوات / البيان	2004		2005		2006		2007		2008		2009	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
المواد الغذائية	58,83	7,75	67,37	8,26	72,87	6,57	88,47	7,64	118,58	7,33	3,1	13,47
السلع تامة الصنع	91,63	12,07	133,66	14,41	190,66	17,19	169,52	12,73	333,61	17,82	170	15,94
السلع نصف مصنعة	548,55	72,29	655,68	71,70	771,95	69,62	992,58	74,59	1334,31	71,30	692	64,91
سلع التجهيز الزراعي	0,3	0,03	0,47	0,05	0,75	0,06	0,61	04,0	1,05	0,05	/	/
سلع التجهيز الصناعي	46,85	6,17	36,03	3,88	43,61	3,93	45,98	3,45	67,12	3,58	42	3,93
المواد الاستهلاكية	12,61	1,66	14,04	1,51	28,9	2,60	33,23	2,49	16,52	0,88	49	4,59

Source : ALGEX , blance comerciale, periode (2004-2009)
http //www .promex.dz/rubriques.php ?rubique=1418=1

السلع نصف المصنعة: تحتل السلع نصف المصنعة المرتبة الأولى في قطاع التصديرغير النفطي حيث تسجل خلال الفترة 2004-2009 نسبة تقدر ب 70.735 % فيالمتوسط من إجمالي الصادرات غير النفطية، وقد شهدت انتعاشا مستمرا في قيمتهاحيث انتقلت من 548.55 مليون دولار سنة 2004 إلى قيمة تقدر ب 1334.31 مليوندولار سنة 2008 وت ا رجعت قيمتها إلي 692 مليون دولار سنة 2009 بنسبة 50% مقارنة بسنة 2008 ، و تهمين عليها المشتقات النفطية مثل الامونياك و الهليوم والزنك وسبائك الذهب والألمونيوم و الزيلين و الميثانول والمنتجات المسطحة المدرفلة منالحديد والصلب[1]

السلع تامة الصنع: تحتل المرتبة الثانية في قطاع التصدير غير النفطي بنسبة تقدر ب13.355 بالمائة في المتوسط من إجمالي الصادرات غير النفطية خلال الفترة 2004-2009 لتسجل أعلى قيمة لها تقدر ب 333.81 مليون دولار سنة 2008 وتتراجع في سنة 2009 إلى مليون دولار, أي انخفضت بنسبة تقدر ب 40 بالمائة,[2]

(1)- ALGEX, Le Commerce Exterieur, Un Miroir Economique, Mars 2010, p34
(2)- Ibid, op, cit, p 34

و تتمثل أهم منتجاتها في الفوسفاط والكالسيوم وتسيطر عليها النفايات الحديدية.[1]

المواد الغذائية تحتل المنتجات الغذائية المرتبة الثالثة في قطاع التصدير غير النفطينسبة 8.533 % في المتوسط خلال الفترة 2004-2009 حيث شهدت تحسنا طفيفالتسجل قيمة تقدر ب 58.83 مليون دولار سنة 2004 ثم قيمة تقدر ب 72.87 مليوندولار سنة 2006 ثم قيمة تقدر ب 118.58 مليون دولار سنة 2008 ، لكن انخفضت إلى 113 مليون دولار سنة 2009 بنسبة 5 % وتتمثل أهم منتجاتها في المياه المعدنية والغازية و التمر والبذور والعجائن.[2]

سلع التجهيز الصناعي وتحتل المرتبة ال ا ربعة في قطاع التصدير غير النفطي بنسبة4.165 %في المتوسط حيث سجلت ادني قيمة تقدر ب 36.03 مليون دولار سنة 2006وانخفضت قيمتها إلى 42 مليون دولار سنة 2009 مقارنة ب 67.12 مليون دولار سنة2008أي بنسبة 37 % حيث تتمثل منتجاتها في التجهيزات المستعملة في البناءوالصحة والأشغال العمومية و المكانيك.[3]

المواد الاستهلاكية الغير غذائية تأتي المواد الاستهلاكية في المرتبة الخامسة فيقطاع التصدير غير النفطي بنسبة 2.288 % في المتوسط خلال الفترة 2004-2009 حيث ارتفعت إلى 49 مليون دولار سنة 2009 مقارنة بقيمة تقدر ب 16.52 مليون دولارسنة 2008 ، أي ارتفعت بنسبة 197 % و تتمثل أغلب منتجاتها في مواد النظافة والتجميل.[4]

سلع التجهيز الزراعي تحتل المرتبة الأخيرة في قطاع التصدير غير النفطي حيثسجلت قيما متدنية خلال الفترة 2004-2008 و إيرادا معدوما سنة 2009وتتمثلمنتجاتها في الجرارة و الأجهزة الميكانيكية وقنوات الصرف والأنابيب.

ويمكن القول بأنه استمر النمط التقليدي دون تغيير باعتماد التركيب السلعيللصادرات غير النفطية على المواد الخام والسلع نصف المصنعة إذ تعتبر هذه الأخيرةأهم المنتجات في الصادرات غير النفطية.

والجدير بالذكر أن سبب انخفاض قيم المجموعات السلعية للصادرات غيرالنفطية لسنة 2009 يعود إلي تراجع الطلب على الصادرات الجزائرية نتيجة الأزمةالمالية.

---

(1)- ALGEX, Exportations Algeriennes , 2008, p 17
(2)- Le Commerce Exterieur, Un Miroir Economique,op, cit, p35
(3)- Exportations Algeriennes ,op,cit, p18
(4)- Ibid, p 18

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للصادرات غير نفطية

يعكس التوزيع الجغرافي للصادرات مجموعة من العوامل لعل من أهمها طبيعة الصادرات في حد ذاتها والعلاقات التجارية وقدراتها التنافسية في أحيان كثيرة، وتقرر هذه العوامل في النهاية الشركاء التجاريين الرئيسيين، وكلمازاد تنوع الأسواق وتعددها زادت القدرة التنافسية للمنتجات المحلية وتحقق لها قدر أكبر من الاستقرار .

الفرع الأول: أهم الدول المستوردة للصادرات غير النفطية

تتوزع الصادرات غير النقطية بين دول الاتحاد الأوربي ممثله بالتحديد فيفرنسا و ايطاليا و اسبانيا و هولندا و بلجيكا، و دول أخري خارج الاتحاد الأوربي كتركيا والولايات المتحدة الأمريكية وبدرجة أقل دول أسيا كالهند وشبه معدومة للدول الإفريقية، ويمكن توضيح الثماني دول الأولى التي تستورد الصادرات الجزائرية غير النفطية خلال سنتي 2008 و 2009 من خلال الجدول الأتي :

الجدول رقم (09): أهم الدول المستوردة للصادرات غير النفطية خلال سنتي2008 و2009

مليون دولار

سنة / الدول	2008		2009	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
فرنسا	434,68	29,61	216,29	31,51
إيطاليا	240,17	16,36	93,28	13,16
هولندا	237,34	16,16	40,40	5,69
اسبانيا	222,02	15,12	156,18	22,03
تركيا	140,19	9,55	69,77	9,84
و.م.أ	94,55	6,44	36,27	5,11
بلجيكا	50,65	3,45	69,75	3,79
الهند	48,29	3,28	26,87	3,79
المجموع الجزئي	1467,89	100	708,81	100
المجموع	1936,96		1066	

Source :ALGEX , Les premiers fournisseurs de l'Algerie (2008-2009) http://www.promex.dz/rubriques.bhb?rubrique=57&p=1(15-05-2018)

يتضح من الجدول بان فرنسا تمثل أهم شريك تجاري للجزائر خارج قطاع النفط حيث سجلت قيمة تقدر ب 216.29 مليون دولار سنة 2009 بنسبة 2008, تليها اسبانيا حيث سجلت قيمة تقدر ب 156.18

مليون دولار سنة 2009 نسبة 22.03% مسجلة انخفاضا يقدر ب 65.84 مليون دولار سنة 2008, لكن كل من فرنسا واسبانيا شهدت ارتفاعا في نسبتها في سنة 2009 يقدر ب 1.9%, 6.91% على التوالي مقارنة بسنة 2008, وسجلت إيطاليا قيمة تقدر ب 240.17 مليون دولار سنة 2008 لتتراجع قيمتها إلى 93.28 مليون دولار سنة 2009 بفارق في القيمة يقدر ب 146.86 مليون دولار, وتراجعت قيمة كل من هولندا وتركيا و الولايات المتحدة الأمريكية و الهند حيث بلغت 40.40, 69.77, 36.27, 26.87 مليون دولار سنة 2009 على التوالي مقارنة بسنة 2008, وبالمقابل ارتفعت قيمة بلجيكا حيث بلغت 69.75 مليون دولار سنة 2009 مسجلتا ارتفاعا يقدر ب 6.39% مقارنة بسنة 2008.

ويتضح من الجدول أن أسواق السلع الجزائرية خارج قطاع النفط محصورة فيدول الاتحاد الأوربي في المقام الأول ثم تركيا و الولايات المتحدة الأمريكية في المقامالثاني، وهذاراجع لان هذه الدول هي نفسها المستوردة للسلع الجزائرية من النفطوالغاز الطبيعي، أضف إلى ذلك طبيعة الصادرات غير النفطية التي اغلبها مشتقاتنفطية، في حينيبقي التعامل التجاري مع دول أسيا ضعيفا، و يكاديكون معدوما لباقي الدول الأخرى.

و لقد اتسم التوزيع الجغرافي للصادرات غير النفطية الجزائرية بالتركيز علىمجموعة معينة من الدول مع بعض التغيرات القليلة من حين لأخر في حركة التجارةالخارجية، وربما المصالح السياسية والاقتصادية للجزائر اكتفت مع مجموعة من الشركاء التجاريين على رأسهم دول الاتحاد الأوربي، حيث بلغ حجم مبادلاته التجارية مع الجزائر نسبه تقدر ب 49 % سنة 2008[1] ، ويرجع هذا التركيز التجاري لعدة أسباب أهمها:

أسباب تاريخية: نتيجة العلاقة التي تربط خصوصا الجزائر و فرنسا باعتبارهاالمستعمر القديم لها.

أسباب اقتصادية : تتمثل في الدور الذي لعبته الدول الأوربية في تمويل المصانع الجزائرية بالتجهيزات الصناعية خاصة في شكل عقود المفتاح في اليد وعقود المنتجفي اليد .

أسباب جغرافية : وذلك لاعتبار أن دول الاتحاد الأوربي أقرب إلى السوق الجزائريةمن الدول الأسيوية ودول أوربا الشرقية.[2]

(1)- مديرية الجمارك، تقرير حول إحصائيات التجارة الخارجية للسداسي الأول 2008 ، الجزائر، 2008 ،ص 09

(2)- عجة الجيلاني ، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، 2007 ص 206

الفرع الثاني: الدول العربية المستوردة للصادرات غير النفطية

نتعرض للتوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية غير النفطية باتجاه المنطقة العربية، لمعرفة أهم الأسواق العربية التي تتعامل معها الجزائر وحجم المبادلات التجارية بينها وبين دول هذه المنطقة، خصوصا بعد دخول الاتفاقية الخاصة بالمنتجات المستفيدة من التخفيضات الجمركية التفضيلية بين دول المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر حيز التنفيذ، وتهدف الجزائر من الانضمام إلى هذا الفضاء الاقتصادي العربي إلى تحقيق عدة أهداف متوخاه منها ولوج المنتج الجزائري للسوق العربية بدون عراقيل وفتح أسواق جديدة في المنطقة ورفع فاتورة التصدير غير النفطي،ويمكن توضيح أهم دول المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر التي تستورد الصادرات غير النفطية خلال السداسي الأول من سنة 2008 وسنة 2009 ، وذلك من خلال الجدول التالي

يبين الجدول التالي أن كل من تونس، المغرب، ليبيا، الكويت، سوريا، الإمارات العربية المتحدة تسيطر على السوق الجزائرية داخل المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر وذلك بنسبة 75 % خلال السداسي الأول من سنة2009

الجدول رقم (10): أهم الدول العربية المستوردة للصادرات غير النفطية خلال السداسي الأول من 2008 و 2009

%

السداسي الأول 2008		السداسي الأول 2009	
المغرب	35,4	تونس	22,5
تونس	23,4	المغرب	14,4
لبنان	11	ليبيا	14
ا ع المتحدة	9,6	الكويت	9
ليبيا	8,4	سوريا	8
مصر	4,6	ا ع المتحدة	6,8
المملكة العربية المتحدة	3	لبنان	5,2
الأردن	1,9	المملكة العربية السعودية	5,2
دول عربية أخرى	10,1	دول عربية أخرى	13,58
المجموع	100	المجموع	100

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية, الصادرات الجزائرية خارج المحروقات باتجاه المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر– السداسي الأول 2009– سبتمبر 2009,الجزائر, ص05

احتل المغرب خلال السداسي الأول من 2008, الصدارة كأول زبون بحصة 35.4%, ولكن هذه النسبة انخفضت إلى 14.4% خلال السداسي الأول من 2009, و انتقلت تونس من المرتبة الثانية خلال السداسي الأول من 2008 إلى المرتبة الأولى خلال السداسي الأول من 2009 بنسبة 22.5%, مسجلة انخفاضا يقدر

ب 12.9% مقارنة بسداسي الأول من 2008, ونلاحظ تطور المبادلات التجارية مع دول مغاربية أخرى وهي ليبيا حيث ارتفعت حصتها من 9.6% خلال السداسي الأول من سنة 2008 إلى 14% خلال السداسي الأول من سنة 2009, أي أنها أصبحت تحتل المرتبة الثالثة بعد تونس والمغرب, الأمر الذي يشجع على زيادة حجم التجارة البينية داخل الاتحاد المغربي, وتراجعت الإمارات العربية المتحدة و لبنان إلى المرتبة السادسة و المرتبة السابعة على التوالي خلال السداسي الأول من 2009 بنسبة 6.8%, 5.2% على التوالي مقابل المرتبة الثالثة للبنان و المرتبة الرابعة للإمارات العربية المتحدة خلال السداسي الأول من سنة 2008 بنسبة 11%, 9.6% على التوالي, وظهور تحسن ملحوظ للصادرات غير نفطية باتجاه بعض الدول مثل الكويت وسوريا حيث بلغت حصتهما 9 %, 8 % على التوالي خلال السداسي الأول من سنة 2009, في حين كانت نسبنها اقل من الواحد الصحيح خلال السداسي الأول من سنة 2008, وبالمقابل غياب بعض الدول كمصر والأردن خلال السداسي الأول من سنة 2009 نتيجة التراجع في الترتيب لصغر حصتهما

مما سبق يتضح أن دول الجور تشكل أهم أسواق الصادرات الجزائرية غير نفطية, وهي الدول المغاربية خاصة تونس والمغرب وبدرجة اقل ليبيا وتليها دول مجلس التعاون الخليجي المتمثلة في سوريا ومصر والأردن, حيث سجلت الصادرات الجزائرية غير النفطية اتجاه المنطقة العربية في السداسي الأول من سنة 2009 قيمة تقدر ب 49.76 مليون دولار مقابل 135.2 مليون دولار خلال نفس الفترة من سنة 2008 مسجلة انخفاضا يقدر بنسبة 63%[1] ويبرر هذا الإنخفاض بالأسباب التالية:

-زوال صادرات المنتجات المسطحة من الحديد والصلب التي تقدر ب 36.21 مليون دولار خلال السداسي الأول من سنة 2008 27% من اجمالي الصادرات غير النفطية.

-انخفاض قيمة الصادرات غير نفطية بنسبة تقدر ب 57% نتيجة تأثير العملة و انخفاض الصادرات الإجمالية بحجم بقدر ب 28%.[2]

(1)- قاسمي لخضر, أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري, مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية, جامعة الحاج لخضر, باتنة, 2013-2014, ص 61-63

(2)-الصادرات خارج المحروقات باتجاه المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر السداسي الأول 2009, مرجع سابق, ص 03

المبحث الثالث: أهمية الصادرات غير نفطية في الجزائر

يتميز الاقتصاد الجزائري بخصائص سلبية متكاملة ومتفاعلة فيما بينها، منها ما هو نتاج عملية تطور تاريخي طويل ومعقد، أدى الاستعمار دورا أساسيا في تكوينها. وتبرز الخصائص الموروثة عن الوضع الاستعماري فيالتخلف الاقتصادي وتشوه البنية الاقتصادية، وكذلك التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة، ومنها ما هو نتاجالعلاقات الاقتصادية العالمية الحالية غير المتكافئة بين الدول، وتعتبر الجزائر من الدول أحادية التصدير، حيث تمثل المحروقات نسبة تفوق 97 % من صادراتها، وبالتالي يخلق العرض والطلب على هذه المنتجات مشكلات خاصة فيما يتعلق بعدم استقرار أسعارها.

المطلب الأول: مكانة الصادرات غير نفطية

تهيمن صادرات المحروقات على هيكل الصادرات الإجمالية الجزائرية، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (11):تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2015

(مليار دولار)

السنوات	صادرات المحروقات		صادرات خارج قطاع المحروقات		الصادرات الإجمالية	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
2000	21,06	97,27	0,59	2,73	21,651	100
2001	18,53	97,06	0,56	2,94	19,091	100
2002	18,11	96,84	0,61	3,16	18,700	100
2003	23,99	98,04	0,47	1,96	24,469	100
2004	31,55	97,93	0,67	2.07	32,217	100
2005	45,59	98,39	0,74	1,61	46,334	100
2006	53,61	97,93	1,13	2,07	54,741	100
2007	59,61	98,38	0,98	1,62	60,590	100
2008	77,19	98,22	1,40	1,78	78,590	100
2009	44,41	98,28	0,77	1,72	45,186	100
2010	56,121	98,30	0,969	1,70	57,091	100
2011	71,661	98,32	1,227	1,68	72,888	100
2012	70,583	98,39	1,153	1,61	71,736	100
2013	63,663	98,38	1,051	1,62	64,714	100
2014	58,362	97,28	1,634	2,72	59,996	100
2015	33,08	95.75	1,48	4,25	34,55	100

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

يبين الشكل تطور الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2015/2000

الشكل رقم (05): تطور هيكل الصادرات الجزائرية

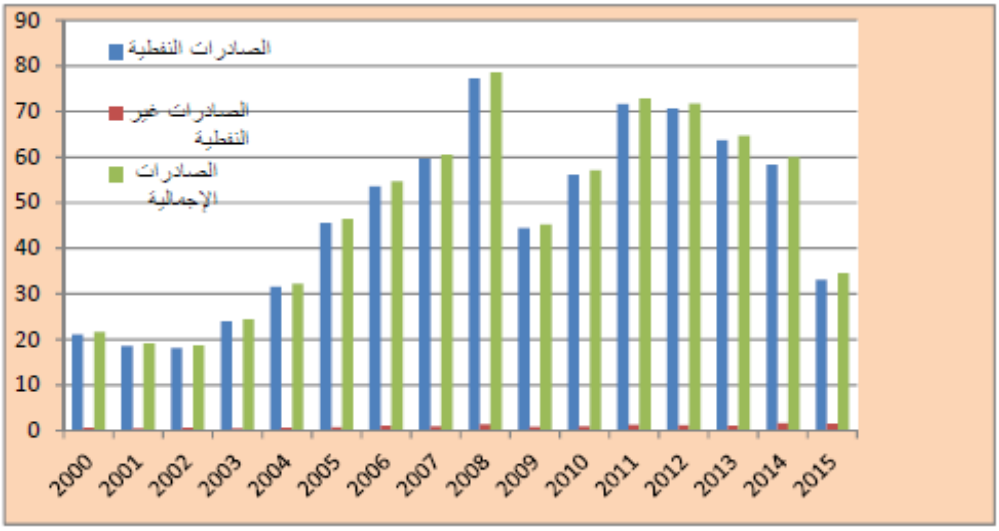

المصدر: بالاعتماد على معطيات الجدول

من خلال الجدول والشكل أعلاه يتبين أن هيكل الصادرات الجزائرية يتركز في سلعة واحدة هي المحروقاتطول فترة الدراسة بأكثر من 95 % من إجمالي الصادرات، حيث تراوحت نسبتها في فترة 2000-2015 ما بين 95,75 % و98,39%.

مثلت سنة 2002 أدنى حصيلة لها وذلك ب 18.11 مليار دولار وهو ما يمثل 96.84 % من إجمالي الصادرات، بينما سجلت أعلى حصيلة سنة 2008 ب 77.19 مليار دولار بنسبة 98.22 % من إجمالي الصادرات، في حين أن المنتجات خارج المحروقات لم تتعد نسبة 4.5 % خلال فترة الدراسة، في حين بلغتأعلى قيمة للصادرات خارج المحروقات سنة 2014 ب: 1.63 مليار دولار بنسبة 2.72 % من إجمالي الصادرات.رغم هذا فقد عرفت الفترة 2000-2015 تطورا محسوسا في قيمة الصادرات خارج المحروقات حيث انتقلت من 0.59 مليار دولار سنة 2000 إلى 1.48 مليار دولار سنة 2015 ما عدا التراجع سنة 2003 والذي يعود أساسا إلى التوتر الذي عرفته مناطق الشرق الأوسط مع غزو العراق، مما أجبر العديد من المؤسسات الجزائرية المصدرة مثل سوناكوم إلى وقف صادراتها هناك. أما سبب الانتعاش البسيط، فيرجع إلى تزايد جهودالدولة في تنمية وتنويع صادراتها، وذلك بطرحها لجملة من الحوافز في إطار سياستها التنموية المنتهجة

من خلال الجدول الموالي يتبين لنا أن صادرات الجزائر خارج المحروقات تتركب من 6 أصناف، تختلفنسبها من صنف إلى آخر.

الجدول رقم (12): الصادرات خارج المحروقات (مليون دولار أمريكي)

السنوات	مواد غذائية		مواد أولية		مواد نصف مصنعة		تجهيزات فلاحية		تجهيزات صناعية		سلع استهلاكية	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
2000	30	5,08	42	7,12	447	75,76	12	2,03	44	7,46	15	2,54
2001	30	5,36	39	6.96	413	73,75	22	3,93	42	7,50	14	2,50
2002	35	5,92	56	9,48	403	68,19	20	3,38	50	8,46	27	4,57
2003	47	9,85	49	10,27	316	66,25	1	0,21	29	6,08	35	7,34
2004	66	10,00	97	14,70	432	65,45	0	0,00	50	7,58	15	2,27
2005	67	8,55	136	17,35	526	67,09	0	0,00	36	4,59	19	2,42
2006	73	6,51	195	17,38	765	68,18	1	0,09	44	3,92	44	3,92
2007	88	8,98	170	17,35	640	65,31	1	0,10	46	4,69	35	3,57
2008	119	8,58	334	24,08	834	60,13	1	0,07	67	4,83	32	2,31
2009	113	14,75	169	22,06	393	51,31	0	0,00	42	5,48	49	6,40
2010	315	32,54	'94	9,71	498	51,45	1	0,10	30	3,10	30	3,10
2011	355	28,93	161	13,12	660	53,79	0	0.00	35	2,85	16	1,30
2012	315	27,34	168	14,58	618	53,65	0	0.00	32	2,78	19	1,65
2013	404	38,48	109	10,38	492	46,86	0	0,00	29	2,76	16	1,52
2014	323	19,77	110	6,73	1173	71,79	1	0,06	16	0,98	11	0,67
2015	239	11,62	105	5,10	1685	81,92	0	0,00	17	0,83	11	0,53

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

تحتل المنتجات النصف مصنعة المرتبة الأولى من حيث المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات, وذلك 63,80% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2015. تتمثل هذه المنتجات أساسا في الزيوت ومشتقاتها الأخرى, وهو أمر طبيعي بحكم اعتماد الجزائر على المحروقات, وقد عرفت المنتجات النصف مصنعة انتعاشا, حيث قفزت من 477 مليون دولار سنة 2000 بنسبة 75,76% إلى 1685 مليون دولار أمريكي سنة 2015, والسبب في ذلك أن نمو هذه المنتجات متعلق بنمو صادرات المحروقات, حيث تزداد كلما ازدادت هذه الأخيرة. تليها في المرتبة الثانية المنتجات الغذائية, وذلك بنسبة 15,14% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات خلال فترة الدراسة, حيث تتمثل أساسا في التمور والخضر, وقد سجلت سنة 2013 أعلى

مستوى لها, حيث قدرت ب: 404 مليون دولار أمريكي بنسبة 38,48% وهذا يعود إلى المجهودات التي تبذلها الدولة للارتقاء بالنشاط الفلاحي.

تأتي في الرتبة الثالثة المواد الأولية مسجلة نسبة 12,90% من إجمالي الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 2000-2015, حيث تتمثل في الفوسفات, ونفايات الحديد والزنك والنحاس, وسبب احتلالها لهذه المرتبة راجع إلى الثروة المعدنية التي تزخر بها الجزائر والتي لم تستغل حتى الآن استغلالا حقيقيا. وقد عرفت هذه المنتجات تطورا ملحوظا, حيث انتقلت من 42 مليون دولار سنة 2000 إلى 105 مليون دولار سنة 2015.

احتلت التجهيزات الصناعية المرتبة الرابعة بنسبة 4.62 من إجمالي الصادرات خارج المحروقات خلال فترةالدراسة، وتمثلت منتجاتها في التجهيزات والوسائل المستعملة في البناء والصحة، الأشغال العمومية والميكانيك.وقد عرفت تقهقرا ملحوظا خاصة في السنوات الأخيرة، بحيث انخفضت من 44 مليون دولار سنة 2000إلى 17 مليون دولار سنة 2015 ، بسبب نقص الاستثمارات الخارجية المباشرة، وحل بعض المؤسساتالوطنية كالمؤسسة الوطنية للفلين، ومؤسسات النسيج والجلود ... الخ، وضعف تنافسية الصادرات الجزائرية.بينما تأتي في المرتبة الخامسة السلع الاستهلاكية غير الغذائية بنسبة 2.91 % من إجمالي الصادراتخارج المحروقات، وتتضمن أغلب منتجاتها في مواد النظافة والتجميل. في حين تأتي مواد التجهيز الزراعي فيالمرتبة الأخيرة بنسبة 0.62 %من إجمالي الصادرات خارج المحروقات، حيث تتكون منتجاتها من الجراراتوالأجهزة الميكانيكية، وبعض اللوازم كقنوات الصرف والأنابيب، وظلت هذه المنتجات في تقهقر حيثحققت إيرادا معدوما في بعض السنوات .

أهمية التنويع الاقتصادي:

يرى الكثيرون أن التنويع الاقتصادي يقود إلى النموالاقتصادي، وذلك للأسباب التالية:

تقليل المخاطر الاستثمارية : يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرصالاستثمار، وتقليل مخاطرها. فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية، يقلل من المخاطرالاستثمارية الناجمة عن تركيزها.

تقليص المخاطر التي يتعرض لها الهيكل الإنتاجي : تنويع مصادر الإنتاج سوف يقلص من النتائج السلبية الناجمة من الاعتماد المفرط للاقتصاد على منتج محدد أيا كان نوعه ومصدره.

تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات : فالتركز الاقتصادي في منتوج واحد أو عدد قليل منالمنتوجات يؤدي إلى تركز مخاطر حصيلة صادرات ذلك المنتوج التي تتحكم فيها في الغالب عوامل خارجية.

توطيد درجة التكامل بين القطاعات الإنتاجية : يسهم التنويع الاقتصادي الناتج من زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة في تقوية التشابك والتكامل فيما بينها، مما ينجم منه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاجالتي تنعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي.

توليد الفرص الوظيفية: ذلك لأن التنويع يحفز النمو الاقتصادي, ويحقق التنمية المستدامة، ويزيد من درجة الترابطوالتشابك بين القطاعات الاقتصادية، وكل ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة، ويولد الفرص الوظيفية،ويقلص من معدلات البطالة.

زيادة القيمة المضافة: يعزز التنويع الرأسي الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد، لأن مخرجات القطاع ستشكلمدخلات إنتاجية لقطاع آخر، كما يسهم التنويع في توليد الفرص الوظيفية ومن ثم إلى ارتفاع دخول عوائد عناصرالإنتاج واستقرارها، مما يؤدي إلى تزايد القيمة المضافة المتولدة قطاعياً ومحليا.[1]

المطلب الثاني: هيكل حوافز التصدير في الجزائر

انتشرت حوافز التصدير بشكل واسع في الثمانينيات من القرن العشرين فيالعديد من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء لإزالة العقبات التي تعترضالصادرات.

وتماشيا مع هذا الوضع استخدمت الجزائر مجموعة من هذه الحوافز شملتمجالات عدة لتنشيط ورفع أداء نشاط التصدير غير النفطي، ويتكون هيكل حوافزالتصدير من الأتي:

1-تمويل الصادرات:

تتكون التجارة من شقين متلازمين تلازماً عضوياً هما الشق السلعي والشقالنقدي ولا يمكن تصور أحدهما بعيداً عن الأخر، وأن عملية التصدير في جميع مراحلها بدء من بحوث التسويق وتقدير حجم الطلب وعملية الإنتاج والترويج والتسويقفي حاجة مستمرة لتوفير خدمة تمويل الصادرات

وتتم عملية التمويل عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي أو البرامج التمويلية الإقليمية التي تضمن الاعتمادات التجارية للمؤسسات التصدير وفق أسعار فائدةمحددة، ويتعلق الأمر ببرنامج تمويل التجارة العربية وبرنامج تمويل

(1)-مراد تهتان و إسماعيل, مداخلة بعنوان "سياسة التنويع الاقتصادي كخيار أمثل للتخفيف من حدة الصدمات النفطية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, مخبر السياسات التنموي والدراسات الاستشرافية, الملتقى الدولي الثاني يومي 29-30 نوفمبر 2016, جامعة البويرة,

التجارة للبنك الإسلامي للتنمية ويسمى هذا بالتمويل الخارجي، أو يتم التمويل عن طريق اللجوء إلى المساعدات المالية التي تشمل تمويل عملية البحث في الأسواق الخارجية و تمويلصناعة المنتج الموجه للتصدير.[1]

و يتم تمويل الصادرات في الجزائر من طرف الصندوق الخاص بترقية الصادرات

Fond Special de Promotion des Exportationsالذي أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 205/96 المؤرخ في 1996/06/05, [2]لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتجاتهم في الأسواقالخارجية.

وتم تحديد خمسة مجالات للاستفادة من إعانة الدولة المتاحة من هذا الصندوق وتتمثل فيمايلي:

- أعباء لها صلة بدراسة الأسواق الخارجية.
- التكفل الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض بالخارج وتكون كما يلي:

– 80 % من أجل المشاركة في المعارض المسجلة في برنامج رسمي محدد من طرف وزارة التجارة .

– 50% من أجل المشاركة في التظاهرات التي لا تخضع للبرنامج الرسمي.

- جزء من تكاليف دراسة الأسواق
- تكاليف النقل الدولي لرفع ولشحن البضائع بالموانى الجزائرية الموجهة للتصدير.
- تمويل التكاليف المتعلقة بتكييف المواد حسب مقتضيات الأسواق الخارجية.[3]

2– تأمين قروض التصدير:

يعتبر التامين على قروض التصدير أداة للضمان بالنسبة للمصدرين منالأخطار الناتجة عن عدم القدرة على السداد، وهذا بمجرد التزامهم بدفع المستحقات لهيئة التامين سواء كانت حكومية أو خاصة أو مختلطة.[4]

ويضمن القرض علي التصدير بالجزائر تحصيل المستحقات المرتبطة بعملية التصدير من الأخطار التجارية والأخطار السياسية و أخطار عدم التحويل وأخطار الكوارث الطبيعية طبقا لما نصت عليه المادة الأولى من الأمر 06/96.[5]

---

(1)- قسوم ميساوي الوليد، دراسة اقتصادية وقياسية للصادرات الصناعية في الجزائر مع اخذ الفترة الممتدة من 1978 الى 2006 ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر، بسكرة, 2008/2007,ص48

(2)- عجة الجيلاني، مرجع سابق، ص 25

(3)- http://www.mincommerce.gov.dz/arab/?mincom=takitsadi

(4)-قدي عبد المجيد وصاف سعيدي, آليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات حالة الجزائر, مجلة العلوم الإنسانية, جامعة محمد خيضر, بسكرة, العدد الثاني, جوان 2002, ص 220.

(5)-الأمر رقم 06/96 المؤرخ في 19 شعبان 1419 الموافق 10 يناير 1996 المتعلق بتأمين القرض عند التصدير, الجريدة الرسمية, العدد 3, الصادرة في 14 يناير 1996, ص4

أ–الأخطار التجارية: وهي الناتجة عن عدم قدرة المشتري الوفاء بدينه بغض النظرعلى أنه شخص طبيعي أو معنوي، لكن يجب أن لا يكون أحد المرافق العمومية التيتمارس التصدير، وسبب عدم وفاء المشتري أن لايكون ناتج اً عن إخلال المؤمن لبنود العقد و شروطه وإنما يكون بسبب عدم قدرة المشتري على الدفع، طبقا لما نصت عليهالمادة الخامسة من الأمر السابق.

ب– الأخطار السياسية: و عرفها المشرع في المادة السادسة من الأمر 06/96 بأنها الأخطار الناتجة عن عدم قدرة– المشتري – إدارة عمومية أو شركة مكلفة بخدمةعمومية تمارس عمليات التصدير بالوفاء بدينها للمصدر بسبب الحروب الأهلية أوالأجنبية أو ثورة أو أعمال شغب أو بفعل قرارات تأجيل الديون اتخذتها دولة المشتري.

ج– أخطار عدم التحويل: وهي الناتجة عن التأخير، أو عدم القدرة على التحويل جراءأحداث سياسية أو مصاعب اقتصادية في بلد المشتري حسب ما ورد في المادةالسابعة .

د– أخطار الكوارث الطبيعية: وتتحقق بسبب وقوع زلازل أو إعصار أو طوفان أوانفجار بركاني في بلد المستورد ينجم عنها عدم القدرة على الوفاء بدينه للمصدر طبقا لنص المادة الثامنة.

وتتمثل أهمية التامين هنا ليس فقط في دوره التقليدي في حماية المصدر من المخاطر التجارية و السياسية ومخاطر عدم التحويل ومخاطر الكوارث، بل فيما يوفره من مزايا أخرى من أهمها مساعدة شركات التصدير في الحصول على التمويل من الهيئات الدولية والحفاظ على مستحقاتها المالية بإرجاعها بالطرق الودية أو اللجوء إلىالتحكيم التجاري الدولي وتوفير المساعدة التقنية عن طريق توفير المعلومات الاقتصادية والتجارية من خلال إنشاء بنك المعلومات.[1]

وأسندت مهمة التامين على قروض التصدير إلى الشركة الجزائرية للتامين وضمان الصادرات(CAGEX) التي أنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 205/96المؤرخ في 1996/06/05 لتشجيع الصادرات، برأس مال يبلغ 450 مليون د.ج يساهم فيه كل من : الشركة الوطنية لتامين و إعادة التامين، الشركة الجزائرية لتامين النقل، الشركة الجزائرية للتامين، الصندوق الوطني لتعاونية الفلاحة، الصندوق المركزي لإعادة التامين، القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، البنك الوطني الجزائري، بنك الجزائر الخارجي، البنك الجزائري للتنمية الريفية، وتؤمن جميع مخاطر التصدير بنسبة تغطية تتراوح بين 80 % و 90%.

(1)- قدي عبد المجيد و وصاف سعيدي، مرجع سابق،ص 231

3- تخفيض سعر الصرف:

يلعب سعر الصرف دوراً مهماً فيمايخص السياسات الاقتصادية المعتمدة منقبل الدول ولاسيما التخفيض الذي يعتمد لغرض تشجيع الصادرات والتقليل من الواردات، الأمر الذي يسمح بتحقيق فائض في الميزان التجاري وبالتالي علاج ميزان المدفوعات ككل.

والتخفيض يعني الزيادة المتعمدة في سعر الصرف بواسطة السلطات النقدية منمستوى ثابت أو مستوي مدار إلى مستوي أخر، ويشير إلى تغيير قيمة العملة المحلية بالنسبة لمعيار مرجعي قد يكون عملة واحدة أو سلة عملات أو حقوق سحب خاصة.[1]

4-البنيان المؤسسي لنشاط التصدير:

يتوقف نجاح سياسة ترقية الصادرات على وجود بنيان مؤسسي يساهم فيالتعريف بالمنتجات الجزائرية القابلة للتصدير ومساندة عملية التصدير من خلالالبحث عن أسواق خارجية وتذليل العوائق التي تواجه ترقية الصادرات غير النفطية.وبناء على ذلك قامت السلطات الجزائرية بإنشاء مجموعة من الأجهزة والهيئات

تهدف إلى ترقية و تنويع القاعدة التصديرية.[2]

(1)-سامي خليل، مرجع سابق، ص 937

(2)-بوعتروس عبد الحق, الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لسياسة تخفيض قيمة العملة في البلاد العربية –حالة الجزائر- مجلة بحوث ودراسات اقتصادية العدد 12, القاهرة, صيف 1998, ص74

خلاصة الفصل:

تبنت الجزائر سياسة تجارية تعتمد على القيود الكمية والقيود السعرية في ظل نمط للتجارة الخارجية تميز باحتكار الدولة لمختلف العمليات التجارية الذي عزز مبدأ التخصص في إنتاج وتصدير المواد الأولية، لتنتهج بعد ذلك سياسة التحرير التام للتجارة تحت وطأة حتمية تطوير وتنويع هيكل الصادرات الذي يقتضي تطوير حجم وهيكل الإنتاج وتحسين المنتجات كما ونوعا.

وتكاثفت جهود الدولة للعمل على تنويع هيكل الصادرات وذلك من خلال إتباع سياسية تهدف إلى ترقية الصادرات غير النفطية التي تتصف بأن أغلبها مشتقات نفطية مع تركزها جغرافيا في دول حوض البحر الأبيض المتوسط خصوصا في فرنسا وايطاليا واسبانيا، ولذلك عمدت السلطات إلى توسيع دائرة الشركاء التقليديين من خلال إبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف أبرزها توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي والاتفاقية الخاصة بدول المنطقة العربية للتبادل الحر، أضف إلى ذلك منح معاملة تفضليه لمؤسسات التصدير من خلال الإعفاءات الضريبية والتسهيلات الجمركية في ظل الامتيازات الممنوحة لتطوير وترقية الصادرات غير النفطية.

ونلمس أهمية نشاط التصدير كقاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لذا كان لابدعلى السلطات الجزائرية مساندة ودعم نشاط التصدير لتخفيض تكاليف المنتجات بغية تعزيز قدرتها التنافسية وحماية المصدرين من المخاطر التجارية وغير التجارية وتوفير بنيان مؤسسي يعمل على تقديم المساعدات المالية و التقنية الذي كان آخرها إنشاء المجلس الوطني لترقية الصادرات على مستوى الحكومة، لكن بالرغم من كل هدا بقي قطاع التصدير يواجه العديد من العوائق خصوصا في ما تعلق بدراسة الأسواق الخارجية والنقص والخبرة في أنشطة التسويق الدولي.

الفصل الثالث

الآفاق المستقبلية لترقية الصادرات غير نفطية لدعم النمو الاقتصادي

تمهيد:

تعتبر ترقية الصادرات غير النفطية قضية إستراتيجية لاقتصاديات الدول النامية المصدرة للنفط في وقتنا الحالي، وهذا راجع إلى الدور الكبير الذي تلعبه في دفع عجلة النمو الاقتصادي، لما لها من أثر ايجابي على الميزان التجاري وميزان المدفوعات والدخل الإجمالي، كما تعتبر الصادرات الممول الوحيد للدولة بالنقد الأجنبي.

وبناء على ذلك نحاول توضيح الأفاق المستقبلية لترقية الصادرات غير النفطية لدعم النمو الاقتصادي بالجزائر من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول:تحليل العقبات التي تواجه الصادرات غير النفطية.

المبحث الثاني:تجارب دولية ناجحة في ترقية الصادرات غير نفطية.

المبحث الثالث:الإستراتيجية المستقبلية لترقية الصادرات غير النفطية.

المبحث الأول: تحليل العقبات التي تواجه الصادرات غير النفطية

المطلب الأول: العقبات المتعلقة بجانب الطلب الخارجي

تمثل ظروف الطلب العالمي أحد العوامل الرئيسية المؤثرة على الصادرات الجزائرية غير النفطية،ويمكن توضيحها في العرض الأتي:

الفرع الأول: القيود الحمائية

ينصرف مفهوم الحماية في كافة صور تدخل الدولة في جهاز الأسعار نتيجة تطبيقها القيود الحمائية بنوعيها التعريفية وغير التعريفية لتقييد تدفق صادرات الدول الأخرى من السلع التي تتنافس مع الإنتاج المحلي.[1]

تواجه الصادرات الجزائرية غير النفطية في الأسواق العالمية عقبة خارجية كبيرة على وجه خاص تتمثل في القيود المفروضة على التجارة الدولية ومالها من تأثير على تنافسية الصادرات الصناعية والزراعية، خاصة ذلك الجزء من الإجراءات التي تتخذها بعض الدول كقيود فنية على التجارة الخارجية – حماية غير تعريفية– والتي أصبحت تمثل التهديد الرئيسي للصادرات خاصة في ظل الاستخدام المتنامي و المتسارع لمثل هذه القيود من قبل الشركاء التجاريين الرئيسيين للجزائر، حيث تضع هذه الدول اشتراطات ومعايير فنية ملزمة للمنتجات التي تدخل أراضيها تتعلق بالمعايير البيئية والتدابير الصحية والصحة النباتية، وعلى الرغم من فائدتها في حماية البيئة والإنسان والحيوان والنبات إلا أن هذه الدول أصبحت تستخدم هذه القيود كأداة للحماية التجارية لمنتجاتها وأسواقها المحلية مما شكلت نوعا جديدا من العوائق في وجه الصادرات الزراعية و الصناعية،ويمكن الاستدلال بقول احد الخبراء في هذا المجال بان " دول الاتحاد الأوربي تصدر يوميا تعليمات ولوائح وأنظمة لمواصفات واشتراطات صحية و بيئية للحد من دخول السلع إلى أراضيها وخاصة السلع الغذائية و النسجية و الصناعية بصورة عامة، وتقوم الولايات المتحدة بالمقابل باتخاذ إجراءات مشابهة[2]

وبالرغم من الأهمية البالغة للمواصفات الدولية القياسية المتعلقة بالمتطلبات البيئية للمؤسسات الإنتاجية التي تمارس نشاط التصدير لتسهيل دخول منتجاتها للأسواق الأوربية خصوصا، نجد أن المؤسسات الجزائرية مازالت جد متأخرة في نظام يهدف إلى التوعية الحصول على الشهادة الخاصة بالإدارة البيئية1400 ISOبأهمية تطبيق

(1)-سامي خليل، الاقتصاد الدولي، الكتاب الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005 ،ص 708

(2)-وليد حفاف، إصلاحات إزالة القيود غير التعريفية وأثارها على التجارة الخارجية في الجزائر،رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،، ص 64/62

المتطلبات البيئية حيث نجد أن هناك مؤسسة وحيد على شهادة المطابقة ISO في نوفمبر 2004,[1]وعلى الرغم من أن تطبيق المتطلبات البيئية يؤدى إلى زيادة التكاليف في المدى القصير إلا أنه في المقابل يؤدي إلى تطوير التكنولوجيا المستخدمة و إلى رفع الكفاءة الإنتاجية في المدى القصير، كما أنه في المدى الطويل تنتج عنه مكاسب إمكانية دخول المنتج إلى الأسواق الخارجية مع الاستمرار والمحافظة على الميزة التنافسية التي اكتسبها.

الفرع الثاني:تحديات المنافسة الخارجية [2]

في واقع الأمر إن تحرير التجارة وخفض و إلغاء القيود الجمركية يرتبط بارتفاع درجة المنافسة الخارجية حيث أصبح المجال أوسع لتنافس المنتجات سواء في السوق المحلى أو الخارجي، لذا إن التحديات التي تفرضها المنافسة الخارجية والتي تعانى منها الصادرات غير النفطية خصوصا الصادرات الزراعية عند محاولتها ارتياد الأسواق الخارجية والتي تضعها في موقف غير متكافئ، حيث تأتى خطورة المنافسة من عدم التكافؤ في السوق الدولية بين المنتجات الجزائرية والمنتجات المماثلة لها في تلك الدول في جانبي السعر والجودة و بالرغم من اتفاق الشراكة الموقع مع الاتحاد الأوربي لتنشيط التبادل التجاري فإن هذا التكتل الاقتصادي يؤثر على الاقتصاد الوطني باعتباره الشريك التجاري الرئيسي للجزائر من خلال انتساب بعض دول أوربا الوسطي و الشرقية إلى هذا التكتل الاقتصادي مما يخلق منافسة غير متكافئة بين هذه الدول والجزائر عند تصدير منتجاتها إلى الاتحاد الأوربي بما يؤدى إلى ارتفاع أسعار السلع الجزائرية بالمقارنة بأسعار السلع المنافسة.[3]

المطلب الثاني: العقبات المتعلقة بجانب عرض الصادرات غير النفطية

تعاني الصادرات غير النفطية من مجموعة من العقبات متعلقة بجانب العرض،وترتبط هذه العقبات بارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي وانخفاض مستويات الجودة التكنولوجية والتسويق الدولي، ونحاول التعرض لهذه العقبات كما يلي:

الفرع الأول:ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي

ويمثل ارتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي عقبة أساسية في وجه الصادرات الصناعية الجزائرية، وفى هذا الصدد تتكاثف مجموعة من العوامل مسببتاً ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي من أهمها:

---

[1]-نوري منير ولجلط ابراهيم، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واشكالية التصدير خارج المحروقات، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بةعلي ، الشلف،9-10 نوفمبر،2010، ص6

[2]-سكينة بن خمود، مرجع سابق، ص 218

[3]-زعباط عبد الحميد،الشراكة الاورومتوسطية وأثارها على الاقتصاد الجزائري، مجلةاقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد الأول، السداسي الثاني، ص62

أ–ضيق حجم السوق المحلي:

هناك عدد من العقبات الناتجة عن اختلاف العلاقة بين حجم السوق المحلي والحجم الأمثل المطلوب للوحدات الإنتاجية، إذا تصطدم المشاريع التنموية الصناعية الجديدة بوجود حلقة مفرغة مفادها أن إقامة مشروع صناعي جديد باستخدام تكنولوجيا متطورة يتطلب أن لا يقل حجم المشروع عن حجم معين، ولكن هذا الحجم لا يتناسب و إمكانيات السوق الداخلية المحدودة، الأمر الذي يؤدى إلى إقامة صناعات بأحجام صغيرة لا تسمح لها من الاستفادة من وفرات الإنتاج الداخلية و الخارجية مما يتسبب في ارتفاع تكاليف الإنتاج الصناعي ومن ثم لا تتمكن الصادرات من مواجهة المنافسة الخارجية.

وتبقى السوق الجزائرية – سوق محدودة – لا تحقق طموحات المؤسسات الصناعية لما تتميز به من ضعف القوة الشرائية للمستهلكين الناتجة عن انخفاض مستويات الدخل، مما يؤدى إلى ضعف إيرادات البيع بسبب صغر الكميات المطلوبة واضطرار المؤسسات للبيع بأسعار رخيصة نسبيا، وفى أحيان أخرى تكون المنتجات غير ملائمة لحاجات المستهلكين إذ أنها أصلا لا تتمتع بمستويات الجودة المطلوبة، وحتى لو حققت هذه المؤسسات فائضا للتصدير فإن هذه السلع كثيرا ما لا تلقى قبولا في الأسواق الخارجية .

ب–الطرق الفنية للإنتاج:

تتطلب صناعة التصدير أكثر الطرق الفنية للإنتاج تقدماً وهذا ما يتطلب استخدام أحجام كبيرة من رؤوس الأموال ومستويات عالية من الفن الإنتاجي. ويعانى قطاع الإنتاج في الجزائر من انخفاض الإنتاجية التي ترجع لأسباب متباينة من صناعة إلى أخرى مؤثرة على الإنتاجية النوعية لأحد عناصر الإنتاج من العمل والمواد الأولية ومن ثم انخفاض الإنتاجية الإجمالية.[1]

وبشكل عام فإن ارتفاع التكاليف الإنتاجية الاستثمارية يؤدى إلى إحجام المستثمرين في التوسع في الصناعات التصديرية، كما يؤدى ارتفاع التكاليف نتيجة ارتفاع مدخلات الإنتاج المستوردة في الإنتاج التصديري إلى ارتفاع تكلفة.

الفرع الثاني: التبعية التكنولوجية

في واقع الأمر إن المصدر الأساسي للتكنولوجيا المستخدمة في الصناعة الجزائرية يكمن من خلال شراء الآلات والمعدات أو مختلف مستلزمات تشغيل التكنولوجيا الحديثة نتيجة لضعف القواعد التكنولوجية الوطنية، ولكن ما تحصل عليه الشركات الجزائرية عادت ما يكون متخلفاً جيلا أو جيلين عما هو مستخدم في الدول الصناعية،

[1]-عبود زرقين،الإستراتجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، مجلة بحوث عربية اقتصادية، العدد 45 ، شتاء 2009ص 162

أضف إلى ذلك استيراد معدات المصانع المستعملة من طرف القطاع الخاص ما يؤكد استيراد تكنولوجيا قديمة ومعدات لا تحقق المواصفات القياسية لإنتاجها.[1]

الفرع الثالث: انخفاض مستويات الجودة

تعاني معظم المنتجات الوطنية من عدم مطابقتها لمستويات الجودة العالمية وذلك لعدم تطبيق نظام الجودة الشاملة ISO 900والذي أصبح شرطاً ضرورياً من شروط التصدير إلى الدول المتقدمة وعلى رأسها دول الاتحاد الأوربي التي تطبق شروط نظام الجودة الشاملة على المنتجات المصدرة إلى أسواقها، وتبرز أهمية الجودة للمنتجات المصدرة نتيجة ما يؤدى إليه انخفاضهاً إلى ت ا رجع نصيب المؤسسة من السوق المصدرة إليه، وهو ما يعنى خسارة جزء من الزبائن لعدم اقتناعهم بالسلعة وتحولهم لسلع بديله أخرى.[2]

ولا زالت المؤسسات الجزائرية التي حصلت على الشهادة توفر متطلبات الجودة إلا أنها تمثل الأقلية في القطاع الصناعي، ومع انخفاض الوعي حول أهمية هذه الشهادات والهيئات الخاصة بها –مثل المعهد الوطني للمعايير القياسية–سواء المواصفات القياسية الجزائرية الموضوعة من قبل الهيئة العامة للتوحيد القياسي ومراقبة الجودة أو المواصفات القياسية العالمية، وعدم التفاف المصدرين الجزائريين حول هذه المواصفات ومحاولة الاقتراب من متطلبات هذه الأسواق تعد أحد أهم العقبات التصديرية.[3]

الفرع الرابع: مشاكل التسويق الدولي

من العقبات التي تواجه الصادرات غير النفطية نقص الخبرة التسويقية وعدم خبرة المصدرين الجدد مما يخلق شعوراً بعدم الثقة في إمكانية اكتساب أسواق خارجية، وكذلك عدم المعرفة الكاملة باحتياجات الأسواق العالمية والسلع المنافسة ومعدل أسعارها.

إن عملية التسويق تتطلب معرفة مطالب السوق ورغبات المستهلكين فالاهتمام بالبحوث التسويقية والاستبيانات وكل الوسائل العلمية التي تقرب أكثر من معرفة حاجات السوق ورغبات المستهلكين أمرا ضرورياً يساعد على تحقيق أهداف العملية التسويقية.

ففي دراسة ميدانية أجريت في سنة 2009 شملت 40 مؤسسة وطنية تنشط في مجال المنتجات الغذائية وصيد الأسماك والطاقة والكيمياء والبلاستيك وصناعة الحديد ومواد البناء والسيراميك والنسيج والدباغة والجلود حول

---

[1]-عبود زرقين، مرجع سابق، ص 165

[2]-سكينة بن حمود، مرجع سابق، ص 217

[3]-نوري منيرولجلطايراهيم، مرجع سابق، ص7

واقع وأهمية التسويق في المؤسسات المصدرة وجد أن جميع مؤسسات العينة ما زالت لا تدرك الأهمية القصوى للدور الفعال للتسويق، وقد وصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

– إن أغلبية المؤسسات الجزائرية لا تنفق كثيرا على البحوث التسويقية سواء المحلية أو الدولية وتتغاضى عنها في كثيراً من الأحيان بسب الاعتقاد بان الإلمام بظروف السوق يكفي لاتخاذ كافة القرارات التسويقية.

– اعتماد غالبية المؤسسات موضع الدراسة على المعارض الدولية لتصريف منتجاتها وعقد صفقات مع أطراف أجنبية.

– تعتمد المؤسسات على الخبرة لترويج منتجاتها في الأسواق الخارجية مما ساهم في تدهور القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية نتيجة عدم الأخذ بالمفهوم الحديث للتسويق في مجال التصدير.

– تجمع مجموعة مؤسسات العينة على أهمية ودور المعلومات والبيانات التجارية لاتخاذ القرارات والتعرف على البيئة المحيطة بالمؤسسة لاستغلال الفرص وتمييز منتجاتها في الأسواق لكن التناقض في أن هذه المؤسسات لا تجري بحوث التسويق لحل مشاكلها نتيجة عدم إدراكها لأهمية التسويق في اتخاذ القرارات.

وبصفه عامة فان المؤسسات الجزائرية تعاني مشكلات تسويقية من أبرزها تبني المفهوم البيعي وتصريف فائض الإنتاج دون إعطاء اهتمام كاف لاحتياجات المستهلك وأذواقه، ويرجع هذا إلى سبب رئيسي يتمثل في نقص الخبرة في الأسواق الدولية لان هذه المؤسسات لا تتعدى خبرتها التصديرية عشرة سنوات.[1]

المبحث الثاني: تجارب دولية ناجحة في ترقية الصادرات

المطلب الأول: تجربة كوريا الجنوبية في مجال ترقية الصادرات

شهدت كوريا الجنوبية مثل باقي اقتصاديات النمور الأسيوية الكلاسيكية التحول إلى التصنيع التصديري منذ أوائل الستينيات، فقد كان هذا التحول تمهيدا للانطلاق الاقتصادي في كوريا الجنوبية، ففي اقل من ثلاثة عقود تحولت من أفقر دول أسيا إلى أكبر القوى الصناعية في العالم، حيث أصبح الاقتصاد الكوري في المرتبة الثالثة أسيويا بعد اليابان والصين وعاشر أكبر اقتصاد على مستوى العالم.

الفرع الأول :سياسات الإصلاح والتوجه للتصدير:

نظرا لضيق السوق المحلي ونقص الموارد الاقتصادية اللازمة لصناعات إحلال الواردات في كوري الجنوبية، فكان عليها التغيير في سياستها الصناعية من خلال التوجه إلى الخارج لتحقيق معدلات نمو عالية، فشرعت في تطبيق

[1]-بن نافلة قدور، واقع بحوث التسويق الدولي بالمؤسسات الجزائرية المصدرة (دراسة ميدانية)، مجلة اقتصاديات شمال، إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد السابع، السداسي الثاني 2009ص ص

سياسة التصنيع الموجه للتصدير وذلك من خلال الخطة الاقتصادية الثانية في الفترة 1967-1971 ليتم التركيز على تعزيز المركز التنافسي لصناعات التصدير في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى اصدار تشريعات جديدة لترويج وتشجيع التجارة الخارجية، مما سمح بتطبيق مجوعة من الإجراءات خلال هذه المرحلة لتشجيع الصناعات التصديرية، حققت كوريا الجنوبية بفضلها نمو سريع في صادراتها، وتتمثل هذه الإجراءات في الاتي:[1]

- رفع معدلات الفائدة من اجل تعبئة الموارد المحلية من خلال تشجيع الادخار؛
- لجوء الحكومة إلى الادخار الإجباري للموظفين الحكوميين؛
- إنشاء الوكالة الكورية لتشجيع الصادرات وأسندت لها مهمة تقديم الخدمات الإدارية والمعلومات اللازمة للمصدرين كي يتمكنوا من إنشاء شبكات توزيع في مختلف دول العالم ؛
- إعفاء من الرسوم الجمركية لمستلزمات الإنتاج المستخدمة في الصناعات التصديرية؛
- وضع العديد من القيود على الواردات لحماية الصناعة المحلية باستثناء المواد الأولية والسلع الوسيطة التي تستخدم كمدخلات في الصناعة التحويلية؛
- قامت الحكومة بالاعتماد على الاقتراض من الخارج وشجعت شركات التصدير على الحصول على التمويل من الخارج لتوسع في خطوط الإنتاج؛
- المساهمة في عمل البنية التحتية الخاصة بالشركات وذلك من خلال تعبيد الطرق إلى باب الشركات وتحمل الدول لتكاليف إمداد شبكات الكهرباء والماء داخل الشركة؛
- برامج تدريب وتأهيل لليد العاملة مجانية؛
- إتباع سعر صرف متعدد للعملة الكورية،بحيث يساند المصدرين ويقيد المستوردين؛
- اعتمدت كوريا على سياسة الانتقاء للصناعات التصديرية الواعدة ومنحتها العديد من الحوافز لتشجيع التصدير، مما أدى إلى زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الوزن النسبي للصادرات الصناعية في إجمالي الصادرات الكورية.

الفرع الثاني:تطور صادرات كوريا الجنوبية

وبفضل حوافز التصدير والدعم السياسي الذي تقدمه الحكومة منذ أكثر من أربعة عقود نجحت الصادرات في تحقيق نمو سنوي بلغ في المتوسط نسبة تقدر ب 28%خلال الفترة 1960-1996 وساهمت الصادرات بنسبة

[1]-سميرز هير الصوص، تجربة كوريا الجنوبية في التنمية الاقتصادية، دورة تدريبية حول التنمية الاقتصادية واقتصاد السوق لدول الشرق الأوسط وإفريقيا،معهداستراتجيات التنمية ،كوريا الجنوبية،سيؤول،2006 ، ص ص 53 44

تقارب 40 % من النمو في –الإنتاج الوطني خلال الفترة 1955-1975 وسجلت الصادرات معدل نمو يقدر ب 35% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة -1960-1962 ثم حققت معدل نمو يقدر بنسبة تصل إلى 28 % خلال الفترة 1973-1975 ثم إلى أكثر من% 30 خلال الفترة 1976-1995 إلى أن بلغ حجم التبادل التجاري الكوري في نهاية سنة 1995 حوالي 264مليار دولار بزيادة قدرها 31 % عن سنة 1994.[1]

وقد استطاعت كوريا الجنوبية بفضل إتباع سياسة التوجه للخارج وتشجيع الصناعات الموجه للتصدير زيادة حجم صادراتها من 60 مليون دولار سنة 1962 إلى 254مليار دولار سنة 2004 بمعدل زيادة سنوية يقدر ب 40%، واحتلت المركز العاشر على مستوى العالم من حيث الصادرات محققتا فائضا في الميزان التجاري في نفس السنة بلغ حوالي 29.75 مليار دولار، وصدرت إلى العالم العربي حولي 550مليون دولار من المنتجات الصناعية خلال نفس السنة، ووصلت صادراتها إلى قيمة تقدر ب 466.3 مليار دور سنة 2010 ليسجل بذلك الميزان التجاري فائض يبلغ 48.4 مليار دولار خلال نفس السنة.[2]

وازدادت أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الكوري، حيث بلغت قيمة صادراتها في سنة 2004 قيمة تقدر ب 90.38 مليار دولار، وساهمت بمعدل سنوي يصل إلى نسبة 39 % في إجمالي الصادرات السلعية الكورية خلال الفترة 1990-2004. [3]

الفرع الثالث:سياسات الحكومة الكورية الداعمة للتصدير

حرصا منها على توفير البيئة المناسبة لعمل الشركات المصدرة وضمان استمرارها في تحقيق الأرباح التي تضمن لها التوسع في نشاطها، اعتمدت الحكومة على مجموعة من الآليات في ظل السياسة العامة لترقية الصادرات الصناعية يمكن توضيحها كالتالي:

---

[1]-قسوم ميساوي الوليد،دراسة اقتصادية وقياسية للصادرات الصناعية في الجزائر مع اخذ الفترة الممتدة من 1978 الى 2006 ، رسالة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. 2008/ 2007جامعة محمد خيضر،بسكرة،، ص34

[2]-سميرز هير الصوص، تجربة كوريا الجنوبية في التنمية الاقتصادية، دورة تدريبيه حول التنمية الاقتصادية واقتصاد السوق لدول الشرق الأوسط وإفريقيا، معهد استراتجيات التنمية،كوريا الجنوبي، سيؤول،2005، ص24

[3]-المرجع السابق، ص33

أولا: إنشاء المناطق الصناعية:

مع انطلاق المسيرة التنموية في الستينيات تزامن معها الشروع في إنشاء بعض المناطق الصناعية التصديرية تزايد عددها مع تطور الاقتصاد الكوري، حيث قامت الدولة بتهيئة هذه المناطق وتوفير الخدمات الأساسية فيها بأسعار مدعمة ومنحت المجمعات الصناعية المقامة عليها العديد من الحوافز الضريبية والجمركية والتسهيلات التمويلية.

ثانيا: بناء أجهزة التصدير

اعتمدت كوريا على جهاز رئيسي يضمن مساندة الصادرات يطلق عليه اسم "اتحاد تنمية التجارة الكوري " من خلال تخصصه في تسويق وترويج الصادرات، وله عشرة فروع*تقوم بعدة أنشطة تشمل تقديم وعرض المنتجات الوطنية على المستوردين، واكتشاف الأسواق الدولية واحتياجاتها، والمشاركة في المعارض وإقامتها، والتواصل مع رجال الإعمال، بالإضافة إلى مؤسسات أخرى تكمل عمل هذا الجهاز "كاتحاد التجار الكوريين" الذي يقوم ب وظيفة أساسية تتمثل في إرسال الممثلين التجاريين للاكتشاف الأسواق الواعدة للمنتجات الكورية،و هناك منظمة قومية تتكون من رجال الأعمال يطلق عليها اسم "الغرفة الكورية للتجارة والصناعة" تهتم بتنمية التعاون الاقتصادي الدولي.[1]

ثالثا:تمويل الصادرات

تم تأميم البنوك التجارية للتحكم في منح القروض التمييزية والدعم الانتقائي لبعض الصناعات الموجهة للتصدير، وكانت تمنح هذه القروض بأسعار فائدة ميسرة ولم تقتصر فقط على القطاع الصناعي بل كان بإمكان المؤسسات الزراعية التي تنتج من اجل التصدير أن تستفيد هي أيضا من هذه القروض.[2]

رابعا: سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد مرت السياسة الاستثمارية بعدت تغيرات ارتبطت بشكل مباشر بالتغيرات السياسية التي شهدتها كوريا الجنوبية،حيث لم يكن الاستثمار الأجنبي مسموحا في الخمسينيات، لكن مع صدور قانون تشجيع الاستثمار في سنة 1962 تم منح العديد من الإعفاءات للمستثمرين الأجانب وإعطائهم الحق في سحب أ رسمالهم بدون قيود والمزيد من الضمانات لتحويل الأرباح، وبالرغم من هذه الجهود لم تنجح في جلب المزيد من الاستثمارات فتم تعديل هذا القانون في سنة 1966 بهدف تشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية للتعويض عن انخفاض الادخار المحلي، ليتمفي سنة 1973تعديل قانون تشجيع الاستثمار مرة أخرى ليقيد من جديد دخول الاستثمارات

(1)-سامي حاتم عفيفي،مدخل إلى سياسات التجارة الخارجية، الطبعةالأولى، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1991، ص 406

(2)-محمود حامد عبد الرزاق، تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصاد ا رت ودعم التنميةالصناعية. مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص73

الأجنبية إليها، وانطلاقا من سنة 1985 غيرت سياستها الاستثمارية لتفتح الباب أمام الاستثمارالأجنبي بدون قيود في مختلف الأنشطة الاقتصادية. [1]

خامسا : تخفيض سعر الصرف

قامت كوريا الجنوبية في بداية الستينات بتخفيض قيمة عملتها الوطنية مقابل الدولار الأمريكي، مما ساهم في تطور الصناعات التصديرية نتج عنه زيادة سريعة في معدلات نمو الصادرات الصناعية[2]

الفرع الرابع: تغير تركيبة الصادرات الكورية

لقد أدت إستراتجية التنمية في كوريا الجنوبية التي تعتبر الصادرات بمثابة محرك النمو إلى تغيير هيكل القطاع الصناعي نتج عنه تغيير التركيبة السلعية للصاد رات، حيث كانت تصدر في الخمسينات الخامات المعدنية والحرير والطحالب البحرية، ونجحت في ستينيات القرن الماضي في تصدير منتجات الصناعات كثيفة الاستخدام للعمالة كالملابس والمنسوجات والجلود والأحذية والتبغ، واستطاعت مع حلول منتصف السبعينيات تصدير ألواح الصلب والماكينات الكهربائية والسفن ومعدات البناء، وأصبحت تصدر المنتجات الالكترونية في الثمانينات، ومنذ التسعينيات نجح الاقتصاد الكوري في تنويع واسع للصادرات إلى أن أصبحت المنتجات عالية التقنية أهم الصادرات الكورية .

المطلب الثاني : تجربة ماليزيا في مجال ترقية الصادرات

تعتبر التجربة الماليزية تجربة رائدة في العالم الإسلامي في مجال ترقية الصادرات الصناعية، فلقد كان التركيز على الصناعات التصديرية أساس النمو الاقتصادي، حيث استطاعت ماليزيا تطوير صناعاتها إلى أن أصبحت من أهم الدول المصدرة للمنتجات الالكترونية، وبفضل هذا الأداء الاقتصادي المميز تمكنت من الانضمام إلى نادي النمور الاقتصادية الأسيوية و تطمح اليوم بان تصنف ضمن الدول المتقدمة بحلول 2020 اعتمدت ماليزيا في الخمسينيات على إستراتجية إحلال محل الواردات في مجال الصناعات الاستهلاكية التي كانت تسيطر عليها الشركات الأجنبية قبل استقلالها، إلا أن هذه الإستراتجية لم تنجح في جعل قطاع الصناعة القطاع الرائد في الاقتصاد الماليزي بالإضافة إلى أثرها المحدود في تخفيض معدلات البطالة، وكانت اغلب السلع المصدرة في هذه الفترة المواد الأولية الزراعية، لكن هذا التوجه في سياسات التنمية الاقتصادية سرعان ما تحول في السبعينيات إلى التصنيع من اجل التصدير إذ بدا التركيز على الصناعات كثيفة الاستخدام للعمالة كالصناعة الالكترونية والنسيج

[1]-زيدان محمد،الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال- نظرة تحليلية للماكسب والمخاطر- مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الاول،كلية علوم الاقتصاد والتسيير،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ،2004،ص140

[2]-سميرزهير الصوص، مرجع سابق، ص127

التي أصبحت تساهم بثلثي القيمة المضافة للقطاع الصناعي وتستوعب حوالي 40 % من العمالة، ومنذ منتصف الثمانينات اعتمدت على مجموعة من السياسات لتنشيط النمو الصناعي وتعميق التوجه التصديري في التصنيع، من خلال تشجيع الصناعات كثيفة الاستخدام لرأس المال وذات القيمة المضافة العالية وذلك من اجل زيادة تنافسية المنتجات الماليزية و توسيع أسواقها الخارجية. [1]

وبفضل سياسة تجارية اعتمدت على تشجيع الصادرات نجحت ماليزيا في تحقيق نمو في صادراتها بلغ في المتوسط نسبة تقدر ب 17 % خلال الفترة 1978-1993 لتبلغ قيمة صاد راتها ما يقارب 48 مليار دولار في سنة 1993[2]حيث شكلت المنتجات الصناعية نسبة تقدر ب 71% من الصادرات الإجمالية خلال نفس السنة، وكانت أهم صادراتها الصناعية تتمثل في الأجهزة الكهربائية والالكترونية والمنسوجات والحديد والصلب والمنتجات الكيمائية، وفي سنة 2008 احتلت المرتبة 21 عالميا في التصدير بنسبة تقدر ب 1.2 % من إجمالي الصادرات السلعية العالمية، حيث بلغت صادراتها قيمة تقدر ب 195.7 مليار دولار و استحوذت الآلات ومعدات النقل على نسبة% 43.2 من إجمالي الصادرات يليها الوقود وزيوت التشحيم بنسبة تصل إلى 18.2ثم السلع المصنعة بنسبة 8.9 % ، ثم يلي هذه المجموعة في الأهمية النسبية في قائمة الصادرات الماليزية كل من الزيوت والدهون والشموع الحيوانية والنباتية، المنتجات الكيميائية بنسبة تقدر8.6% 6 % من إجمالي الصادرات على التوالي خلال نفس السنة،[3] واستطاعت تنويع أسواق صادراتها على مستوي العالم، حيث تشكل دول الآسيان 29 % من صاد رات ماليزيا، وتصدر إلى اليابان حوالي 17 % من إجمالي صادراتها، وتصدر إلى الاتحاد الأوربي 16 % وتستورد الولايات المتحدة الأمريكية% 15 من الصادرات الماليزية[4] و قد كان الاستقرار السياسي احد أهم العوامل التي ساعدت على نجاح ماليزيا في تطوير اقتصادها من اقتصاد يعتمد على تصدير المنتجات الزراعية في شكلها الخام إلى اقتصاد يعتمد على تصدير المنتجات الصناعية ذات القيمة المضافة العالية، حيث ساهم الاستقرار في تهيئة الظروف الملائمة للانطلاق قي ترقية الصادرات، و كان من بين السياسات التي استخدمتها الحكومة الماليزية لتشجيع الصاد ا رت الصناعية مايلي :

– الدور الايجابي الذي لعبته السياسة التجارية في تسهيل النفاذ إلى الأسواق الخارجية وهذا من خلال الاستفادة من الفرص المتاحة من الاتفاقيات الدولية في مجال التجارة الخارجية .

---

(1)-قسوم ميساوي الوليد، مرجع سابق، ص41

(2)-سامي حاتم عفيفي، مرجع سابق، ص 36

(3)-سلسلة دراسات تنمية الاسواق التصديرية،السوق الماليزي، وزارة التجارة الخارجية، الامارات العربية المتحدة، نوفمبر 2009، ص 7.

(4)-إستراتجية تنمية الصادرات المصرية،وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، السنة الاولى،2001،مصر اغسطس 2001 ص133.

– حرص الحكومة الماليزية على إنشاء العديد من مكاتب التمثيل التجاري في دول العالم لما لها من أهمية في تدعيم القدرة التنافسية لصادرتها، حيث قامت بتأسيس 29 مكتب في المراكز التجارية الرئيسية (باريس، نيويو رك، سيول، سيدني هونغ كونج.....) وتقوم هذه المكاتب بدراسة هذه الأسواق وتحديد الوسائل اللازمة لتسويق المنتجات فيها.

– تعتمد ماليزيا على تقييد الواردات المنافسة للإنتاج المحلي، حيث تفرض عليهارسوم جمركية تتجاوز 30%

– الاهتمام الكبير الذي أولته الحكومة الماليزية لتنمية الموارد البشرية من خلال زيادة الإنفاق العام على التعليم والبحث والتدريب المهني، مما انعكس إيجابا على ارتفاع إنتاجية العمل من جهة والتأقلم السريع مع التكنولوجيا المستوردة وتطويرها من جهة أخرى .

– قامت بتطوير البنية الأساسية لوسائل النقل على المستوى البري والبحري والجوي إلى أن أصبحت على درجة عالية من التقدم والكفاءة .

الفرع الأول: السياسة الاستثمارية المساندة لنشاط التصدير

لعب الاستثمار الأجنبي المباشر دور المحرك الأساسي في نمو الصادرات الماليزية، فلقد استخدمت الحوافز لجلب وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر لصناعات وقطاعات معينة تتمتع فيها بميزة نسبية وإمكانيات للتصدير في ظل سياسية تقوم على التعديل المستمر لهيكل الحوافز الاستثمارية، ونجحت في مضاعفة حجم الاستثمارات الأجنبية خاصة بعد صدور قانون الاستثمارات الذي قدم مجموعة من الحوافز التنافسية تركزت على تحرير كافة القيود الخاصة بالملكية في الشركات، وأصبح بإمكان الأجانب الاستحواذ على 100 % من حقوق الملكية في شركاتهم عند قيامهم بتصدير80 %من منتجات شركاتهم، كما تم السماح بموجب هذا قانون للشركات التي تصدر ما بين نسبة 51 % إلى 79 % من منتجاتها بالاستحواذ على نسبة 51 % إلى نسبة79 % من حقوق الملكية لتلك الشركات، أما بالنسبة للشركات التي تقوم بتصدير نسبة مابين 20 %كحد ادني ونسبة 50 %كحد أقصى من منتجاتها يسمح لها بتمل 51%من حقوق الملكية الأجنبية للشركة، في حين سمح للشركات التي لا تستطيع تصدير سوى 20 % من منتجاتها سوى بتملك كحد أقصى 30 % من حقوق الملكية الأجنبية لتلك الشركة وساعدت الاستثمارات الأجنبية ماليزيا على التوسع في قاعدتها التصديرية خصوصا بعدما تم إعادة تنظيم وتوجيه هذه الحوافز إلى الاستثمارات الرأسمالية عالية التكنولوجيا، مما ساهم في تنويع قائمة الصادرات الماليزية إلى أن أصبحت المنتجات الالكترونية احد أهم صادراتها .

الفرع الثاني: سياسة التصدير الماليزية

لقد ارتكزت سياسة التصدير الماليزية على مجموعة من الحوافز الموجهة للمصدرين، و تتمثل هذه الحوافز فيمايلي:

I.الإعفاءات الضريبية

انتهجت الحكومة الماليزية سياسية ضريبية تعطي الأولوية لزيادة نمو الصادرات من خلال اعتمادها على جملة من الإعفاءات التي تتمثل في الأتي :

- تمنح ماليزيا لمصدريها تخفيضيصل إلى نسبة تقدر ب 50 % على ضريبة الشركات ؛
- إعفاء ضريبي يعادل نسبة 5 % من قيمة الصادرات ؛
- إعفاء ضريبي يمثل ما نسبته 10 % من التكاليف المرتبطة بخدمات التصدير بما فيها تكاليف التسويق في الخارج والتامين على الصادرات والتامين على الحمولات المستوردة ؛
- إعفاء كامل من الرسوم الجمركية على المواد الأولية والآلات والمعدات المستوردة الموجة للصناعات التصديرية ؛
-استرداد قيمة الرسوم الجمركية على السلع الوسيطة المستخدمة في الصادرات.

II.تشكيل الإطار المؤسسي المساند للصادرات:

ولقد تمثل ذلك من خلال إنشاء مجموعة من المؤسسات التي توفر المساندة لنشاط التصدير وتوفر العديد من الخدمات للمصدرين، حيث بدأت الحكومة بإنشاء هيئة متخصصة لترويج الصادرات يطلق عليها" إدارة التجارة الخارجية الماليزية " تشرف عليها وزارة التجارة والصناعة، وكان هدفها الرئيسي هو تسهيل القيام بعملية ترويج الصادرات بصفة عامة والصادرات الصناعية بصفة خاصة، و يتم تقديم الخدمات المتعلقة بتمويل الصادرات من خلال " مجلس تمويل الصناعة الماليزية " حيثيقدم القروض المتوسطة والطويلة الأجل للشركات ذات التوجه التصديري، كما يحرص المجلس أيضا على تقديم العديد من الخدمات الاستشارية المجانية للمصدرين والمنتجين بشكل عام، ويضمن " مركز تجارة الصادرات الماليزية " تسويق المنتجات الصناعية في الأسواق الخارجية من خلال القيام بتوفير المعلومات التجارية المتعلقة بالأسواق الخارجية وتسهيل معاملات المشترين المحتملين وربطهم بالموردين المحتملين من ماليزيا، بالإضافة إلى إجرائه العديد من الندوات والمؤتمرات حول فرص التصدير المتاحة بالخارج وقيامة بإصدار الدوريات المتعلقة بالأسواق الواعدة للمنتجات الماليزية.

III.سياسات سعر الصرف:

قامت ماليزيا في منتصف السبعينيات بفك ارتباط الرينجت بالجنيه الانجليزي و اتبعت سياسة نقدية تقوم على تعويم العملة مما أدى إلى ارتفاع قيمة الرينجت بنسبة 77 % مقابل الدولار خلال الفترة 1976-1985لتصبح العلاقة بينهما تدريجيا شبه ثابتة على أساس اثنان ونصف رينجت تساوي دولار واحد .

IV.إنشاء المناطق الحرة:

وتوفر المناطق الحرة للمشاريع الصناعية المقامة عليها الإعفاءات التالية :

- ضمان الحدود الدنيا من الإجراءات على الواردات والصادرات ؛
- إعفاء كامل من الرسوم الجمركية على المدخلات المستوردة ؛
-إعفاء 100 % من الرسوم الجمركية على الصادرات.[1]

المطلب الثالث : تجربة تايلاند في مجال ترقية الصادرات

تعتبر تايلاند من الدول حديثة العهد بالتصنيع، حيث تصنف ضمن مجموعة دول الجيل الثاني للنمور الاقتصادية الأسيوية مع كل من ماليزيا واندونيسيا، فلقد كانت سياستها الصناعية تقوم على الإحلال محل الواردات في ستينيات القرن العشرين مما جعل صادراتها تتركز في المواد الأولية و السلع الزراعية التقليدية كالأرز والمطاط والأشجار وخام القصدير، واتجهت سياساتها الصناعية إلى التصدير في أواخرالسبعينيات خصوصا في الصناعات كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة، لتبدأ في التسعينات بتشجيع الصناعات التصديرية كثيفة الاستخدام لرأس المال، وترتب على ذلك تنويع قائمة الصادرلت التايلاندية لتشمل المنتجات الزراعية والمنتجات الخشبية والأحذية والمجوهرات والملابس وأجهزة الكمبيوتر والمنتجات الكهربائية والأغذية البحرية، حيث أصبحت الصادرات الصناعية تساهم نسبة تقدر ب% 45 في إجمالي الصادرات .

الفرع الأول: السياسات التوجيهية لتحديد الصناعات التصديرية

اتبعت تايلاند وسيلة ناجحة لتحديد الصناعات التصديرية التي تتمتع فيها بميزة نسيبة مقاسه بالتكلفة ومدى القدرة على النفاذ للأسواق الخارجية والبنية الأساسية والموقع الجغرافي، وذلك بعدما أعلنت فتح الباب أمام الاستثمار الأجنبي قام مجلس الاستثمار بتتبع مسارات الاستثمارات الأجنبية ومدى تفضيل المستثمرين لصناعات معينة، ليتم تحديد هذه الصناعات المحورية التصديرية وفق معيار أعلى تركز لقيمة الاستثمار – التونة المعلبة والفواكه المعلبة والمجوهرات ... لتستهدفها الحكومة التايلاندية بمنحها المزيد الحوافز التصديرية، إلى جانب إنشائها العديد

[1]-المرجع السابق، ص 134 ،135

من الشركات لتنشط في هذه الفروع الصناعية، الأمر الذي ساهم في تطور هذه الصناعات وزيادة نمو صادرتها، وشجع هذا على زيادة توجه التدفقات الاستثمارية الأجنبيةللتلك الصناعات التصديرية[1] وحققت صادراتها نمو سنوي يقدر بنسبة 23 % خلال الفترة1987-1993 حتى وصلت إلى 38 مليار دولار، ويرجع سبب هذا النجاح لعدة عناصر لعل أهمهاالامتيازات الضريبية وخفض تكاليف الطاقة وتقديم الخدمات التسويقية للمؤسسات المصدرة، وتمثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وسنغافورة وهونغ كونغ وألمانيا وهولندا وبريطانيا اكبر واهم الأسواق المستوردة للصادرات التايلاندية.[2]

الفرع الثاني: تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر

اهتمت الحكومة التايلاندية بتشجيع الاستثمارات الأجنبية الموجه للأنشطة التصديرية، حيث قامت بإنشاء مجلس الاستثمار في سنة 1977 الذي يعمل على تنشيط الصادرات بطريقة غير مباشرة من خلال جذبه وتنشيطه للاستثمارات الأجنبية بهدف تطوير الصناعات التصديرية الأساسية وتدعيم قدراتها التكنولوجية، وأصبح الاستثمار الأجنبي يلعب دورا كبيرا في نجاح إستراتجية ترقية الصادرات نتيجة تقديم الحكومة للعديد من التسهيلات لدعم الصناعات الموجه للتصدير عن طريق هذا المجلس الذي يمنح للمصدرين العديد من الحوافز مثل الإعفاءات الضريبية والجمركية والتسهيلات الائتمانية، إلى جانب تقديمه لامتيازات خاصة للشركات الأجنبية المستثمرة في الصناعات الالكترونية.[3]

الفرع الثالث: إستراتجية ترقية الصادرات التايلاندية

تبنت الحكومة التايلاندية منذ بداية السبعينيات سياسة اقتصادية تهدف إلى تشجيع وتحفيز الصادرات الصناعية، واعتمدت هذه السياسة على عدة محاور رئيسية تتمثل فيمايلي:[4]

أ- إنشاء المناطق الصناعية التصديرية

قامت الحكومة بإنشاء المناطق الحرة التي تتوفر فيها البنية الأساسية والخدمات التي تتطلبها الصناعات التصديرية،و منحت الشركات الموجودة فيها حق الاستفادة من الإعفاءات الضريبية والجمركية لفترة طويلة تتجاوز العشر سنوات.

(1)-إستراتجية تنمية الصادرات المصرية، مرجع سابق، ص140
(2)-قسوم ميساوي الوليد، مرجع سابق، ص43
(3)-زيدان محمد، مرجع سابق، ص 145
(4)-إستراتجيّات نمية الصادرات المصرية، مرجع سابق، ص ص 145 144

ب– إصلاح السياسة النقدية

لقد كانت العملة التايلاندية " البات" مرتبطة بالدولار الأمريكي في الستينيات والسبعينيات، وفي سنة 1984 قام البنك المركزي التايلاندي بفك الارتباط بالدولار ليصبح منذ ذلك الوقت "البات" مرتبط بسلة من العملات تشمل الدولار الأمريكي و بعض العملات الإقليمية كالين الياباني، ونتج عن ذلك انخفاض قيمة "البات" بنسبة15 % مما ساهم في رفع القدرة التنافسية للصادرات، وفي سنة 1991 قامت بإلغاء جميع القيود على حرية الصرف الأجنبي مما سمح بحرية تحويل رأس المال والأرباح، وقد شجعت هذه السياسة لدخول الاستثمارات الأجنبية وتركزها خصوصا في الصناعات التصديرية .

ت– الهيئات الأساسية المدعمة للصادرات :

تقوم تايلاند بمساندة المصدرين من خلال العديد من الخدمات التي تقدمها المؤسسات الحكومية المخصصة لتنشيط الصادرات، فتم إنشاء "إدارة تنمية الصادرات" بميزانية سنوية تبلغ حوالي 19 مليون دولار تقوم بثلاثة وظائف رئيسية تتمثل في التعريف بالإنتاج الصناعي والزراعي على المستوى الدولي،والتوفيق بين رغبات المستوردين والمنتجين المحليين، بالإضافة إلى دورها في اقتراح السياسات الهادفة لزيادة القدرة التنافسية للصادرات، فضلا عن إنشاء اتحاد الصناعات التايلاندية بهدف زيادة القدرات التصديرية لمختلف الفروع الصناعية، وهذا من توفير المعلومات عن التكنولوجيا الحديثة وفرص التسويق الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى إجرائه العديد من الدورات التدريبية لفائدة أعضائه الذي يبلغ عددهم 1600 عضو يمثلون حوالي 22 فرع صناعي .

ث– النفاذ إلى الأسواق العالمية:

تستفيد الصادرات التايلاندية من المعاملات التجارية التفضيلية الذي يمنحها اتحاد دول شرق أسيا لتيسير نفاذ المنتجات إلى أسواق الدول الأعضاء، كما تمنح تايلاند لمصدريها معاملة تفضليه للنفاذ إلى أسواق مختلف دول العالم نتيجة إبرامها للعديد من الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف .

ج– حوافز التصدير:

يحصل المصدرون على مجموعة من الحوافز الضريبة في ثلاثة مناطق بتايلاند،يمكن توضيحها في الأتي :[1]

I .منطقة بانكوك : وتستفيد شركات التصدير الموجودة في هذه المنطقة من الإعفاءات التالية :

– تخفيض في الرسوم الجمركية المفروضة على الوردات من المعدات يصل إلى نسبة تقدر ب 50%؛

– إعفاء من الضرائب على الدخل لمدة ثلاثة سنوات ؛

[1]-سامي حاتم عفيفي، مرجع سابق، ص 367

-إعفاء من الضرائب على المواد الخام لمدة سنة كاملة

II.الأقاليم المحيطة بمنطقة بانكوك : وتحظى المجمعات الصناعية الموجودة في هذه المنطقة بالحوافز التالية :

- خصم بنسبة 50 % من الرسوم المفروضة على الواردات من الآلات ؛

- إعفاء من الضرائب على دخل الشركات لمدة ثلاثة سنوات، وترتفع مدة الإعفاء لتصل إلى سبعة سنوات بالنسبة لشركات المقامة في المناطق الصناعية التصديرية ؛

- إعفاء المواد الأولية من الضرائب لمدة سنة.

III.المقاطعات المتطرفة : وتتمتع المنشات الموجودة في هذه المنطقة بالمزايا التالية :

- إعفاء كامل من الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات من الآلات ؛

- إعفاء من الضرائب على دخل الشركات لمدة ثمانية سنوات، وبعد انقضائي مدة الإعفاء تحظى الشركات بتخفيض على ضريبة الدخل بنسبة تقدر ب% 50 لمدة خمسة سنوات تتمتع الشركات بإعفاء من الضرائب على المواد الخام

- خصم لتكاليف النقل والكهرباء والمياه من الدخل الخاضع للضريبة لمدة عشرة سنوات.

المبحث الثالث: الإستراتجية المستقبلية لترقية الصادرات غير النفطية

المطلب الأول : ماهية الإستراتجية

يمكننا وضع مخطط للإستراتجية المستقبلية لترقية الصادرات غير النفطية بالجزائر، من خلال التركيز على تذليل العقبات التي تواجه الصادرات غير النفطية في ضوء الاستفادة من التجارب الناجحة في ترقية الصادرات والتي تخطت هذه العقبات باعتمادها على بعض السياسات الاقتصادية العالمية الناجحة في دفع معدلات نمو الصادرات خصوصا في القطاع الصناعي، هذا مع الأخذ في عين الاعتبار أن أي سياسة لترقية الصادرات يجب أن تبنى على تنمية القطاعات المصدرة حاليا قبل أن تبدءا في تنمية قطاعات جديدة أو أسواق جديدة، ولا يمكن نجاح أي إستراتجية لترقية الصادرات إلا في ظل وجود فلسفة واضحة للسياسة التجارية تأخذ في الاعتبار المتغيرات التي فرضها النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ويقصد بهذه الفلسفة منهاج المجتمع وفكرة التعامل مع قضية ترقيه الصادرات فيجب التخلي عن الفكرة القائلة بأنه ليس هناك للجزائر ما تصدره خارج المحروقات .

وتعتمد الإستراتجية المستقبلية لترقية الصادرات غير النفطية في رؤيتها على "المساهمة في تطوير وتنمية الاقتصاد الوطني ليكون مزدهرا ومنفتحا على الأسواق الإقليمية والعالمية من خلال سياسة تجارية تحقق المنافع للاقتصاد الوطني "، ويتم هذا من خلال اختيار الوسائل والأساليب الحديثة لترقية الصادرات مع التأكيد على أهمية الربط بين تدفق السلع نحو الخارج وبين الجوانب التسويقية وقدرتها على تهيئة المناخ أمام المصدرين الجزائريين لدخول الأسواق العالمية والصمود في وجه المنافسة الخارجية للوصول إلى أهداف محددة لترقيه الصادرات غير النفطية على المستوى القصير والبعيد ولابد أن تكون هذه الأهداف معقولة ويمكن تحقيقها، إذ أن الأهداف المبالغ فيها لا يمكن أن تخدم معدلات أداء الاقتصاد الجزائري والتي يمكن أن ينشأ بسببها شعور بالإحباط .

الفرع الأول: أهداف الإستراتجية

ويتمثل الهدف الأساسي لهذه الإستراتجية في اعتماد التصدير غير النفطي أداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لزيادة حجم وقيمة الصادرات غير النفطية وبدرجة أساسية مخرجات الصناعات التحويلية والمنتجات الزراعية ذات الميزة النسبية ومنتجات الثروة السمكية من خلال فتح المجال للقطاع الخاص لزيادة استثماراته في القطاعات التصديرية لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة .

ولتحقيق هذا الهدف الاستراتجي في الأجل الطويليجب العمل و التركيز علي تحقيق جملة من الأهداف الفرعية والتي تتمثل في الأتي:[1]

– يجب الاعتماد على نشاط التصدير لتحقيق نمو سريع في التشغيل وإيجاد فرص عمل جديدة واعتباره الحل الحاسم لمشكلة البطالة في الجزائر من خلال التخصص في فروع إنتاج السلع كثيفة العمل، وتصنف فروع الإنتاج حسب درجة كثافة عنصر العمل كما يلي: الصناعة الغذائية، صناعة النسيج والجلود، المصنوعات الخشبية والفلين، صناعة الورق، الصناعة الكيماوية، الصناعات الكهربائية والالكترونية.

– يجب أن تكون الأنشطة الإنتاجية التصديرية هي الأنشطة التي تتركز فيها الاستثمارات وتستحوذ على النصيب الأكبر من الاستثمارات المحلية والأجنبية نتيجة الدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في إتاحة فرص لتوسع هذه الأنشطة الإنتاجية، وما يترتب عليها من تحفيز ونمو أنشطة إنتاجية أخرى تمثل في مرحلة ثانية إضافة لقاعدة التصدير الجزائرية، ويتم ذلك من خلال توفير المناخ الملائم للاستثمار التصديري .

[1]-كمال عايشي، مرجع سابق، ص 358 357

– ضرورة تنويع قطاع التصدير من خلال إحداث تغيرات نوعية وكمية على المنتجات التصديرية خصوصا المنتجات الزراعية والسمكية هذا من جانب، ومن جانب أخر التخلص من التركيز الجغرافي للصادرات غير النفطية عن طريق استهداف مناطق جغرافية جديدة كالدول الإفريقية والمنطقة العربية .

– ضرورة جعل قطاع التصدير القطاع الرئيسي لنقل واكتساب التكنولوجيا في الاقتصاد الوطني، و تأخذ عملية نقل التكنولوجيا عدة صور مختلفة من أهمها ما يلي: نقل المعلومات الفنية بصفة عامة، تقديم المعرفة الفنية حول المنتجات وخاصة الجديدة منها، تعليم وتدريب اليد العاملة الفنية والمتخصصة، تبادل الخبراء الفنيين.

الفرع الثاني: استنتاجات من التجارب الناجحة في تنمية وتنشيط القطاع التصديري

من أكثر التجارب الدولية نجاحاً في ترقيه الصادرات هي دول شرق أسيا، وتدلنا هذه التجارب أن تحقيق الأهداف التصديرية لبلد ما يعتمد على توفير بيئة محفزة شاملة وإدارة متكاملة للعملية التصديرية بالاستناد إلى إستراتجية وطنية لترقية الصادرات تعتمد على معرفة دقيقة للميزة التنافسية للاقتصاد وبشكل خاص القطاعات الاقتصادية ذات القدرة التنافسية وكذلك تحديد أولويات الأسواق المستهدفة، وتعكس توجها شاملا للنهوض بالقطاعات المختلفة لتدعيم القدرة التنافسية .

وعلى هذا أساس فانه من الأهمية توافر مجموعة من العناصر المساندة لأي إستراتجية حتى يكتب لها النجاح في تنمية الصادرات غير النفطية، وتتمثل هذه العناصر في الأتي :

– ضرورة محاربة آليات الفساد لما لها من أثار سلبية على حركية النشاط الاقتصادي للبلاد والتي أدت إلى ضعف كفاءة السياسات والمؤسسات الاقتصادية وتعطيل المنظومة القانونية والتشريعية الاقتصادية وتوجهاتها، وتوفير الاستقرار السياسي الذي يضمن المناخ المناسب للحياة الاقتصادية في الجزائر للنهوض بالقطاع التصديري .

– ضرورة وجود نظام فعال لحوافز التصدير باعتباره أحد الجوانب الهامة في العملية التصديرية، حيثيشمل مجموعة متكاملة من الأساليب والإجراءات على الأقل في المرحلة الأولى من التصدير،[1]من خلال تعويض ارتفاع تكاليف الإنتاج وتكاليف التسويق والأعباء التي تجعل المصدر الجزائري لا يستطيع المنافسة في الأسواق الخارجية بهدف رفع الأداء التصديري في ظل السياسات التي تتخذها الجهات المعينة، مع أهمية تكامل نظام حوافز التصدير حتى يؤتى بأثره في زيادة حصيلة الصادرات الجزائرية والتنسيق بين هذه السياسات حتى لا يحدث تضارب في أهدافها كالسياسة الضريبية التي تسعى إلى زيادة موارد الدولة وما لها من اثر سلبي على النشاط التصديري .

[1]-سامي حاتم عفيفي ، مرجع سابق، ص 402

– الاستثمار في الموارد البشرية من خلال الاهتمام بالتعليم وتطوير المهارات الفنية من خلال مراكز تدريب فعاله، وتسهيل انتقال الأيدي العاملة في أنشطة القطاع الواحد وبين باقي القطاعات وتأهيلها، ومما لاشك فيه أن نوعيه الموارد البشرية تلعب دوراً كبيرا في التأثير على التقدم الاقتصادي للدولة [1]

– العمل على تنشيط التمثيل التجاري ودوره المتمثل في تدعيم وتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجزائر والعالم الخارجي، والتوسيع في إنشاء مكاتب له بالخارج والاهتمام بها لتأدية دورها في مجال ترقيه الصادرات غير النفطية عن طريق دراسة الأسواق الخارجية وتوفير البيانات والمعلومات عن إمكانية التصدير والترويج للسلع الجزائرية.

– الإسراع في انجاز مشروع الشبكة الوطنية للمعلومات الممول من الوكالة الوطنية لترقيه التجارة الخارجية الذي يهدف إلى تغطيه كل التراب الوطني في مجال المعلومات التجارية المتعلقة بالتصدير والاستيراد وتسهيل المعاملات التجارية، ووضع تحت تصرف كل المتعاملين الاقتصاديين كل المعلومات الخاصة بالعروض الآتية من الخارج، وزيادة على هذا تقديم التوعية والمعايير الواجب احترامها لكل منتج .

– ضرورة انتهاج سياسات صناعية ترمي إلى توجيه وتحويل الصناعات من صناعات تهدف إلى إحلال الواردات إلى صناعات تهدف إلى ترقية الصادرات الصناعية والتي يتمتع فيها الاقتصاد الوطني بمزايا تنافسية.[2]

– استغلال الطاقة الإنتاجية العاطلة مما يساعد في تخفيض تكاليف الإنتاج، ومن ثم زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية، و يتطلب ذلك العمل على حصر الطاقات غير المستغلة بدقة وتحديد أسباب عدم استغلالها في القطاع الصناعي و في القطاع الفلاحي من خلال التوسع في المساحة المزروعة، فضلا على أهمية التوسع في البحوث وعملية الإرشاد ألفلاحي.[3]

– تأهيل ودعم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية خصوصاً المؤسسات الصغيرة والمتوسط ذات التوجه التصديري على الانخراط في نظم الجودة العالمية والتي في مقدمتها نظم إدارة الجودة الشاملة والايزو ونظام البطاقات البيئية، فهذه النظم أصبحت بمثابة رخصة المرور لأسواق الدول المتقدمة.[4]

– وضع خطة تسويقية متكاملة للتعريف بالمنتجات الجزائرية التصديرية في الأسواق الخارجية وتتكفل الوكالة الوطنية لترقيه التجارة الخارجية بتنفيذها.

---

(1)-ايزام خالد، مرجع سابق، ص76

(2)-كمال عايشي،نظرية الإوز الطائر الأسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحول إلى الهيكل التصديري، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية،العدد السادس كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر،بسكرة،ديسمبر 2009ص 220

(3)-غالم جلطي، مرجع سابق، ص 140

(4)- المرجع السابق، ص 139

المطلب الثاني : محاور الإستراتجية

تعتمد الإستراتجية على مجموعة من المحاور يجب العمل بها لتنمية الصادرات، تتمثل في الأتي :

المحور الأول : بناء إدارة وطنية للنشاط التصديري

على الرغم من التقدم الذي تم في إنشاء البنيان المؤسساتي الخاص بترقية الصادرات، إلا أن هذا الأمر لا يكفي بل يتطلب إدارة وطنية تشرف وتطور تسيير قطاع التصدير و قادرة على قيادة العمل الوطني لترقية الصادرات، وتملك الآليات الفعالة لمتابعة وتنفيذ النشاط التصديري بصورة متكاملة، هدفها إزاحة جميع أشكال التعثر بداية من مرحلة الإنتاج مرورت بمراحل التجهيز والتعبئة والتغليف والنقل، وما يصاحبها من خدمات التمويل والتامين والإجراءات الجمركية والشحن للأسواق الخارجية و ما يسبقها من حملات دعائية وترويجية للوصول في النهاية إلى المستهلك في الأسواق العالمية. [1]

وان دعم هذه الإدارة من أعلى مستوى في السلطات الج ا زئرية هو ضروري لوضع قضية تطوير ونمو الصادرات غير النفطية كأحد أولويات الدولة، لان التصدير توجه استراتجي يدعم برامج النمو الاقتصادي، هذا بالإضافة إلى تعزيز دور المؤسسات الخاصة بالتصدير لضمان فعالية أدائها في إنجاح العملية التصديرية خصوصا المجلس الأعلى للصادرات الذي أنشئ مؤخرا، وهذا من خلال الاعتماد على فنيين مختصين وليس إداريينيغلب عليهم الطابع البيروقراطي .

المحور الثاني : خلق مناخ استثماري محفز

تلعب السياسة الاستثمارية دورا مهما في توجيه الاستثمار نحو القطاعات التصديرية من خلال الاعتماد على منح العديد من المزايا التشجيعية للمستثمرين لضمان وتوفير بيئة ملائمة للاستثمار التصديري تكون حافزا لجلب الاستثمارات الأجنبية،[2]وعلى الرغم من الامتيازات الاستثمارية التي تقدمها الجزائر للمشروعات صاحبة الأهداف التصديرية لم تنجح السياسة الاستثمارية الجزائرية في إحداث اثر ايجابي على حجم وقيمة الصادرات غير النفطية، لذلك يجب العمل على توفير عناصر الجذب للمستثمرين والمصدرين لخلق مناخ استثماري محفز أهم سماته الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وتوفر الأطر القانونية والتنظيمية الملائمة لجذب الاستثمار الأجنبي، وتوفر الاستثمارات في البنية التحتية كوسائل النقل و الاتصالات.

---

(1)-مطر احمد وعبد المجيد رضوان، سياسات تنمية الصادرات، سلسلة تجارب دولية ناجحة في مجال التصدير، إدارة التحليل والمعلومات التجارية، العدد الأول، الإمارات العربية المتحدة، 2009 ، ص4

(2)-مطر احمد و عبد المجيد رضوان، مرجع سابق، ص5

المحور الثالث : سياسات تحسين جودة الصادرات

يعتبر تحسين جودة الصادرات من أهم العوامل التي تعزز القدرة على اختراق الأسواق العالمية والانتشار بها، وذلك من خلال: [1]

– إقامة شبكات الإنتاج للتصدير، بمعنى ربط مجموعة من المؤسسات المتميزة في القطاع الصناعي ودعمها وضمان تموينها بمستلزمات الإنتاج والطاقة وتكاليف النقل وحصر هذه المزايا على هذه المؤسسات دون غيرها بهدف زيادة جودة و كمية صادرات هذه المؤسسات التي تنشط في ظل هذه الشبكات؛

– وضع برامج تدريب تهدف إلى رفع قد ا رت المصدرين الجزائريين وتوفير خدمة الاستشارة لمساعدة المصدرين للتعرف على الأسواق الخارجية بواسطة خبراء التصدير ؛

– إنشاء المعاهد المتخصصة في تقديم الدعم الفني للمشاريع التي توجه منتجاتها للتصدير، خاصة فيمايتعلق بتطبيق الأساليب التكنولوجية الحديثة ؛

– التشجيع المعنوي للمنتجين والمصدرين كتأسيس جائزة لأفضل المنتجات المصدرة ؛

– إعداد وتوفير الد راسات والمعلومات الخاصة بالأسواق الخارجية

المحور الرابع : التمويل والتامين للصادرات

ضرورة توفير الموارد المالية اللازمة للنشاط التصديري بأسعار فائدة ميسرة من خلال دعم وزيادة موارد المؤسسات المالية المتخصصة وتنويع نشاطها لضمان المخاطر التجارية وغير التجارية التي تتعرض لها الصاد ا رت غير النفطية، ويجب ألا يشمل ذلك المصدرين فقط بل يمتد لتغطيه كافة الصناعات والخدمات التي تتعلق بالتصدير، ومما لا شك فيه أن تغطيه هذا الجانب إنما ينعكس على دعم قدرة المصدرين الجزائريين في دخول الأسواق الدولية .

المحور الخامس : التسويق و الترويج

التسويق : يعد الاهتمام بالتسويق سر نجاح أي دولة في ترقية صادراتها، لذلك يجب العمل على إعداد استراتجيات تسويقية تعتمد بالأساس على نظم معلومات التصدير لتقييم الفرص المتاحة للمنتجات الوطنية والتنبؤ بالطلب الخارجي عليها،[2] وتشخيص الموقف التنافسي للصادرات غير النفطية للتعرف على المنتجات التي تتمتع

[1]-المرجع السابق، ص6

[2]- محمود حامد عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 177

بميزة نسبية أكبر لدعمها، والمنتجات التي تعاني من مشاكل فنية وإنتاجية للسعي إلى تطويرها، ومع الاستعانة أيضا بالشركات الدولية المتخصصة في التسويق.

الترويج : تعتبر المعارض التجارية من أهم الوسائل الشائعة الاستخدام والفعالة للترويج، لذلك يمكن الاعتماد عليها في المساهمة في تطوير و ترويج المنتجات الوطنية من خلال احتواء " البرنامج الرسمي لمشاركة الجزائر في التظاهرات الاقتصادية بالخارج " على المشاركة و التواجد في أشهر المعارض الدولية كمعرض برلين وهانوفر– علما أن هناك أكثر من 800 معرض تجاري يتم تنظيمها سنويا في كافةأنحاء العالم – بالإضافة إلى الاعتماد على وسائل أخرى للترويج كتشجيع المؤسسات المحلية على فتح مكاتب تجاريه لها في الأسواق المستهدفة، والاعتماد على علامات تجارية للمنتجات الج ا زئرية لزيادة ثقة المستهلك بالمنتجات المصدرة .[1]

المحور السادس : تفعيل دور قطاع النقل في ترقية الصادرات

العمل على تطوير وتوسيع شبكة النقل الداخلي والخارجي بأنواعه المختلفة البري و البحري و الجوي في ظل سياسة مناسبة للنقل، وتخفيض من تكلفه نقل الصاد رات والتي تعتبر من أهم المشاكل التي تضعف النشاط التصديري، ومنح المصدرين المزيد من التخفيضات في مختلف أنواع النقل بصفة عامة و النقل البحري بصفة خاصة، حيثيتم نقل أكثر من 75 % من حجم التجارة العالمية بحرا،[2] و90% من التبادل التجاري للجزائر يقع عن طريق البحر، إذا لابد من رفع أداء الموانئ الجزائرية من خلال تحسين خدمات الشحن والتفريغ وتحديث تجهيزات التنضيد وتوفير مستودعات التبريد والحاويات، أما فيمايتعلق بالنقل الجوي فيجب تدعيم الأسطول الجوي الجزائري بطائرات نقل البضائع، وبخصوص النقل البري لا بد من عمل المزيد لعصرنه شبكة الطرقات أكثر فأكثر، وكان أهم انجاز في هذا المجال يتمثل في الطريق السيار شرق– غرب .

المطلب الثالث : إجراءات وآليات تنفيذ الإستراتجية

إن نجاح دولة و فشل دولة أخرى في ترقية الصادرات يتوقف بصورة أساسية على تطوير الإجراءات والآليات المطبقة، والإستراتجية المقترحة تعتمد على تفعيل السياسات المعتمدة حاليا والعمل بالأساليب الحديثة لترقية الصادرات، ويمكن استعراض هذه السياسات كالأتي :

(1)-سامي حاتم عفيفي، مرجع سابق، ص 442
(2)-نفس المرجع، ص 423

1- السياسات الكلاسيكية

و تشمل السياسات الكلاسيكية كل من سياسات الدعم والإعانات والسياسات الجمركية، ويمكن شرحها كالتالي:

أولا : سياسات الدعم والإعانات

يأخذ الدعم أشكال عدة تتمثل في الدعم المالي المباشر للمصدرين، أو الإعفاءات الضريبية كالإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات وإعفاء مستلزمات الإنتاج الموجه للتصدير و المعاد تصديرها من الرسوم الجمركية، أو تقديم قروض لتمويل الصادرات بأسعار فائدة ميسرة، أو تخفيض سعر الصرف، أو الدعم غير المباشر كدعم خدمات المياه والكهرباء للأنشطة التصديرية وبالرغم من الدور الذي تلعبه سياسات الدعم في ترقية الصادرات، إلا إن استخدامها سوف يصبح معدوما لأنه مرتبط بالزمن الباقي للانضمام المرتقب للجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، لذلك يجب استغلال هذا الزمن في ضمان تفعيل سياساتالدعم مع الأخذ بعين الاعتبار:[1]

- وضع جدول زمني لرفع إنتاجية المشاريع التصديرية وربط مقدار الدعم بذلك؛
- رفع الدعم عن المنتجات التي لا تغطي أسعارها مستلزمات الإنتاج المستوردة؛
- حجم الأسواق الخارجية المستهدفة ؛
- الاتفاقيات التجارية .

ثانيا : السياسات الجمركية

هناك العديد من الأنظمة الجمركية التي تستعمل لتشجيع الأنشطة التصديرية، ومن أشهرها مايلي :

أ- نظام استرداد رسوم الاستيراد(الدورباك): وهو نظام رد الرسوم الجمركية على مستلزمات إنتاج السلع المصدرة بعد التصدير.

ب- نظام الإيداع : ويقصد به إيقاف تحصيل الرسوم الجمركية المقررة على مستلزمات إنتاج سلع التصدير لفترة زمنية محدودة

ت- المناطق الحرة : هي مساحات حدودها مضبوطة تمارس فيها أنشطة صناعية وتجارية وخدماتية بحرية دون إخضاعها للرسوم الجمركية بهدف تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، ولأجل هذا تسعى الدول لجعلها جذابة للاستثمارات وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من المزايا والحوافز والإعفاءات، وسارعت السلطات الجزائرية لتوفير الأطر القانونية لإنشاء المناطق التصديرية الحرة في التراب الوطني من خلال إصدار المرسوم التنفيذي

[1]-مصطفى بابكر، الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات، سلسلة جسر التنمية،المعهد العربي للتخطيط، العدد الخمسون، الكويت،أفريل 2006 ، ص5

رقم 320/94 المؤرخ في 1994/10/17 المتعلق بالمناطق الحرة ، ويتم فيها مختلف عمليات الاستيراد، و التصدير، و التخزين، و التحويل، و إعادة التصدير، بشرط أن تكون أنشطة الشركات موجهة للتصدير مع السماح بتسويق جزء من السلع داخل الوطن وفق القوانين التي تنضم التجارة الخارجية . وتم الإعلان رسميا عن إنشاء أول منطقة حرة بالجزائر في سنة 1997 بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 106/67 المؤرخ في 1997/04/05 المتعلق بإقامة المنطقة الحرة ببلارة بولاية جيجل، وتم اختيار منطقة بلارة نظرا للموقع الاستراتجي والمؤهلات التي تتمتع بها المنطقة، وبالرغم من الإعفاءات الضريبية والمزايا التي تم تقديمها إلا أن هذه التجربة لم يكتب لها الانطلاق لأنها كانت تحمل بين طياتها جذور فنائها، بمعنى عدم توفر شروط نجاحها في الجزائر التي كان من أهمها توفر الاستقرار الأمني .[1]

ولكن مع التغيرات التي شهدتها الجزائر و التي أدت شيئا فشيئا إلى تحسن الأوضاع الأمنية أصبح من الضروري بعث ومساندة ودعم انطلاق المنطقة الحرة ببلارة، ولكي تحقق هذه المنطقة التصديرية الحرة الترقية المنشودة للصادرات غير النفطية فانه يجب عند اختيار الصناعات ورسم السياسات والأدوات التحفيزية مراعاة الأتي: [2]

- اختيار صناعات كثيفة العمل وتشجيع صناعات التصدير القائمة فعلا على رفع القدرة التنافسية ؛
- إقامة الصناعات التي تعتمد على المنتجات الأولية والوسيطة المحلية ؛
- الاهتمام بالصناعات التي تتمتع بإمكانية التوسع في الأسواق الخارجية مستقبلا ؛
- ألا ينافس إنتاج الصناعات التصديرية في المنطقة الحرة إنتاج الصناعات المحلية في الأسواق المحلية ؛
- تشجيع الصناعات ذات المحتوى التكنولوجي العالي والصناعات التي تساهم في تطوير الكوادر الوطنية والإدارية والفنية.

2- السياسات الحديثة

تأتي أهمية السياسات الحديثة لترقية الصادرات من حقيقة فرضت نفسها تتمثل في أن السياسات التقليدية لم تعد ملائمة لدعم القدرة التنافسية للصادرات في الأسواق الخارجية ضمن نظام عالمي جديد يتميز بالعولمة وتحرير التجارة الدولية، ونميز بين نوعين من هذه السياسات يمكن استعراضهما كالأتي :

[1]-منور أوسرير، دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة) مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة- العدد الثاني،2003،ص43

[2]-صلاح زينالدين، مرجع سابق، ص 133

أولا : السياسات التوجيهية

وينصرف مفهومها على أهمية الدور الذي تلعبه الدولة في نقل التقنيات وأساليب الإنتاج والتنظيم الحديث، وفي توفير مناخ وطني تنافسي وتهيئة بيئة أعمال ملائمة للمستثمرين المحليين والأجانب على حد السواء بالاعتماد على قطاعات محورية يتم التركيز عليها لترقية وتطوير الصادرات،[1] وعليه يمكن القول بان السياسات التوجيهية عبارة عن الإصلاحات والبرامج التي تقوم بها الدولة لخلق بيئة ملائمة لترقية الصادرات عن طريق انتقاء وتنمية القدرة التصديرية لقطاعات معينة بهدف تصدير منتجات جديدة بتكلفة منخفضة قادرة على منافسة المنتجات المماثلة في الأسواق العالمية.

انه من الضروري الاعتماد على تنمية القدرة التصديرية للقطاعات المحورية القائمة في الجزائر لتنمية وتنشيط الصادرات السلعية وتشمل كل من قطاع الصناعة، وقطاع الفلاحة، وقطاع الصيد البحري، ويأتي رفع القدرة التصديرية لهذه القطاعات من عمليات تحديث الصناعية، وتطوير الزراعة، و تشجيع المنتجات البحرية في الجزائر، ويمكن توضيح ذلك كما يلي :

تحديث الصناعية : إن تبنى برامج طموحة لإعادة هيكلة وتحديث الصناعة وتوجيها نحو التصديريساهم في رفع القدرات التصديرية للقطاع على عدة مستويات، فعلى مستوى المؤسسة يهدف إلى تحديث وتحسين تنظيم عملية الإنتاج والإدارة واستخدام التكنولوجيا والنهوض بالعنصر البشري، وعى مستوى القطاع يهدف إلى تكثيف وترابط النسيج الصناعي، وعلى المستوى المالي يهدف إلى الحصول على الموارد المالية الضرورية للعملية الإنتاجية عن طريق الشراكة مع الرأسمال الأجنبي، وعلى مستوى الاقتصاد الوطني ككل يهدف إلى تهيئة البيئة القانونية والتنظيمية وتوفير المعلومات ودعم الصناعات في مجالات البحث والتطوير وإنشاء وتعزيز مؤسسات دعم الصادرات.[2]

وتوجد بعض الفروع الصناعية التصديرية الواعدة يمكن الاعتماد عليها لزيادة مساهمة الصادرات الصناعية في إجمالي الصادرات غير النفطية ونستعرضها على النحو التالي:

---

[1]-مصطفى بابكر، مرجع سابق، ص6

[2]- كمال عايشي،نظرية الإوز الطائر الأسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحول للهيكل التصديري، مرجع سابق ص ص229،232

أولا : البتروكيماويات والأسمدة

يشجع ويحفز ارتفاع الطلب العالمي على المنتجات البيروكيماوية تطوير صناعة البيتروكيمات والأسمدة في الجزائر خصوصا في ظل انتشار وحداتها الإنتاجية عبر التراب الوطني، وتوفر موارد الغاز الطبيعي والفوسفات مما يستدعي حسن استغلال هذه الموارد والسعي للتخصص وتصدير الأسمدة والبلاستيك والألياف النسيجية واليوريا.[1]

ثانيا : الصناعات الكهربائية والالكترونية

يجب أن تعمل السلطات الجزائرية على تطوير هذه الصناعات من خلال توفير لها الدعم والمساندة خصوصا في ظل الفرص المتاحة للاستثمار للإنتاج وتصدير الكابلات الكهربائية والمكونات الالكترونية والأجهزة المنزلية.[2]

ثالثا : صناعة الأدوية

تعتبر صناعة الأدوية من أهم الصناعات في الجزائر، لذلك يجب على السلطات الجزائرية طرح المزيد من الحوافز الاستثمارية لجلب الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها إلى هذه الصناعة لتنمية قدراتها التصديرية، خصوصا في ظل ما تتمتع به هذه الصناعة من نقاط قوة، يمكن استخلاص أهمها فيمايلي: [3]

- الموقع الجغرافي الاستراتجي للجزائر ؛
- انخفاض تكلفة العمالة ؛
- انخفاض سعر الدواء الجنيس الوطني مقارنة مع المستورد

ونجد أن الجزائر بإمكانها تنمية القدرة التصديرية لصناعة الأدوية إذا استغلت الفرص المتاحة لهذه الصناعة، ونذكر أهمها كمايلي: [4]

- السوق الجزائرية للأدوية هي من أهم أسواق المغرب العربي ومصنفة إفريقيا في المرتبة الثالثة بمبلغ يقدر بحوالي المليار ونصف المليار دولار، مما يسمح بتعميق مكانة الأدوية المصنعة في الجزائر على المدى المتوسط والطويل,
- تسعى الدولة إلى رفع نفقات قطاع الصحة حتى تكون في نفس مستوى الدول المجاورة – تونس، المغرب,
- اقتراب نهاية مدة حماية البراءة لعدة أدوية أصلية ,
- التعريفة الجمركية لصالح الدواء الجنيس ,
- السياسة الوطنية لصالح الأدوية الجنسية وترقيتها من طرف الدولة ,

---

(1)-التقرير الصناعي العربي, مرجع سابق, ص 86
(2)-نفس المرجع، ص 86
(3)-سامية لحول، التسويق والمزايا التنافسية دراسة حالة مجمع صيدال، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة،2008-2007 ، ص306
(4)-سامية لحول، مرجع سابق، ص 307

- ارتفاع أسعار الدواء الأصلي، مما يتيح فرصة للدواء الجنيس بأسعاره المنخفضة,
- يقدر متوسط نسبة نمو الزيادة السكانية ب 1.5 % في السنة,
- صناعة ذات مردوديه عالية.

تطوير الزراعة : الاعتماد على سياسة زراعية تسعى إلى الإنتاج من اجل التصدير وليس تصدير فائض الإنتاج الزراعي واحترامها في نفس الوقت لجميع المعايير والموصفات القياسية الدولية، وهذا من خلال القيام بإعادة تأهيل الأقاليم والمناطق الزراعية وتهيئة فضاءات الاستغلال الزراعي حتى تصبح أكثر ملائمة لجلب الاستثمارات، وتوفير شروط دعم القدرة التنافسية للصادرات الواعدة الزراعية، وأظهرت دارسة أجريت حول الصادرات غير النفطية بان هناك مجموعة من المنتجات الفلاحية الواعدة بالجزائر ما زال البعض منها لم يستغل والبعض الأخر يصدر بكميات متواضعة ومن بينها الترفاس، و نبات القبار والفطر والفول والفاصوليا واللوز.[1]

تشجيع منتجات الصيد البحري : و يتم هذا بالاعتماد على التدريب لتربية الثرو ة السمكية في السدود والحواجز المائية الجزائرية بهدف تصديرها، والاستفادة من أبحاث المركز الوطني للصيد البحري لحماية الثروة السمكية، بالإضافة إلى بناء سفن الصيد البحري و توفير مركبات التبريد ووحدات تحويل وتجفيف المنتجات السمكية وإتاحة المزيد من الفرص للاستثمار في هذا القطاع، و الاستفادة من الشراكة مع الاتحاد الأوربي خصوصا اسبانيا لقربها الجغرافي من الجزائر و الريادة التي تتميز بها في الاختصاص في حوض البحر الأبيض المتوسط لزيادة كمية المنتجات المصدرة من القشريات والجمبري والرخويات. [2]

ثانيا : السياسات الإستراتجية

السياسات الإستراتجية هي عبارة عن الخطط الاقتصادية التي ترمي إلى رفع القدرات التنافسية للقطاعات المحورية وتعزيز الصادرات في إطار ما هو مسموح به في الاتفاقيات التجارية الدولية بما فيها اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، وتعتمد هذه الخطط الاقتصادية بشكل مباشر على الربط بين الحوافز المقدمة للصناعات و ما تم تحقيقه بالفعل في جانب الصادرات من حيث الجودة، والزيادة في الحصص السوقية، والمستوى التكنولوجي والقيمة المضافة. وتعتبر ماليزيا من أكثر الدول النامية نجاحا في الاعتماد على السياسات الإستراتجية لترقية وتنشيط الصادرات، وهذا من خلال: [3]

- الاعتماد على التعديل المستمر لهيكل الحوافز حسب كل مرحلة لتحقيق أهداف التنمية الوطنية ؛

---

[1]-Potentiel d exportation hors hydrocarbures, Etude pour L ANAEXAL ,Ectechnics, Aout 2004 , p 8

[2]-http://kenanaonline.com/users/MedSea/topics/80921/posts/212946 (05-05-2018)

[3]-مصطفى بابكر، مرجع سابق، ص8

– الربط بين الحوافز وتقديم التسهيلات المخصصة لتنمية المهارات وترقية التكنولوجيا؛

– الانتقال التدريجي في هيكل الحوافز من التشجيع العام للصادرات إلى التركيز على الصادرات المطورة.

ويمكن الأخذ إلى حد كبير بالتجربة الماليزية في رفع القدرة التنافسية للقطاعات التصديرية بالأمر الذي يتناسب مع وضيعة الاقتصاد الجزائري، من خلال التوجه إلى استخدام السياسات الصناعية والتجارية استراتجيا لترقية الصادرات غير النفطية نظرا لما حققته ماليزيا من نجاح في تنمية الصادرات من جهة، ومن جهة أخرى الصفات المشتركة بين الاقتصاد الماليزي والاقتصاد الجزائري، حيث أن ماليزيا والجزائر ينتميان إلى مجموعة واحدة وهي مجموعة الدول النامية متوسطة الدخل، والتشابه في السياسات الاقتصادية المتبعة، وارتفاع تعاملاتهما التجارية مع دول الاتحاد الأوربي.[1]

[1]-كمال عايشي،نظرية الإوز الطائر الأسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحول للهيكل التصديري، مرجع سابق، ص217

خلاصة الفصل

تعاني الصادرات غير النفطية من عدة عقبات جعلت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي منذ أكثر من أربعة عقود ضئيلة، حيث تتركز هذه العقبات في جانب العرض لتشمل ارتفاع تكاليف المنتجات المصدرة نتيجة عدة عوامل من أهمها ضيق السوق المحلي والطرق الفنية الأقل تقدما، بالإضافة إلى انخفاض مستويات الجودة وعدم الخبرة في أنشطة التسويق الدولي، أما العقبات التي تواجهها في جانب الطلب الخارجي تظهر في القيود غير التعريفية المتشددة التي تفرضها الدول المستوردة على السلع الوطنية لدخول إلى أسواقها، هذا إلى جانب تحديات المنافسة الخارجية التي أصبحت تمثل ابرز العقبات في طريق الصادرات غير النفطية .

ويبدوا واضحا من خلال استعراضنا لتجربة كل من كوريا الجنوبية وماليزيا وتايلاند في مجال ترقية الصادرات أن هذه الدول حققت نجاحات في تطوير صادراتها واختراق وتوسيع أسواقها التصديرية، حيث ركزت على تنويع الصادرات بالتوجه إلى دعم وتشجيع مختلف الأنشطة التصديرية مما ساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع مستويات التنمية الاقتصادية في هذه الدول، وتدلنا هذه التجارب على وجود العديد من النماذج للنجاح في ترقية الصادرات مما يتيح الاختيار بين العديد من السياسات التي يمكن تطبيقها بما يتماشى مع طبيعة الاقتصاد الجزائري. وقمنا بوضع تصور لإستراتجية مستقبلية لترقية الصادرات غير النفطية تركز على تذليل العقبات التي تعترضها، وتأخذ بعين الاعتبار الدروس المستفادة من تجارب الدول التي سبقت ونجحت في تنمية صادراتها، وتعتمد هذه الإستراتجية على عدة محاور رئيسية تتمثل في بناء إدارة وطنية تشرف على النشاط التصديري وتساهم في تحسين جودة الصادرات وتقديم التسهيلات الائتمانية للمصدرين وتعمل على خلق مناخ استثماري محفز يساعد على الانطلاق لتنمية الصادرات غير النفطية، بالإضافة إلى تقديم المساعدات في الأنشطة التسويقية وتفعيل دور قطاع النقل لما له من أهمية في تخفيض تكاليف المنتجات المصدرة .

خاتمة

خاتمة

لقد حاولنا من خلال دراستنا هذه التي تتناول أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر الإلمام بمختلف جوانب الموضوع، فقد أكد العديد من الاقتصاديين على أن الصادرات تعتبر من أهم محركات النمو الاقتصادي، لهذا عملت العديد من الدول ومنها الجزائر على الرفع من قدرتها التصديرية وهذا باتخاذها للعديد من الإجراءات والتدابير التي كان هدفها الأول هو الرفع من معدلات الصادرات خارج المحروقات، غير أن الاقتصاد الجزائري مازال يعاني من التبعية للمحروقات حيث أن صادرات المحروقات تهيمن على مجموع الصادرات مقارنة بالصادرات خارج المحروقات التي ما تزال نسبتها ضئيلة جدا وهامشية، هذا ما جعل الاقتصاد الجزائري يعاني من العديد من المشاكل ويتأثر بالأزمات، لذلك أصبح جليا أن سياسة تنمية الصادرات خارج المحروقات وتنويعها ضرورة لا بد منها من أجل تحقيق معدلات نمو اقتصادية مثلى.

وأوضحت الأدبيات التجريبية المختلفة الأثر الإيجابي للصادرات على النمو الاقتصادي, حيث فرضت أن الصادرات تقود النمو في مختلف الدول, وتبرر هذه الأدبيات ذلك من خلال ما يترتب على زيادة الصادرات من زيادة الطلب في الاقتصاد المحلي مما يسمح بدوره بزيادة الناتج المحلي الإجمالي, إضافة إلى ذلك فان التوسع في إنتاج السلع التصديرية يؤدي إلى رفع الإنتاجية في القطاع التصديري مما يساهم في التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية من قطاع غير تصديري مما يساهم في التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية من قطاع غير تصديري في الاقتصاد المحلي يتميز بانخفاض الإنتاجية مقارنة بالقطاع التصديري الذي يتميز بارتفاع الّإنتاجية, فزيادة الإنتاجية بطبيعة الحال تؤدي إلى الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي, هذا مع الاستفادة من اقتصاديات الحجم في ظل اعتماد السلع المصدرة على الميزة النسبية التي يتمتع بها الاقتصاد المحلي, بالإضافة إلى زيادة حصيلة النقد الأجنبي, الأمر الذي يسمح باستيراد المدخلات اللازمة للإنتاج المحلي.

1- نتائج الدراسة:

لقد توصلنا في هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- تلعب الصادرات دورا مهما فهي تعتبر محركا للنمو الاقتصادي، لذلك اهتم العديد من الاقتصاديين بالصادرات وبدورها الهام في دفع عجلة النمو؛

– على الرغم من الإجراءات والتدابير المتخذة من طرف الدولة الجزائرية من اجل الرفع من معدلات الصادرات خارج المحروقات وتنويعها، إلا أننا نجد أن صادرات المحروقات تهيمن على نسبة كبيرة من إجمالي الصادرات، أي أن إتباع سياسة لتنمية الصادرات خارج المحروقات لم يحقق النتائج المرجوة بعد

– لا تزال نسبة مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي هامشية و جد ضئيلة، أي أن الصادرات خارج المحروقات لا تسبب نمو اقتصادي.

2– توصيات الدراسة:

– ضرورة العمل من أجل تنمية الصادرات خارج المحروقات وهذا عن طريق انتهاج استراتيجية وطنية مثلى لتوفير مناخ استثماري ملائم وفعال، وكذلك توفير آليات من أجل جذب الاستثمار الأجنبي لاستقطاب أكبر عدد ممكن من المستثمرين الأجانب لتنشيط العمل الإنتاجي والاستفادة من الخبرة والتكنولوجيا لزيادة وتنويع الصادرات خارج المحروقات.

– العمل على تنويع قاعدة الصادرات، وبالأخص الصادرات التي يتمتع فيها الاقتصاد الجزائري بميزة نسبية مثل الصناعات القائمة على مدخلات قطاع النفط، كالصناعات البتر وكيميائية مثلا، هذا من جهة، ومن جهة أخرى الاهتمام بالقطاع الصناعي والتكنولوجي والقطاع الخدمي.

– التعاون الاقتصادي بين الدول العربية والإسلامية وزيادة معدلات التبادل التجاري بينها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى السعي الى تشكيل تكتلات اقتصادية مع الخارج والاستفادة من الشراكات الأجنبية لمجابهة التكتلات الأخرى المسيطرة على السوق العالمي.

3– أفاق الدراسة:

نظرا لارتباط الموضوع بمختلف جوانب الاقتصاد، ومن طبيعة العمل البشري أنه ناقص مهما حاولنا الإلمام بمختلف جوانب الموضوع، لذلك نقترح بعض المواضيع التي ربما تكون مواضيع دراسات مستقبلية:

– أثر الإصلاحات الاقتصادية على ترقية الصادرات الزراعية في الجزائر

–أثر الانضمام المرتقب للجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على ترقية الصادرات غير النفطية.

–محددات النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي بالجزائر دارسة قياسية.

تمت بحمد الله وحسن عونه

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

❖ الكتب:

1- توادر ميشيل، " التنمية الاقتصادية"، ترجمة " حسين حسن حمود"، دار المريخ، الرياض، 2006.

2- على مكيد، عماد معوشي، قياس اثر الانفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على الناتج الوطني مع التحليل المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 13 جامعة المدية سنة 2013.

3- مايكل ابدبجمان، الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة، ترجمة محمد إبراهيم منصور دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية 1999

4- إسماعيل عبد الرحمان، حزبي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل للنشر، عمان, 1999,

5- محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد (1999)، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية

6-- قدي عبد المجيد (2005)، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر

7-كميل حبيب، حازم البني، من النمو والتنمية إلى العولمة واللغات، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان, 2000

8- حربي محمد موسى عريقات (2006)، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن

9- طالب محمد معوض، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، معهد الدراسات المصرفية، الأردن, 2006

10- محمود يونس، مقدمة في نظرية التجارة الدولية، الدار الجامعية، بيروت،

11- فؤاد مصطفى محمود (1993)، التصدير والاستيراد علميا وعمليا، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، القاهرة، مصر

12- جعفر عبد الله موسى إدريس، الإدارة الاستراتيجية، دار ناشرون ومكتبات خوارزم العلمية، بدون بلد نشر,2013

13- شارلز هل، جاريث جونز، الإدارة الاستراتيجية (مدخل متكامل)، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية, 2008-2010

14- فريد النجار (2002)، تسويق الصادرات العربية: آليات تفعيل التسويق الدولي ومناطق التجارة الحرة العربية الكبرى، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر

15- ثامر البكري، التسويق (أسس ومفاهيم معاصرة)، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن, 2003

16- نظام موسى سويدان، شفيق إبراهيم حداد، التسويق (مفاهيم معاصرة)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن, 2003

17- رضوان المحمود العمر، التسويق الدولي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن, 2007

18- حاسم محمد، التجارة الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، (2008)، الأردن

19- ناصر دادي عدون، "اقتصاد المؤسسة"، الطبعة الثانية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998،

20- عبد العزيز وطبان، الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضر (1830-1985)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون سنة طبع،

21- وليد عبد الحميد العايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسين العصرية, الطبعة الأولى 2010.

22- حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية (تشريح وضعية) مطبعة حلب، الجزائر، 1993

23- عبد اللطيف بن أشهو، عصرنة الجزائر حصيلة وأفاق 1999-2000 ألفاديزيان، باريس، فرنسا، فيفري, 2004

24-. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2006

25-- مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل، التجربة الجزائرية، دار الحامد للنشر والتوزيع,2008

26- عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق 2000-2009 دراسات اقتصادية، مركز البصيرة، دار الخلدونية للنشر، الجزائر، العدد رقم 12 فيفري 2009

27- عجة الجيلاني، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، 2007

28- سامي خليل، الاقتصاد الدولي، الكتاب الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005

29- سامي حاتم عفيفي، مدخل إلى سياسات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1991

30- محمود حامد عبد الرزاق، تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006

31- سلسلة دراسات تنمية الاسواق التصديرية السوق الماليزي، وزارة التجارة الخارجية، الامارات العربية المتحدة، نوفمبر 2009

32- إستراتجية تنمية الصادرات المصرية،وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، السنة الاولى،2001،مصر اغسطس 2001

❖ المذكرات والأطروحات:

33- وعبل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة "الجزائر مصر والسعودية", مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر 3, كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير سنة 2013-2014.

34-سامية سرحان، رسالة ماجيستر بعنوان، آثر السياسة البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية "دراسة للآثار المتوقعة على تنافسية الصادرات الجزائرية" جامعة فرحات عباس, 2011/2010

35-زيرمي نعيمة، رسالة ماجيستر بعنوان، "التجارة الخارجية في الجزائر من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق" جامعة ابي بكر بلقايد,تلمسان 2011/2010,

36- العيدي خليفة، تحرير التجارة الخارجية وانعكاساتها على تطور ميزان المدفوعات الجزائري، ماجستير علوم اقتصادية فرع التخطيط، جامعة الجزائر 2001-2002

37- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة (90-2000) رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر, 2003/2002

38-علاوة نواري، اثار برامج الإصلاح الاقتصادي على الاقتصاد الجزائري، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة حلوان,2008

39- عبد الله دعيدة، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، بيروت, 1999

40 مراد زايد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر 2005_2006

41-كمال بوصافي، حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية، دكتوراه دولة، جامعة الجزائر, 2005-2006

42- محمد الطاهر سعودي، تجارة الجزائر الخارجية والمنظمة العالمية للتجارة "الحتمية والرهانات" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة, 2004-2003

43- بن عزوز محمد، الشراكة الأجنبية في الجزائر، واقعها وآفاقها، رسالة ماجستير في التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2001

44- شرقرق سمير، نظام سعر الصرف والنمو الاقتصادي في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنلبة, 2011

45- قاسمي لخضر، أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة, 2013-2014

46-قسوم ميساوي الوليد، دراسة اقتصادية وقياسية للصادرات الصناعية في الجزائر مع اخذ الفترة الممتدة من 1978 الى 2006، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر، بسكرة, 2008/2007

47- وليد حفاف، إصلاحات إزالة القيود غير التعريفية وأثارها على التجارة الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة

48-سامية لحول، التسويق والمزايا التنافسية دراسة حالة مجمع صيدال، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة،2008-2007

❖ المجلات والملتقيات:

49- حسين بن عارية، بطاهر سمير (ديسمبر 2011)، دور التعليم في النمو الاقتصادي، مجلة السياسات الاقتصادية، العدد رقم 02, جامعة تلمسان

50- قدي عبد المجيد، وصاف سعيدي، آليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات –حالة الجزائر- مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني، جامعة بسكرة، (2002)

51- علاوي عمر، تشخيص التصدير بالمؤسسة وتحليل البيئة الخارجية ودورها في تحديد استراتيجية غزو الأسواق، الملتقى العربي الخامس في التسويق الدولي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، تونس 2007

52-نعيمي فوزي، التجارة الدولية، دروس في قانون الأعمال الدولي، ج1 .، ديوان المطبوعات الجامعية،1999

53- وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر (الواقع والتحديات)، مجلة الباحث، العدد 1, جامعة ورقلة, 2002

54-حاكمي بوحفص، عبد القادر دربال، أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، دفاتر MECAS، مخبر البحث إدارة المؤسسات وتسيير رأس المال الاجتماعي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، العدد رقم 03, 2007,

55- صالح تومي وعيسى شقبقب، "النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 1970-2002 مجلة الباحث، جامعة ورقلة العدد 04, 2006,

56-لمياء زكري، فضيلة عكاش، "آثار الانفتاح الاقتصادي على مسار الإصلاحات السياسية في الجزائر", الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات كلية العلوم القانونية والإدارية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف أيام 16 و17 ديسمبر 2008.

57- منور أو سرير وعليان نذير، حوافز الاستثمار الخاص المباشر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 2 ماي 2005

58- ناصر مراد،"الإصلاحات الضريبية في الجزائر"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 02 2003

59- قلش عبد الله، أثر الشراكة الأوروجزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري، مجلة علوم انسانية السنة الرابعة، العدد 29 جويلية 2006 جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف، على الموقع www.ulum.nl

60- أحمد فتحي عبد الحميد وبشار أحمد العراقي، التضخم وآليات تأثيره في معدلات الفقر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث.، الاقتصادية ومركز دراسات الوحدة العربية، مصر، العدد 42 2008

61- عبو عمرو عبو هودة، مداخلة بعنوان "جهود الجزائر في الآلفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة" الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، كلية العلوم الإدارية ة القانونية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 16 و17 ديسمبر 2008

62- زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009, أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد السابع جوان 2010,

63- بشكير عابد، دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة (2001-2014)، المركز الجامعي أحمد زبانة، غليزان،

64- مراد تهتان وإسماعيل، مداخلة بعنوان "سياسة التنويع الاقتصادي كخيار أمثل للتخفيف من حدة الصدمات النفطية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مخبر السياسات التنموي والدراسات الاستشرافية، الملتقى الدولي الثاني يومي 29-30 نوفمبر

65- قدي عبد المجيد وصاف سعيدي، آليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الثاني، جوان 2002

66- بوعتروس عبد الحق، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسة تخفيض قيمة العملة في البلاد العربية –حالة الجزائر- مجلة بحوث ودراسات اقتصادية العدد 12, القاهرة، صيف

67-نوري منير ولجلط ابراهيم، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية واشكالية التصدير خارج المحروقات، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بعلي، الشلف،9-10 نوفمبر،2010

68- زعباط عبد الحميد، الشراكة الاورومتوسطية وأثارها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد الأول، السداسي الثاني

69- عبود زرقين، الإستراتجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، مجلة بحوث عربية اقتصادية، العدد 45، شتاء 2009

70- بن نافلة قدور، واقع بحوث التسويق الدولي بالمؤسسات الجزائرية المصدرة (دراسة ميدانية)، مجلة اقتصاديات شمال، إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد السابع، السداسي الثاني 2009

71- سمير زهير الصوص، تجربة كوريا الجنوبية في التنمية الاقتصادية، دورة تدريبية حول التنمية الاقتصادية واقتصاد السوق لدول الشرق الأوسط وإفريقيا، مع استراتجيات التنمية، كوريا الجنوبية، سيؤول، 2006

72- زيدان محمد،الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال- نظرة تحليلية للماكسب والمخاطر- مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الاول،كلية علوم الاقتصاد والتسيير،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف

73- كمال عايشي،نظرية الإوز الطائر الأسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحول إلى الهيكل التصديري، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية،العدد السادس كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر، بسكرة،ديسمبر 2009

74- مطر احمد وعبد المجيد رضوان، سياسات تنمية الصادرات، سلسلة تجارب دولية ناجحة في مجال التصدير، إدارة التحليل والمعلومات التجارية، العدد الأول، الإمارات العربية المتحدة، 2009

75- مصطفى بابكر، الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات، سلسلة جسر التنمية،المعهد العربي للتخطيط، العدد الخمسون، الكويت،أفريل 2006

76- منور أوسرير، دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة) مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة- العدد الثاني، 2003

❖ التقارير القوانين والمراسيم:

77-وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المصرية، استراتيجية تنمية الصادرات المصرية، مصر، (2001).

78-الميثاق الوطني للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية 1986 -

79-الطيب لوح، مناقشة تقرير المدير العام في الدورة 96 لمؤتمر العمل والضمان الاجتماعي الجزائري، جينف 30 ماي / 15 جوان 2007

80-مديرية الجمارك، تقرير حول إحصائيات التجارة الخارجية للسداسي الأول 2008، الجزائر.

81-الأمر رقم 06/96 المؤرخ في 19 شعبان 1419 الموافق 10 يناير 1996 المتعلق بتأمين القرض عند التصدير، الجريدة الرسمية، العدد 3, الصادرة في 14 يناير

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

❖ الكتب:

85- Shapiro Edward, macroeconomicanalysis, Thomson learnining,1995

86-Maré Nouchi, croissance-histoire économique -, édition Hazan, Paris,1990

87-HUART J.M (2003), Croissance et développement, BREAL Edition, France

88-KADA AKACEM, comptabilities, nationale, opu, ALGER, 1990

89-Bernard Bernie, Yves simo (2007), Initiation à la Macroéconomie, 9éme édition, Dunod, Paris, France

90-MOUHOUBI Salah, « L'Algérie à l'épreuve des reformes économique », Edition

91-Office des publications Universitaires Algérie, 1998

92-Nordine GRIM, L'Algérie, Interminable Transition, CASBAH édition, Alger 2009

93-NADIM NOUR, « Algérie : économie cherche diversification », L'ACTUEL N°104, magazine de l'économie et du partenariat international, les nouvelles revues algériennes, ANEP, régie Presse, Alger juin 2009, ALGERIE,

94- ALGEX, Le Commerce Exterieur, Un Miroir Economique, Mars 2010

95- Potentiel d exportation hors hydrocarbures, Etude pour L ANAEXAL, Ectechnics, Aout2004

❖ **المواقع:**

96-www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution96.htm

97-http://www.mincommerce.gov.dz/arab/?mincom=takitsadi

98-http://kenanaonline.com/users/MedSea/topics/80921/posts/212946

ملخص:

تتناول الدراسة تحليل الأداء التصديري في القطاع غير النفطي بالجزائر بهدف التعرف على مدى فعالية الإجراءات والآليات المعتمدة لترقية الصادرات غير النفطية وأثرها على النمو الاقتصادي في إطار الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد الجزائري.

وأوضحت الدراسة أن النفط مازال يهيمن على هيكل الصادرات السلعية، وفي المقابل لم تستطع الصادرات غير النفطية أن تنمو بشكل مؤثر منذ الاستقلال بما يزيد من نسبتها في الصادرات الإجمالية، وذلك نتيجة وجود العديد من العقبات التي تعترض هذه الصادرات، بالإضافة إلى عدم فعالية حوافز التصدير المعتمدة حاليا في تنشيط وتشجيع الصادرات، الأمر الذي يؤثر سلبا على دور الصادرات غير النفطية في التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي بالجزائر، كما أكدت الدراسة على أن ترقية الصادرات غير النفطية يتطلب تبني إستراتجية شاملة و متكاملة واضحة الأهداف والسياسات والإجراءات والآليات يكون هدفها الأساسي الاعتماد على التصدير غير النفطي كأداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر، وانتهت الدراسة باقتراح مجموعة من التوصيات التي يراها الباحث بأنها مناسبة لتنشيط الصادرات غير النفطية.

Résume

Étude porte sur l'analyse des résultats à l'exportation dans le secteur non-pétrolier en Algérie, afin de déterminer l'efficacité des procédures et des mécanismes adoptés pour promouvoir exportations non pétrolières et de son impact sur la croissance économique dans le contexte des efforts de diversification de l'économie algérienne

L'étude a montré que le pétrole continue à dominer la structure des exportations de marchandises et pourrait à son tour les exportations non pétrolières pas à croître de façon impressionnante depuis l'indépendance, plus que dans les exportations totales, et par conséquent, il y a beaucoup d'obstacles à leurs exportations, ainsi que l'inefficacité des incitations d'exportation existant dans la stimulation et la promotion des exportations, qui affectent négativement le rôle des exportations non pétrolières dans le développement économique et la croissance économique en Algérie, L'étude a également confirmé que les exportations non pétrolières mises à niveau nécessaires à l'adoption d'une stratégie globale et un des objectifs intégrés et clairs et des politiques, des procédures et des mécanismes dont le but principal compter sur des exportations non pétrolières comme outil de développement économique et social en Algérie ¸ et mis fin à la proposition d'étude un ensemble de recommandations qu'il juge chercheur, le cas échéant pour stimuler les exportations non pétrolières.